دراسات فى محاسبة الشركات

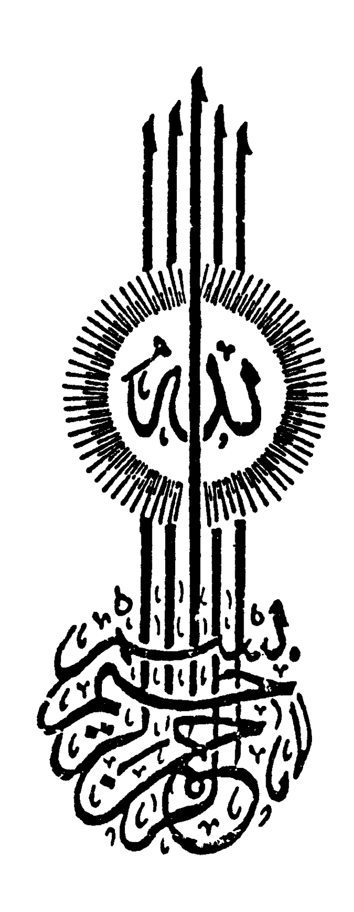
شـــركات المســـاهمة

دكتور
أحمد هانى بحيرى حماد
دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة - جامعة تكساس بأمريكا
أستاذ المحاسبة المساعد بتجارة الزقازيق

الطبعة الأولى

١٩٩١

الناشر مكتبة التكامل بالزقازيق


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الـى مصــدر الحيـــاة
الـى نبـع الحب والحنـان
الى والدتي الحبيبة
اهدي هذا الكتاب تعبيراً عن الحب
والوفاء ورمزاً للتضحية والفداء

مقدمة

يقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية وخاصة الكبيرة منها ، الدور الاكبر فى قيادة وتوجيه النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة. وتعتبر شركات المساهمة بما يقع تحت سيطرتها من أموال ضخمة، العمود الفقرى للبنيان الاقتصادى والاجتماعى والشريان الحيوى الذى يدعم خطط التنمية على المستويات القطاعية والقومية .

ولقد أثبتت التجارب الماضية فى الكثير من الدول بصفة عامة وفى الدول المتقدمة بصفة خاصة ،أن لنجاح شركات الأموال مردوداً ايجابيا على الاقتصاد القومى ، كما تعرضت بعض الدول لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة الانحراف أو فشل مثل تلك الشركات .

وتهدف المحاسبة فى شركات الاموال كنظام للمعلومات الى القياس والافصاح عن الاحداث الاقتصادية المتعلقة بالشركة كأساس لتوفير المعلومات التى تعاون أو تخدم فئات المستخدمين من داخل الشركة أو خارجها فى ترشيد القرارات .

ويغطى هذا الكتاب الموضوعات التالية التى تنتظم فى شكل فصول :

الفصل الأول : طبيعة شركات الاموال

الفصل الثانى : المحاسبة عن حقوق المساهمين- راس المال المدفوع

الفصل الثالث : المحاسبة عن حقوق المساهمين -راس المال المكتسب

الفصل الرابع : المحاسبة عن تعديل راس المال

الفصل الخامس : المحاسبة عن الأموال المقترضة

الفصل السادس : المحاسبة عن انقضاء الشركات المساهمة

أرجو أن أوفق فى عرض هذه الموضوعات على النحو الذى يحقق الاهداف التعليمية والعملية المتوقعة من هذا الكتاب .

الزقازيق فى سبتمبر ١٩٩٠ المؤلف

الفصل الأول

طبيعـــة شركـــات الأمـــــوال

لقد حرص المشرع فى جميع دول العالم على تنويع الأشكال القانونية لمشروعات الأعمال . وقد كان القصد من ذلك احداث التوازن بين مجموعة من العوامل والمتغيرات التى تمثل الأساس فى تحديد الشكل القانونى لمشروعات الأعمال بحيث يتحقق المستوى الافضل للمزج بين المواردالاقتصادية من ناحية ورغبات وقدرات وإمكانيات المستثمرين واستعدادهم للمخاطرة بتلك القدرات والامكانيات من ناحية أخرى .

وتتلخص هذه العوامل والمتغيرات فى مجموعتين رئيسيتين ، الاولى العوامل والمتغيرات الاقتصادية ، والثانية العوامل والمتغيرات الشخصية . فقد تتطلب بعض الأنشطة استثمارات ماليه تفوق إمكانيات فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد ، بينما تتطلب أنشطة أخرى توافر الترابط والعلاقات الشخصية بين القائمين على أمر المشروع .

بالاضافة الى ذلك قد يعتمد قيام المشروع على رغبات وقدرات المستثمرين حيث قد يتطلب قدرات فنية وادارية لدى أحد الافراد لتتضافر مع القدرات المالية لشخص أخر حتى يتحقق النجاح للمشروع .

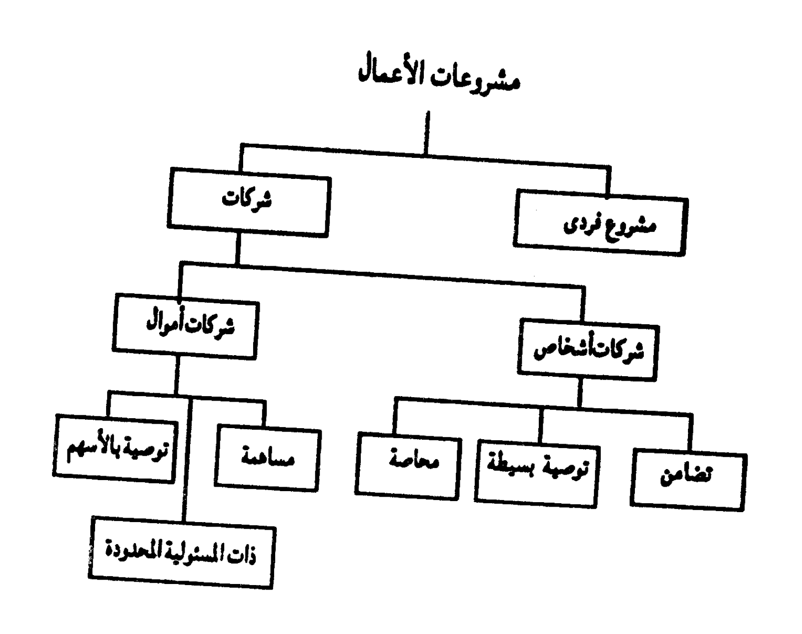
كما أن التنوع والتباين فى الأشكال القانونية للمشروعات يصاغ بحيث يتوافق مع المستويات المختلفة لدرجات المخاطرة التى يمكن للمستثمر أن يقبلها أو يتحملها .

الأشكال القانونية لمشروعات الأعمال :

يقصد بمشروعات الأعمال فى هذا المجال تلك الوحدات التى تهدف الى الربح . وتنقسم

مشروعات الأعمال من وجهة نظر القانون المصرى الى مشروعات فردية وشركات .وتنقسم الشركات بدورها الى عدة أنواع لكل منها مقوماتها وخصائصها التى تميزها عن غيرها .

ويوضح الشكل رقم (١) تبويباً للأشكال القانونية لمشروعات الأعمال وفقاً للقانون التجارى المصرى.



شكل رقم (١)
الأشكال القانونية لمشروعات الأعمال

وقد اعتمد المشرع فى تقسيمه هذا على مجموعة من الاعتبارات نعرضها على النحو التالى :

(أ) المستوى الأول من الاعتبارات :

وهى الاعتبارات التى تبرر التقسيم الى مشروع فردى ، شركات اشخاص ، وشركات أموال . ويتضمن هذا المستوى من الاعتبارات مايلى :

١- الاعتبارات الشخصية:

تنعدم الاعتبارات أو العلاقات الشخصية فى المشروع الفردى حيث يمتلكه شخص واحد ، بينما المعرفة والترابط الشخصى بين الشركاء أساس تكوين شركات الأشخاص ، ولا يمثل ذلك أية أهمية فى شركات الاموال حيث لا يعرفون بعضهم البعض لكبر عددهم .

٢- الاعتبارات المادية :

حيث نجد أن تجميع الأموال الضخمة هو الأساس فى تكوين شركات الأموال، وأن الإعتبارات الشخصية غير ضرورية وغير مهمة فى مثل هذه الشركات .

(ب) المستوى الثانى من الاعتبارات :

وهي الاعتبارات التى تبرر تقسيم شركات الأشخاص الى شركات تضامن وتوصية بسيطة ومحاصة ، وشركات الأموال الى شركات مساهمة وتوصية بالأسهم وشركات ذات المسئولية المحدودة .

ويأتى فى مقدمة هذه الاعتبارات درجة المخاطرة التى يتحملها أصحاب المشروع او التزاماتة تجاه الغير . بالنسبة لشركات التضامن نجد أن الشركاء يتحملون درجة عالية من المخاطرة اذ أن مسئوليتهم مسئولية غير محدودة بحصتهم فى رأس المال، أى أن التزامهم

بخسائر الشركة اذا زادت عن حصتهم فى رأس المال فانها تنصرف الى أموالهم الشخصية وأن كل شريك مسئولاً بالتضامن، أى أن الشريك الموسر سوف يتحمل كافة الخسائر التى لم يستطع تحملها الشركاء المعسرين ، فى حين أن شركات التوصية البسيطة نجد أن بها نوعين من الشركاء شركاء متضامنين مسئوليتهم مشابهة تماماً لمسئولية الشركاء فى شركات التضامن وشركاء موصين حيث أن درجة مخاطرتهم أقل ،اذ أنها محدودة فقط بحصتهم فى رأس المال ولا تنصرف المسئولية عن خسائر الشركة الى اموالهم الشخصية . بينما فى شركات المحاصة التى تعتبر فى الواقع شركات تضامن غير معلنة، نجد أن الشركاء يتحملون درجة مخاطرة عالية تتمثل فى مسئوليتهم غير المحدودة .

وبالنسبة لشركات الأموال حيث نجد ان درجة المخاطرة التى يتحملها المساهم محدودة بقيمة ما يمتلكه من حقوق فى الشركة . بينما فى شركات التوصية بالأسهم بالرغم من أنها تتمتع ببعض خصائص شركات الأشخاص من حيث وجود الشركاء المتضامنين بها الا أن حصة التوصية تقسم الى اسهم لها صفة التداول ومسئولية حملة هذه الأسهم محدودة بقيمة أسهمهم فى حين أن الشركات ذات المسئولية المحددة يتمتع الشركاء فيها بدرجة مخاطرة أقل حيث أن مسئوليتهم محدودة بحصتهم فى رأس المال فقط.

شركات المساهمة

ينظم العمل فى شركات المساهمة حالياً فى جمهورية مصر العربية القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١[(١)] المعدل للقانون ٢٦ لسنه ١٩٥٤ ، والذى كان صدوره يهدف الى بدء مرحلة جديدة فى تشجيع رأس المال الخاص على أداء دوره الأساسى فى النشاط الاقتصادى بعد غياب لسنوات عديدة أعقبت التحول الاشتراكى وتأميم الشركات فى الستينيات .وقد قصد أن يكون هذا القانون جامعاً بحيث ينظم كافة أنواع الشركات المساهمة التي تعمل فى مصر.

---

(١) يشار اليه بعد ذلك بقانون الشركات .

بالاضافة الى ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنه ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ .[(١)]

تعريف شركات المساهمة :

تعرف شركة المساهمة بأنها وحدة اقتصادية ذات شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن شخصية وذمة أصحابها . ويقوم بتأسيسها مجموعة المؤسسين . وينقسم رأس مالها الى أسهم متساوية القيمة تطرح للإكتتاب العام ومسئولية المساهم فيها محدودة بقيمة الأسهم التي أكتتب فيها . وتكتسب صفتها القانونية بعد استكمال الاجراءات المحدودة فى قانون الشركات .

خصائص شركات المساهمة :

من أهم خصائص شركات المساهمة ما يلى :

١- ضخامة رؤوس الاموال التى يمكن لشركات المساهمة توفيرها .
٢-تؤثر بشكل ملموس على النشاط الاقتصادى للدولة بصفة عامة.
٣- المسئولية المحدودة للمساهمة بقدر حقوقهم فى الشركة.
٤- قابلية الأسهم للتداول بين الأشخاص وبطريقة منظمة وسهله سواء من خلال بورصة الاوراق المالية أو خارجها .
٥- الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة عن مجموعة المؤسسين والمساهمين.
٦- الانفصال التام بين الملكية والادارة .
٧- تعدد وتنوع أصحاب المصالح فى الشركة من مساهمين ، وادارة ، ودائنين وعمال ، وحكومة . . الخ .

---

(١) يشار اليه بعد ذلك باللائحة التنفيذية.

٨- تدخل الدولة فى تنظيم عمل شركات المساهمة بدرجة اكبر من تدخلها فى الانواع الأخرى من الشركات .

أنواع شركات المساهمة :

تنقسم شركات المساهمة الى :

(أ) شركات مساهمة مفتوحة :

وهى الشركات المساهمة التى تطرح رأس مالها للإكتتاب العام فى شكل أسهم ويمكن للجمهور الاكتتاب فيها ، أى أن ملكيتها مفتوحة للجميع من أفراد المجتمع .

(ب) شركات مساهمة مغلقة (مقفلة) .

وهى الشركات المساهمة التى لا تطرح رأس مالها للاكتتاب العام فتكون ملكيتها محصورة فى مجموعة من الأفراد كمجموعة أصدقاء أو أسرة واحدة على سبيل المثال .

إجراءات تكوين شركات المساهمة :

نظراً لأهمية شركات المساهمة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى فقد نظم قانون الشركات عملية تكوين أو تأسيس تلك الشركات بما يحفظ حقوق كل من المساهمين والشركاء والدولة والجمهور. ونتعرض فيما يلى باختصار الى أهم الاجراءات الواجبة الاتباع لتكوين شركاتالمساهمة.

أولاً : عقد الشركة الإبتدائى ونظامها الأساسى :

يقوم المؤسسون وعددهم لايقل عن ثلاثة بتحرير العقد الابتدائى للشركة ونظامها الأساسى ، ويجب أن يتم التصديق على توقيعات المؤسسين أمام الموظف المختص فى الشهر العقارى .

ويتضمن العقد الابتدائى إسم الشركة وغرضها ومركزها والمدة المحددة لها وعدد الأسهم التى ينقسم اليها رأس المال والقيمة الإسمية لكل سهم وفئات أو أنواع الأسهم .

كما يقوم المؤسسون أيضا بوضع النظام الأساسى للشركة الذى يتضمن الأحكام والقواعد التى تحكم عمل الشركة كالتى تتعلق بالادارة وتوزيع الأرباح ومراقبة الحسابات وغير ذلك من الأحكام . ويتم التصديق على توقيعات المؤسسين أمام الموظف المختص بالشهر العقارى .

ثانياً : الإكتتاب فى رأس المال :

ينقسم رأس مال الشركة الى أسهم ويحدد النظام الأساسى القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه .

ويجب ألا يقل راس المال المصدر للشركات التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، والا يقل رأس المال المكتتب فيه المؤسسون عن نصف رأس المال المصدر. كما يشترط الا تقل الأسهم العينية التى تطرح للاكتتاب العام عن ٢٥٪ من مجموع قيمة الأسهم النقدية . وبالنسبة للشركات المغلقة يجب الايقل رأس مال الشركة المصدر عن ٢٥٠٠٠٠ جنيه.

ويتم طرح باقى الأسهم للاكتتاب العام بعد اكتتاب المؤسسين فى نصف رأس المال المصدر على الأقل، ويتم اختيار أحد البنوك المعتمدة لتلقى اكتتابات الجمهور .

ويتم الاعلان عن الاكتتاب فى الأسهم بواسطة نشره الاكتتاب التى تتضمن بيانات عن العقد الابتدائى والنظام الأساسى للشركة وتقرير مراقب الحسابات ومراجعة هيئة سوق المال لنشرة الاكتتاب والتأكد من مطابقتها لما جاء بالقانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ .

ثالثاً : تقديم طلب تأسيس الشركة :

يقدم المؤسسون طلب تأسيس الشركة الى الجهة الادارية المختصة مرفقا به المستندات والأوراق التالية :

١- عشر نسخ من العقد الابتدائى والنظام الأساسى للشركة .

٢- إقرار من المؤسسين أو شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس اسم الشركة التجارى مع شركات أخرى

٣- صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس أو عضو مجلس الادارة.[١]

٤- بيان بأسماء أعضاء مجلس الادارة الأول وجنسياتهم ومهنهم وعناوينهم

٥- شهادة ايداع اسهم ضمان العضوية أو شهادات الإكتتاب التى تقوم مقامها .

٦- إقرار من مراقب الحسابات بقبوله التعيين .

٧- شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب فى جميع اسهم الشركة وحصصها وأنه قد تم على الأقل سداد القيمة الواجبة السداد من قيمة الأسهم وأن الحصص النقدية تم سدادها بالكامل ، وأن هذه القيمة قد وضعت تحت تصرف الشركة .

٨- موافقة الهيئة العامة لسوق المال أو ما يفيد ايداع نشره الإكتتاب لدى الهيئة ومضى اسبوعين على ذلك دون اعتراض من الهيئة.

٩- محضر الجمعية التأسيسية الذى يفيد موافقتها على النظام الأساسى واقرارها بتقويم الحصص العينية (إن وجدت)، وموافقتها على تعيين مجلس الادارة ومراقب الحسابات.

رابعاً : دراسة طلبات تأسيس الشركات المساهمة :

يشكل الوزير المختص لجنة لفحص الطلبات برئاسة أحد وكلاء الوزارة وعضوية ممثلين عن ادارة الفتوى بمجلس الدولة ، والجهة المختصة ، والهيئة العامة لسوق المال ، وتقوم تلك اللجنة بدراسة الطلبات والبت فيها خلال ستين يوماً على الاكثر من تاريخ تقديم الأوراق.

(١) يعمل المؤسسون كمجلس ادارة مؤقت خلال فترة التأسيس .

وبالنسبة للشركات التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام يتعين عرض قرار اللجنة على الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورة تمهيداً لاعتماده من الوزير .

خامساً : إشهار الشركة :

تتلخص اجراءات اشهار الشركة فيما يلى:-

١- اشهار النظام الأساسى للشركة بمكتب السجل التجارى الذى يتبعه مركز الشركة الرئيسى، ويتم قيدها بالسجل التجارى ، وتكتسب الشركة شخصيتها المعنوية وتباشر نشاطها من تاريخ هذا القيد .

٢- تقوم الادارة العامة للشركات بنشر نظام الشركة الأساسى ورقم وتاريخ موافقة اللجنة واعتماد وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى[١] وتاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه ومكانه بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة .

سادساً : عقد الجمعية التأسيسية :

تضم الجمعية العمومية التأسيسية كل المكتتبين فى الأسهم وتدعى للانعقاد بعد قفل باب الاكتتاب والتأكد من إكتتاب المساهمين فى كل الأسهم المصدرة . وتتلخص مهام الجمعية العمومية التأسيسية فى مناقشة ما يلى :-

١- تقدير الحصص العينية .
٢- تقرير المؤسسين عن تأسيس الشركة ومصروفات التأسيس
٣- اختيار أعضاء مجلس الادارة الأول .
٤- اختيار مراقب الحسابات وتحديد اتعابه عن السنة الأولى للشركة .

---

(١) يشار اليه بعد ذلك بالوزير.

الادارة فى شركات المساهمة :

تعتمد شركات المساهمة على الفصل بين الملكية والادارة إذ يقوم المساهمـون (أصحاب الشركة) ممثلين فى الجمعية العمومية للمساهمين باختيار أعضاء مجلس الادارة الذى يقوم بإدارة الشركة تحت اشراف الجمعية العمومية .

وتقوم الجمعية العمومية بمحاسبة مجلس الادارة فى نهاية الفترة المالية من خلال مناقشة محاضرمجلس الادارة وتقريرة السنوى والحسابات الختامية وقائمة المركز المالى ومن تقرير مراقب الحسابات الذي تعينه الجمعية . وبالرغم من أن مجلس الادارة يقوم بتسيير العمل فى الشركة واتخاذ القرارات على جميع المستويات ، الا أن بعض القرارات الاستراتيجية تبقى من اختصاص الجمعية العمومية مثل زيادة رأس المال أو إصدار السندات والموافقة على توزيعات الأرباح المقترحة وتعيين مراقب الحسابات .

الفصـــل الثانـــى

المحاسبة عـن حقـوق المساهمين (رأس المال المدفوع)

مقدمة

تتكون حقوق المساهمين من نوعين أساسيين هما :-

أ- رأس المال المدفوع :

ويقصد بذلك الجزء من حقوق المساهمين قيمة رأس المال المدفوع أو الجزء الذى سدده المساهمون من رأس المال .

ب- رأس المال المكتسب :

ويقصد بذلك الجزء من حقوق المساهمين العناصر التى اكتسبها المشروع من ممارسته لأعماله والتى تتلخص فى :

١- الاحتياطيات
٢- الأرباح المحتجزة من الأعوام السابقة

ويمثل رأس المال والاحتياطات والأرباح (حقوق المساهمين) مصادر التمويل الداخلى فى شركات المساهمة . ونعالج فى هذا الفصل رأس المال المدفوع كأحد العناصر الأساسية لحقوق المساهمين على أن نعالج فى الفصل القادم رأس المال المكتسب.

وعلى ذلك يتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : طبيعة رأس المال في شركات المساهمة .
المبحث الثاني : المعالجة المحاسبية لرأس المال المدفوع (الحصص النقدية).
المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية لرأس المال المدفوع (الحصص العينية).

المبحـــث الأول

طبيعة رأس المال فى شركات المساهمة

تعريف رأس المال :

لمصطلح رأس المال مدلولات عديدة تختلف باختلاف مجال الاستخدام . ينظر لرأس المال فى المجال القانونى أو التشريعى على أنه اجمالى القيم للأسهم التى يتكون منها رأس مال الشركة . وفى المجال المحاسبى فإن لمدلول رأس المال معنى أوسع وأشمل حيث يطلق على الفرق بين أصول الشركة والتزاماتها وهو ما يطلق عليه أيضا صافى القيمة أو حقوق الملكية التى تشمل كما سبق القول رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب من احتياطيات وأرباح محتجزة أو مرحلة. وفى مجال الاستثمار أو التمويل يكون مدلول رأس المال اكثر شمولاً حيث ينصرف الى رأس المال المستثمر الذى يشمل اجمالى الأصول التى تحت سيطرة المشروع . وفى هذا المؤلف يشير لفظ رأس المال الى مدلوله المحاسبى الذى يمثل أحد عناصر حقوق المساهمين (حقوق الملكية) كما سبق تعريفها .

رأس المال فى شركات المساهمة :

تنص المادة ٣١ من قانون الشركات على أن يقسم رأس مال الشركة المساهمة الى أسهم اسمية متساوية القيمة ، ويحدد القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمس جنيهات ولا تزيد عن الف جنيه .

وقد أشارت المادة ٣٢ من القانون المشار اليه والمادة ٦ من اللائحة التنفيذية للقانون الى أوصاف أو مستويات عديدة لرأس المال نعرضها فيما يلى :

(أ) رأس المال المرخص به :

ويقصد به اجمالى القيمة الاسمية لرأس المال كما هو محدد فى النظام الأساسى للشركة وهذه القيمة تعبر عن احتياجات الشركة - فى الأجل الطويل- اللازمة لتحقيق أغراض الشركة، كما تمثل الحد الاقصى لرأس المال الذى لايجوز للشركة تجاوزه إلا بالحصول على ترخيص آخر يحدد قيمة الزيادة فى رأس المال .

(ب) رأس المال المصدر :

ويقصد به قيمة الأسهم التى تم إصدارها فعلاً حتى تاريخه ، وعلى ذلك فقد يكون رأس المال المصدر مساوياً لرأس المال المرخص به أو أقل منه قيمة .

(جـ) رأس المال المكتتب فيه :

ويقصد به قيمة الأسهم التى تم الاكتتاب فيها سواء عن طريق مؤسسى الشركة أو جمهور المكتتبين .وبما أن المادة ٣٢ من قانون الشركات تشترط أن يكون رأس المال المصدرمكتتباً فيه بالكامل ، فإن رأس المال المكتتب فيه يساوى رأس المال المصدر . وعلى ذلك فإن رأس المال المطروح للإكتتاب العام لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يكون أكبر من رأس المال المرخص به ، وتشترط اللائحة التنفيذية على الا يقل ما يكتتب فيه المؤسسون عن نصف راس المال المصدر أو ١٠ ٪ من راس المال المرخص به أيهما اكبر ، كما لا يجوز ألا تقل قيمة الاسهم المطروحة للإكتتاب العام عن ٢٥٪ من مجموع الاسهم النقدية .

(د) رأس المال المدفوع :

ويقصد به ذلك الجزء من رأس المال المكتتب فيه الذى تم دفعه ، وقد يكون رأس المال المدفوع مساوياً لرأس المال المكتتب فيه إذا تم سداد القيمة بالكامل ، واذا لم يتم سداد القيمة بالكامل كما فى حالة تقسيط قيمة الأسهم أو فى حالة تأخر بعض المساهمين عن السداد يكون رأس المال المدفوع أقل من رأس المال المكتتب فيه .

وخلاصة القول فقد يكون رأس المال المدفوع مساوياً لرأس المال المكتتب فيه ولرأس المال المصدر ولرأس المال المرخص به اذا تم إصدار رأس المال المرخص به بالكامل وتم الإكتتاب فيه وتم سداد قيمته بالكامل. .

هيكل رأس المال :

قد يتكون رأس مال شركة المساهمة من نوع واحد من الأسهم أو من عدة أنواع ، ونتعرض فيما يلى لأنواع الأسهم التى قد يتكون منها رأس المال :

أولاً : طريقة السداد :

تنقسم الأسهم من حيث طريقة السداد الى نوعين هما :

أ- أسهم نقديـــة :

وهى التى يتم سداد قيمتها نقداً

ب- أسهم عينية :

وهى التى يتم سداد قيمتها بتقديم بعض الأصول العينية مثل العقارات ، البضاعة ، المعدات ... الخ .

ثانياً : طبيعة الملكية والتداول :

تنقسم الاسهم من حيث طبيعة الملكية والتداول الى :

أ-أسهـــم إسميـــة :

وهى الاسهم التى تحمل اسم مالكها ، وتقيد بسجل المساهمين بالشركة ، وفى حالة انتقال ملكية الأسهم يجب أن يؤشر على الأسهم بما يفيد ذلك ، وأن يتم القيد فى سجل المساهمين بناء على إقرار يفيد بذلك ، وموقعا من كل من المتنازل والمتنازل اليه .

وقد اشترط قانون الشركات أن تكون جميع الاسهم اسمية ، ولا يجوز تداول الاسهم النقدية الا بعد قيد الشركة فى السجل التجارى ، وبالنسبة للاسهم العينية للمؤسسين لا يجوز تداولها إلابعد نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين كاملتين من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى .

ب- أسهـم لحاملـها :

وهى الاسهم التى لا تحمل اسم المساهم ، ومالك السهم هو حامله ، ويتم نقل ملكيتها بطريق التداول من يد لأخرى.

ثالثاً : طبيعة الحقوق والمزايا :

تنقسم الاسهم من حيث الحقوق والمزايا التى توفرها لأصحابها الى :

أ- أسهـم ممتـازة :

وهى الأسهم التى تنفرد ببعض المزايا والحقوق التى لا تتوافر للأسهم العادية ، وتتمتع الأسهم الممتازة بكل أو بعض الخصائص التالية :

١- الحق فى الحصول على الأرباح قبل الأسهم العادية.
٢- حق الحصول على مستحقاتها قبل الاسهم العادية فى حالة تصفية الشركة .
٣- قابليتها للرد ، بمعنى أن للشركة الحق فى رد قيمة الأسهم للمساهم فى أى وقت عند طلبها .
٤- ليس لها حق التصويت فى الجمعيـة العموميـة .
٥- قد يكون لها حق التحول الى أسهم عادية بعد فترة معينة ووفقاً لشروط معينة .

وتنقسم الأسهم الممتازة الى عدة أنواع وفقاً لنوعية المزاياوالخصائص التى تتمتع بها:-

١- أسهم ممتازة عادية :

وهى التى يكون لأصحابها الحق فى الحصول على النسبة المحددة فى الارباح الموزعة قبل أنواع الأسهم الاخرى.

٢- أسهم ممتازة تراكمية (مجمعة) الأرباح :

يكون لهذه الأسهم الحق فى الحصول على نسبتها المحددة فى الأرباح سنوياً ، واذا قررت الشركة عدم توزيع أرباح فى حالة تحقيق الشركة لخسائر فى سنة أو سنوات معينة ، فيكون لهذه الأسهم الحق فى الحصول على الأرباح المتأخرة فى أول سنة مالية توزع الشركة فيها أرباحاً.

٣-أسهم ممتازه مشاركة فى الأرباح :

وهى التى يكون لأصحابها الحق فى الحصول على نسبتها المحددة فى الأرباح قبل باقى أنواع الأسهم، وكذلك الحق فى مشاركة الاسهم فى باقى الارباح .

٤- اسهم ممتازة قابلة للتحويل :

لهذه الاسهم حق التحول الى أسهم عادية بعد فتره معينه ووفقاً لشروط معينة محددة فى نشره الاكتتاب .

٥-أسهم ممتازة قابلة للرد :

بالنسبة لهذه الأسهم يكون للشركة حق استدعائها ورد قيمتها للمساهم بعد فترة معينة وتخفيض رأس المال بقيمتها .

٦-أسهم ممتازة فى ناتج التصفية :

وهى الاسهم التى يكون لأصحابها الحق فى استرداد قيمتها فى حالة التصفية مثل الأنواع الأخرى من الأسهم .

ب- أسهم عادية :

وهى التى لا تعطى لأصحابها أحد أو بعض المزايا السابقة ، الا أن لأصحابها حقوق ومزايا أخرى هى :

(١) حق التصويت فى الجمعية العمومية .

(٢) الحصول على نسبة من الأرباح قد تكون أعلى من الأسهم الممتازة غير المشاركة فى الأرباح أو غير مجمعة الأرباح .

(٣) لا يمكن ردها أو استدعاؤها قبل تصفية الشركة.

جـ- أسهم تمتع :

وهى الأسهم التى يتم استهلاكها كما هو الحال فى بعض الشركات المسموح لها باستغلال الموارد الطبيعية التى تستهلك بالاستعمال أو تستنفد بعد مدة معينة أو استغلال المرافق العامة لفترة محددة حيث تنقضى الشركة بعدها .

ويتم رد قيمة السهم وتحويله الى سهم تمتع يكون له الحق فى نسبة أرباح منصوص عليها فى نظام الشركة، وقد يكون لسهم التمتع حق الحصول على حصة معينة من ناتج التصفية بعد رد قيمة باقى الاسهم الى أصحابها ، كما لا يترتب على استهلاك رأس المال تخفيضه بقيمة أسهم التمتع .

حصص التأسيس أو الأرباح :

وهى الحصص التى تقررها الشركة لبعض الأشخاص مقابل التنازل عن وتقديم حق ممنوح لهم من الحكومة أو حق من حقوقهم المعنوية . ولا تدخل حصص التأسيس فى رأس المال ولا يعتبر أصحابها شركاء . وتتحدد حقوق هذه الحصص وفقاً لما نص عليه نظام الشركة أو القرار الصادر من الجمعية العمومية بانشاء هذه الحصص .وبصفة عامة :

١- لايجوز أن يخصص لها اكثر من ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الإحتياطي القانوني ووفاء ٥٪ على الأقل لأصحاب الأسهم بصفة ربح لرأس المال .

٢ - لا يكون لها أي نصيب في فائض التصفية عند انقضاء الشركة وتصفيتها .

٣- يمكن أن يكون لها حق التحول الى أسهم اذا قررت الشركة زيادة رأس المال .

المبحـــث الثانـــى

المعالجة المحاسبة لرأس المال المدفوع (الحصص النقدية)

تقوم شركات المساهمة بطرح رأس المال المصدر للإكتتاب . وقد يكون الإكتتاب عاماً أو قد يقتصر على المؤسسين أو غيرهم من الأشخاص الذين لا يتوافر فيهم وصف الإكتتاب العام.

الجوانب المحاسبية لعملية إصدار راس المال :

فيما يلى بعض الجوانب المحاسبية لعملية اصدار رأس المال والإكتتاب فيه :

١- يجب الا يقل ما يكتتب فيه المؤسسون عن ٥٠٪ من رأس المال المصدر أو ١٠٪ من رأس المال المرخص به أيهما اكبر .

٢- لا يجوز أن تقل قيمة الأسهم المطروحة للإكتتاب العام عن ٢٥٪ من مجموع قيمة الأسهم النقدية.

٣- أن يدفع كل مكتتب على الأقل ربع القيمة الإسمية للأسهم النقدية ، ومعنى ذلك أنه قد يتم دفع قيمة الأسهم بالكامل أو على أقساط .

٤- يقوم المؤسسون بدفع نفقات التأسيس وتقوم الشركة بسدادها إليهم بعد تأسيس الشركة، ويتم استهلاكها على عدة سنوات .

٥- قد يطلب من المساهمين دفع مبالغ زيادة عن القيمة الإسمية تسمى مصروفات إصدار وذلك لتغطية مصروفات التأسيس أو جزء منها .

٦- عند زيادة رأس المال قد يتم اصدار الأسهم الجديدة بقيمتها الإسمية أو بعلاوة اصدار نص قانون الشركات على ترحيلها للإحتياطى القانونى.

الدفاتر والحسابات المستخدمة:

يتم استخدام مجموعة من الدفاتر البيانية والمحاسبية . ومن الدفاتر البيانية تحتفظ الشركة بدفتر شهادات الأسهم الذى يضم شهادات أسهم مطبوعة ، وهو مشابه فى الشكل لدفتر الشيكات .كما تحتفظ الشركة بسجل أو دفتر المساهمين، حيث تسجل فيه أسماء ملاك الأسهم والتغيرات التى تطرأ فى الملكية مما يوفر للشركة معلومات عن الملاك الحاليين للأسهم وتسهيل عملية الاتصال بهم .

أما عن الدفاتر المحاسبية ، فيتم انشاء حسابات خاصة فى كل من دفتر الأستاذ العام، ودفاتر أستاذ مساعدة تناسب العمليات المحاسبية المتعلقة باصدار رأس المال . ومن أهم هذه الحسابات ما يلى :

١- دفتر الأستاذ العام :

يتم إستخدام الحسابات التالية بدفتر الاستاذ العام :

أ- ح/ البنك (تأسيس / اكتتاب عام)

ويسجل بهذا الحساب اجمالى المبالغ النقدية المحصلة عن قيمة الاسهم التى اكتتب فيها المؤسسون (ح/ البنك - تأسيس) أو من غير المؤسسين (ح/ البنك / اكتتاب عام) . ويعتبر هذان الحسابان حسابين وسيطين حتى يتم تحويل النقدية الى الحسابات الجارية بعد تمام دفع رأس المال .

ب- ح/ أسهم مكتتب فيها (عادية / ممتازة)

ويسجل به القيمة الاسمية للاسهم المكتتب فيها (ح/ أسهم مكتتب فيها - عادية) للأسهم العادية ، (ح/ أسهم مكتتب فيها -ممتازة) للاسهم الممتازة . ويعتبر هذان الحسابان حسابين وسيطين يتم تسويتهما عند تمام دفع قيمة الأسهم واصدار شهاداتها .

جـ- ح/ رأس مال الاسهم المصدرة (عادية / ممتازة) :

ويسجل به القيمة الاسمية لرأس المال المصدر (الأسهم العادية والأسهم الممتازة) ، ويتم قفل هذا الحساب بعد انتهاء تحصيل قيمة الأسهم بالكامل وتسوية ح/أسهم مكتتب فيها

د- ح/ اكتتابات تحت التحصيل :

ويستخدم هذا الحساب فى حالة سداد قيمة الأسهم على أقساط حيث يجعل هذا الحساب مديناً بقيمة الأسهم المصدرة عند الإكتتاب فيها ثم دائناً بقيمة ما يسدد من أقساط، أى أن هذا الحساب أيضا حساباً وسيطاً يتم تسويته بعد سداد الأقساط بالكامل .

هـ- ح/ مصروفات التأسيس :

يخصص هذا الحساب لتسجيل المصروفات التى تنفقها الشركة على البحث والدراسة وعلى اصدار الأسهم، وذلك مثل أتعاب المحامين والمحاسبين ، أتعاب وعمولات البنك مقابل اصدار الأسهم نيابة عن الشركة ، تكاليف الإعلان عن الاكتتاب وتكاليف طباعة وارسال استمارات الإكتتاب وشهادات الاسهم ورسوم التسجيل والدمغة ... الخ .

و- ح/ مصروفات الإصدار :

يسمح القانون للشركات بأن تحصل من المساهمين مبالغ معينة علاوة على القيمة الإسمية للأسهم، لتغطية مصروفات الإصدار ومصروفات التأسيس أو جزء منها .

ويتم تسوية ح/ مصروفات الإصدار ومصروفات التأسيس معاً ورصيدحساب مصروفات التأسيس (إن وجد) يعتبر مصروفاً مؤجلا جرى العرف على توزيعه على مدة تتراوح بين ٣ الى ٥ سنوات . أما اذا وجد رصيد لحساب مصروفات الاصدار فإنه يرحل لحساب الإحتياطى .

ز- ح/ علاوة اصدار :

قد تصدر الاسهم عند زيادة رأس المال بعلاوة اصدار أى بمبلغ يزيد عن القيمة الاسمية للسهم . ويخصص هذا الحساب لتسجيل هذه العلاوة حتى يتم اقفاله فى ح/ الإحتياطى القانونى وفقاً لنص قانون الشركات.

ج- حـ/ المساهم المتأخر، حـ/ مصروفات بيع الأسهم ، حـ/ فوائد التأخير:

وتستخدم هذه الحسابات فى حالة تأخر أحد المساهمين عن سداد بعض الأقساط واتخاذ قرار ببيع أسهمه وما يترتب على ذلك من مصروفات وفوائد تأخير تحمل للمساهم وسداد باقى المستحق لها (إن وجد)، ومطالبته بالفرق إذا كانت القيمة البيعية للاسهم أقل من الأقساط المتأخرة مضافاً اليها مصروفات البيع وفوائد التأخير .

٢- دفاتر الاستاذ المساعدة :

يتم استخدام حسابات تفصيلية بدفاتر الاستاذ المساعدة التالية :

أ- دفتر أستاذ حملة الأسهم (العادية / الممتازة) :

ويخصص به حساب لكل مساهم يسجل به القيمة الاسمية للأسهم التى يملكها المساهم (عادية أو ممتازة).

ب- دفتر أستاذ المكتتبين :

ويخصص به حساب لكل مكتتب. ويتم التسجيل فى هذا الحساب خلال مرحلة الإكتتاب والتخصيص ويتم تسوية هذا الحساب عند سداد المساهم لقيمة الاسهم المكتتب فيها.

التوجيه المحاسبى لرأس المال المدفوع: (الأسهم النقدية)

أولاً : تحصيل قيمة الأسهم بالكامل (دفعة واحدة)

قد يقوم المؤسسون والمكتتبون بالاكتتاب فى الأسهم وسداد قيمتها بالكامل دفعة واحدة . ويتم ذلك فى حالتين الاولى سداد المؤسسين لرأس المال بالكامل وعدم طرح الشركة لأسهمها للاكتتاب العام والثانية طرح الشركة لأسهمها للإكتتاب وسداد المؤسسين والمكتتبين لقيمة الأسهم بالكامل دفعة واحدة .

الحالة الاولى : سداد المؤسسين لرأس المال بدون اكتتاب عام :

في هذه الحالة يقوم المؤسسون بسداد قيمة رأس المال المصدر بالكامل دفعة واحدة، ويجب الايقل رأس المال في هذه الحالة عن ٢٥٠٠٠٠ جنيه . وبصفة عامة يتم الآتي :

١- توسيط حسابي البنك (تأسيس) وأسهم مكتتب فيها بجعل الأول مديناً والثاني دائناً عند السداد.

٢- اقفال حـ/ البنك (تأسيس) في حـ/ البنك جاري عند تحويل النقدية الى الحساب الجاري العادي للشركة .

٣- إقفال حـ/ اسهم مكتتب فيها في حـ/ رأس المال عند اصدار شهادات الاسهم .

مثال (١)

(أ) في أول يناير ١٩٨٩ تأسست الشركة المصرية للتنمية كشركة مساهمة مصرية. وتم الترخيص لها برأس مال قدره ٣ مليون جنيه مقسم الى أسهم عادية بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه لكل سهم .

(ب) في أول مارس ١٩٨٩ قررت الشركة اصدار ٢٠٠٠٠ سهم بالقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه مضافاً اليها جنيه واحد كمصروفات اصدار، وقد تم اكتتاب المؤسسين في رأس المال المصدر بالكامل وتم سداد القيمة دفعة واحدة .

(حـ) وفي أول يونيه ١٩٨٩ أصدرت الشركة شهادات الأسهم .

(د) في تاريخه تم سداد مصروفات التأسيس وقدرها ٣٠٠٠٠ جنيه.

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة على النحو التالي :

(أ) صدور الترخيص بتأسيس الشركة لا يتطلب قيوداً محاسبيه .

(ب) اكتتاب المؤسسين في رأس المال وسداد قيمتة بالكامل :

يقوم المؤسسون بسداد مبلغ ١٠٠ جنيه عن كل سهم أى أن رأس المال المصدر والمكتتب فيه (٢٠ ٠٠٠ × ١٠٠) ، مضافاً الى ذلك جنيه عن كل سهم كمصروفات اصدار (٢٠ ٠٠٠ × ١).

٢٠ ٢٠ ٠٠٠	حـ/ البنك (تأسيس)	١٩٨٩/٣/١
٢٠٠٠ ٠٠٠	حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها	
٢٠ ٠٠٠	حـ/ مصروفات الاصدار	
	اكتتاب المؤسسين فى رأس المال وسداد قيمة الأسهم ومصروفات الاصدار .	

(حـ)إصدار شهادات الأسهم،حيث يتم أيضا تحويل النقدية الى حساب جارى الشركة فى البنك

٢٠٢٠٠٠٠	حـ/ البنك (جارى)	١٩٨٩/٦/١
٢٠٢٠٠٠٠	حـ/ البنك (تأسيس)	
	تحويل النقدية من الحساب المقيد (بنك - تأسيس) الى الحساب الجارى العادى للشركة .	
٢٠٠٠ ٠٠٠	حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها	
٢٠٠٠ ٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية	
	اصدار شهادات الأسهم	

(د) تسجيل سداد مصروفات التأسيس

٣٠ ٠٠٠	حـ/ مصروفات التأسيس	١٩٨٩/٦/١
٣٠ ٠٠٠	حـ/ البنك (جارى)	
	سداد مصروفات التأسيس للمؤسسين	

٢٠٠٠٠ ح/ مصروفات الاصدار
٢٠٠٠٠ ح/ مصروفات التأسيس
تخفيض مصروفات التأسيس بمصروفات الإصدار

الحالة الثانية : طرح الاسهم للاكتتاب العام :

فى هذه الحالة يقوم المؤسسون والمكتتبون بسداد قيمة رأس المال بالكامل دفعة واحدة وبصفة عامة تتم نفس المعالجة السابقة فيما عدا استخدام الحسابات الخاصة بكل من المؤسسين والمكتتبين كما سبق الاشارة الى ذلك .

ووفقاً للقانون يجب ان يكتتب المؤسسون فى نصف رأس المال على الأقل ، وألايقل رأس مال الشركة التى تطرح أسهمها للإكتتاب العام عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

مثال (٢)

نفس المثال السابق بفرض أن الشركة طرحت أسهمها للاكتتاب العام وقد اكتتب المؤسسون فى نصف رأس المال المصدر وسددوا القيمة بالكامل ، وقد طرح باقى الاسهم للاكتتاب العام حيث اكتتب الجمهور فيه وسددوا القيمة بالكامل .

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة على النحو التالى :

(أ) صدور الترخيص بتأسيس الشركة لا يتطلب قيوداً محاسبية.

(ب) الإكتتاب فى رأس المال وسداد القيمة بالكامل.

١٠١٠٠٠٠		ح/ البنك (تأسيس)	٨٩/٣/١
١٠١٠٠٠٠		ح/ البنك (اكتتاب عام)	
	٢٠٠٠٠٠٠	ح/ أسهم عادية مكتتب فيها	
	٢٠٠٠٠	ح/ مصروفات الاصدار	

اكتتاب المؤسسين فى نصف رأس المال والجمهور فى النصف الآخر وسداد القيمة كاملة

(حـ) إصدار شهادات الأسهم وتحويل النقدية للحساب الجاري:

٢٠٢٠٠٠٠		حـ/ البنك (جاري)	٨٩/٦/١
	١٠١٠٠٠٠	حـ/ البنك (تأسيس)	
	١٠١٠٠٠٠	حـ/ البنك (اكتتاب عام)	
		تحويل الحسابات المقيدة الى الحساب الجاري العادي	
٢٠٠٠٠٠٠		حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها	
	٢٠٠٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الاسهم العادية	
		اصدار شهادات الاسهم	

(د) تسجيل سداد مصروفات التأسيس

٣٠٠٠٠		حـ/ مصروفات التأسيس	٨٩/٦/١
	٣٠٠٠٠	حـ/ البنك (جاري)	
		سداد مصروفات التأسيس للمؤسسين	
٢٠٠٠٠		حـ/ مصروفات الاصدار	
	٢٠٠٠٠	حـ/ مصروفات التأسيس	
		تخفيض مصروفات التأسيس بمصروفات الاصدار	

ثانياً: تحصيل قيمة الأسهم على أقساط :

إذا لم تكن الشركة فى حاجة عاجلة للنقدية، ورغبة منها فى تشجيع الجمهور على الاكتتاب فى أسهم الشركة ، فانها تطلب سداد قيمة الأسهم على أقساط (دفعات) ، حيث يكون القسط الأول مع الاكتتاب والقسط الثانى مع تخصيص الاسهم على المكتتبين ، ثم الأقساط الأخرى وهكذا ...

وقد نصت المادة ٨٢ والمادة٨٣ من اللائحة التنفيذية للقانون:

" ألايقل القسط الأول المدفوع مع الإكتتاب عن ربع القيمة الاسمية للأسهم النقدية، وأن تطلب باقى الأقساط فى مدة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة ، ويحدد مجلس الادارة مواعيد استحقاق طلب تلك الأقساط" .

ويقصد بالإكتتاب في الأسهم تقدم الجمهور بطلبات ليكونوا مساهمين فى الشركة بالاكتتاب فى عدد من أسهم الشركة وسداد القيمة أو القسط الراجب سداده مع طلب الإكتتاب . أى أن الاكتتاب عرض بالمساهمة فى الشركة من جانب الجمهور .

ويقصد بالتخصيص موافقة الشركة على طلب الإكتتاب وتخصيص عدد من الأسهم اى أن التخصيص قبول عرض الإكتتاب من جانب الشركة .

وتواجه الشركة ثلاثة إحتمالات فيما يتعلق بعدد الاسهم :

(١) عدد الأسهم التى طلب الجمهور الإكتتاب فيها يساوى عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب العام.

(٢) عدد الأسهم التى طلب الجمهور الإكتتاب فيها يزيد عن عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب العام.

(٣) عدد الأسهم التى طلب الجمهور الإكتتاب فيها يقل عن عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب العام .

وبالنسبة لسداد الأقساط فقد تواجه الشركة :

(١) سداد الأقساط جميعها وفى مواعيدها.

(٢) تأخر أو توقف بعض المساهمين عن سداد الأقساط.

وسوف نتعرض للاحتمالات السابقة بالتفصيل :

الإحتمال الأول : تساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الاسهم المطروحة .

إذا اكتتب الجمهور فى عدد من الاسهم مساو لعدد الأسهم التى طرحت للاكتتاب العام دون زيادة أو نقص، فان الشركة سوف تخصص لكل مساهم نفس عدد الأسهم التى اكتتب فيها أى أن نسبة التخصيص ١٠٠٪ . ويعنى ذلك أن المساهم الذى اكتتب فى سهم واحد يخصص له سهم واحد والذى اكتتب فى عشرة أسهم يخصص له عشرة أسهم وهكذا .

ويتلخص الإجراء المحاسبى فى توسيط حـ/ إكتتابات تحت التحصيل بالقيمة المطلوب دفعها من المساهمين (القيمة الاسمية للأسهم + مصروفات الاصدار + أية إضافات أخرى). وعند سداد كل قسط يتم تخفيض هذا الحساب بالقيمة المسددة الى أن يصبح رصيده صفراً بعد سداد قيمة الأقساط بالكامل .

مثال (٣)

نفس المثال السابق رقم (٢) بفرض أن الاكتتاب تم فى الأسهم المطروحة بالكامل ، وقد قررت الشركة تحصيل القيمة على أقساط حددها مجلس الادارة على النحو التالى :

٤١ جنيه قسط اكتتاب بما فيه مصروفات الاصدار يدفع من ١-١٥ مارس ١٩٨٩.
٣٠ جنيه قسط تخصيص يدفع من ١ - ١٥ يونية ١٩٨٩.
٣٠ جنيه قسط أخير يدفع من ١ -١٥ اكتوبر ١٩٨٩.

بفرض أنه تم سداد جميع الأقساط فى مواعيدها وتم اصدار شهادات الأسهم فى ١٦ اكتوبر ١٩٨٩، فإن قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة تكون على النحو التالى:

(أ) صدور الترخيص بتأسيس الشركة لايتطلب قيوداً محاسبية.

(ب) طرح الأسهم للاكتتاب العام :

٢.٠٢٠.٠٠٠		ح/ اكتتابات تحت التحصيل	٨٩/٣/١
	٢.٠٠٠.٠٠٠	ح/ أسهم عادية مكتتب فيها	
	٢٠٠٠٠	ح/ مصروفات الاصدار	
		اجمالى المبالغ المطلوبة لسداد رأس المال المطروح للإكتتاب	

(حـ) الإكتتاب فى الأسهم :

١- اكتتاب المؤسسين فى نصف الأسهم وسداد قسط الإكتتاب :

(١٠٠٠٠ سهم × ٤١ جنيه) = ٤١٠٠٠٠ جنيه.

٤١٠٠٠٠		ح/ البنك (تأسيس)	٨٩/٣/١٥
	٤١٠٠٠٠	ح/ اكتتابات تحت التحصيل	
		سداد المؤسسين لقسط الإكتتاب	

٢- اكتتاب الجمهور فى نصف راس مال الأسهم وسداد قسط الاكتتاب

(١٠٠٠٠ سهم × ٤١) = ٤١٠٠٠٠ جنيه

٤١٠٠٠٠		ح/ البنك (اكتتاب عام)	٨٩/٣/١٥
	٤١٠٠٠٠	ح/ اكتتابات تحت التحصيل	
		سداد الجمهور لقسط الإكتتاب	

(د) ١- سداد المؤسسين لقسط التخصيص

(١٠٠٠٠ X ٣٠) = ٣٠٠٠٠٠ جنيه.

٣٠٠٠٠٠		ح/ البنك (تأسيس)	٨٩/٦/١٥
	٣٠٠٠٠٠	ح/ اكتتاب تحت التحصيل	
		سداد المؤسسين لقسط التخصيص	

٢- سداد الجمهور لقسط التخصيص بعد تخصيص نفس عدد الاسهم الذى طلبه كل منهم

(١٠٠٠٠ X ٣٠) جنيه = ٣٠٠٠٠٠ جنيه.

٣٠٠ ...		ح/ البنك (اكتتاب عام)	٨٩/٦/١٥
	٣٠٠ ...	ح/ اكتتابات تحت التحصيل	
		سداد الجمهور للقسط التخصيص	

(هـ) ١- سداد المؤسسين للقسط الأخير:

(١٠٠٠٠ X ٣٠) = ٣٠٠ ... جنيه.

٣٠٠ ...		ح/ البنك (تأسيس)	٨٩/١٠/١٥
	٣٠٠ ...	ح/ إكتتابات تحت التحصيل	
		سداد المؤسسين للقسط الأخير	

٢- سداد الجمهور للقسط الأخير

(١٠٠٠٠ X ٣٠) = ٣٠٠ ... جنيه.

٣٠٠ ...		ح/ البنك (إكتتاب عام)	٨٩/١٠/١٥
	٣٠٠ ...	ح/ إكتتابات تحت التحصيل	
		سداد الجمهور للقسط الأخير	

(و) اصدار شهادات الأسهم :

٢		ح/ أسهم عادية مكتتب فيها	٨٩/١٠/١٦
	٢	ح/ رأس مال الأسهم العادية	
		اصدار شهادات الأسهم بعد سداد جميع الأقساط	

(ز) تحويل حسابات البنك المقيدة الى حساب بنك جارى :

٢ ٠٢٠ ...		ح/ البنك (جارى)
	١ ٠١٠ ...	ح/ البنك (تأسيس)
	١ ٠١٠ ...	ح/ البنك (إكتتاب عام)
		تحويل النقدية الى الحساب الجارى

(ح) مصروفات التأسيس

٣٠ . . .   ح/ مصروفات التأسيس   ٨٩/١٠/١٦

    ٣٠ . . .   ح/ البنك (جارى)

سداد مصروفات التأسيس للمؤسسين

(ط) إقفال ح/ مصروفات الاصدار :

٢٠ . . .   ح/ مصروفات الاصدار   ٨٩/١٠/١٦

    ٢٠ . . .   ح/ مصروفات التأسيس

تخفيض مصروفات التأسيس بقيمة مصروفات الإصدار

ويمكن تصوير أثر العمليات السابقة على الحسابات بدفتر الأستاذ العام حتى تاريخ سداد رأس المال على النحو التالى :

ح/ إكتتابات تحت التحصيل

منه   له

٢٠٠٠ . . .	ح/ أسهم عادية مكتتب فيها	٨٩/١/١	٤١٠ . . .	ح/ البنك (تأسيس)	٨٩/١/١٥
			٤١٠ . . .	ح/ البنك(إكتتاب عام)	٨٩/٣/١٥
٢٠ . . .	ح/ مصروفات الإصدار	٨٩/١/١	٣٠٠ . . .	ح/ البنك (تأسيس)	٦/١٥
			٣٠٠ . . .	ح/ البنك (إكتتاب عام)	٦/١٥
			٣٠٠ . . .	ح/ البنك (تأسيس)	١٠/١٥
			٣٠٠ . . .	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١٠/١٥
٢٠٢٠ . . .			٢٠٢٠ . . .		

ح/أسهم عادية مكتتب فيها

منه					له
٢٠٠٠ ٠٠٠	ح/رأس مال الأسهم العادية	١٠/١٦	٢٠٠٠ ٠٠٠	ح/ إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١/١
٢٠٠٠ ٠٠٠			٢ ٠٠٠ ٠٠٠		

ح/مصروفات الإصدار

منه					له
٢٠ ٠٠٠	ح/مصروفات التأسيس	١٠/١٦	٢٠ ٠٠٠	ح/ إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١/١
٢٠ ٠٠٠			٢٠ ٠٠٠		

ح/ البنك (تأسيس)

منه					له
٤١٠ ٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١/١٥	١ ٠١٠ ٠٠٠	ح/ البنك (جاري)	١٠/١٦
٣٠٠ ٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/٦/١٥			
٣٠٠ ٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١٠/١٥			
١٠١٠٠٠٠			١٠١٠ ٠٠٠		

حـ/ البنك (إكتتاب عام)

له					منه
١٠/١٦	حـ/ البنك (جاري)	١٠١٠ ...	٨٩/٣/١٥	حـ/إكتتابات تحت التحصيل	٤١٠ ...
			٨٩/٦/١٥	حـ/إكتتابات تحت التحصيل	٣٠٠ ...
			٨٩/١٠/١٥	حـ/إكتتابات تحت التحصيل	٣٠٠ ...
		١٠١٠ ...			١٠١٠ ...

حـ/رأس مال الأسهم العادية

له					منه
١٠/١٦	حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها	٢	١٠/١٦	رصيد	٢ ... ...
		٢			٢ ... ...
١٠/١٦	رصيد	٢			

حـ/مصروفات التأسيس

له					منه
١٠/١٦	حـ/ مصروفات الإصدار	٢٠ ...	١٠/١٦	حـ/ البنك (جاري)	٣٠ ...
١٠/١٦	رصيد	١٠ ...			
		٣٠ ...			٣٠ ...
			١٠/١٦	رصيد	١٠ ...

ح/ البنك (جاري)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠١٠٠٠٠	من ح/ البنك (تأسيس)	١٠/١٦	٣٠٠٠٠	ح/مصروفات التأسيس	١٠/١٦
١٠١٠٠٠٠	من ح/البنك(إكتتاب عام)	١٠/١٦	١٩٩٠٠٠٠	رصيد	١٠/١٦
٢٠٢٠٠٠٠			٢٠٢٠٠٠٠		
١٩٩٠٠٠٠	رصيد	١٠/١٦			

الشركة المصرية للتنمية (ش م م)
قائمة المركز المالي فى ٨٩/١٠/١٦

أصول		خصوم	
١٩٩٠٠٠٠	البنك (جاري)		حقوق المساهمين
١٠٠٠٠	مصروفات التأسيس		رأس المال المرخص به
			٣٠٠٠٠ سهم عادي، قيمة السهم ١٠٠ج
		٢٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم العادية
			٢٠٠٠٠ سهم مصدر ومدفوع ، قيمة السهم ١٠٠ جنيه.
٢٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠	

الاحتمال الثانى : زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها عن الأسهم المطروحة :

إذا اكتتب الجمهور فى عدد من الاسهم يزيد عن الاسهم التى طرحت للاكتتاب العام فإن الشركة سوف تجرى عملية تخصيص للأسهم بين المساهمين بنسبة الاسهم المطروحة للاكتتاب العام الى الاسهم المكتتب فيها . فاذا كان عدد الاسهم المطروحة للإكتتاب العام ٤٠٠٠٠ سهم وقد اكتتب الجمهور فى ٥٠٠٠٠ سهم فان نسبة التخصيص تساوى :

(٤٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠)× ١٠٠ = ٨٠٪

وهذا يعنى أن يتم تخصيص عدد من الأسهم لكل مساهم يعادل ٨٠٪ من عدد الاسهم التى اكتتب فيها . أى أن المساهم الذى اكتتب فى ١٠٠ سهم يخصص له ٨٠ سهماً ، والمساهم الذى اكتتب فى ٥ أسهم يخصص له أربعة أسهم وهكذا .

بالإضافة الى ذلك فان قسط الاكتتاب الذى دفعه المساهم عن الاسهم الزائدة عن تلك الأسهم المخصصة له يتم استخدامه لسداد قسط التخصيص والاقساط الباقية أو رد قيمة الزيادة للمكتتبين.

مثال (٤)

بفرض أنه فى المثال السابق حيث اكتتب المؤسسون فى نصف رأس المال وطرح باقى أسهم رأس المال المصدر وقدره (١٠٠٠٠ سهم) للإكتتاب العام فقد اكتتب الجمهور فى ١٢٥٠٠ سهم.

فان قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة تكون على النحو التالى :

(أ) صدور الترخيص بتأسيس الشركة لا يتطلب قيوداً محاسبية.

(ب) طرح الأسهم للاكتتاب العام :

٢٠٢٠٠٠		حـ/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١/١
	٢٠٠٠٠٠	حـ/ اسهم عادية مكتتب فيها	
	٢٠٠٠	حـ/ مصروفات الاصدار	
		القيمة المطلوبة لسداد رأس المال المطروح للاكتتاب	

(حـ) الإكتتاب فى الأسهم :

١- اكتتاب المؤسسين فى نصف الأسهم وسداد قسط الإكتتاب (١٠٠٠٠ X ٤١)

٤١٠٠٠٠		حـ/ البنك (تأسيس)	٨٩/١/١٥
	٤١٠٠٠٠	حـ/ اكتتاب تحت التحصيل	
		سداد المؤسسين لقسط الاكتتاب	

٢- اكتتاب الجمهور فى ١٢٥٠٠ سهم(١٢٥٠٠ X ٤١ جنيه)

٥١٢٥٠٠ ح/ البنك (إكتتاب عام) ٨٩/١/١٥
٥١٢٥٠٠ ح/ إكتتابات تحت التحصيل
اكتتاب الجمهور فى ١٢٥٠٠ سهم

(د) ١- سداد المؤسسين لقسط التخصيص =(١٠٠٠٠X٣٠ جنيه للسهم)

٣٠٠ ٠٠٠ ح/البنك (تأسيس)
٣٠٠ ٠٠٠ ح/ اكتتابات تحت التحصيل
سداد المؤسسين لقسط التخصيص

٢- سداد الجمهور للمستحق عليهم بعد تخصيص ٨٠٪ من عدد الاسهم التي اكتتب فيها كل مساهم واستخدام المبالغ المدفوعة بالزيادة فى سداد قسط التخصيص(١٠٠٠٠ × ٣٠) - (٢٥٠٠ سهم زيادة ٤١X)

١٩٧٥٠٠ ح/ البنك (اكتتاب عام)
١٩٧٥٠٠ ح/ اكتتابات تحت التحصيل
سداد المستحق عن قسط التخصيص

(هـ) سداد القسط الأخير:

١- سداد المؤسسين للقسط الأخير (١٠٠٠٠ سهم X ٣٠ جنيه)

٣٠٠٠٠٠ ح/ البنك (تأسيس) ٨٩/١٠/١٥
٣٠٠٠٠٠ ح/ إكتتابات تحت التحصيل
سداد المؤسسين للقسط الأخير

٢- سداد الجمهور للقسط الأخير (١٠٠٠٠ سهم X ٣٠)

٣٠٠٠٠٠ ح/ البنك (اكتتاب عام)
٣٠٠٠٠٠ ح/ اكتتابات تحت التحصيل
سداد القسط الأخير

(و) إصدار شهادات الأسهم:

٢٠٠٠ ٠٠٠ ح/ أسهم عادية مكتتب فيها ٨٩/١٠/١٦
٢٠٠٠٠٠٠ ح/ رأس مال الاسهم العادية
اصدار شهادات الاسهم بعد سداد جميع الأقساط

(ز) تحويل حسابات البنك المقيدة الى حساب بنك جاري :

٢٠٢٠٠٠٠ ح/ بنك (جاري) ٨٩/١٠/١٦
١٠١٠ ٠٠٠ ح/ بنك (تأسيس)
١٠١٠ ٠٠٠ ح/ بنك (اكتتاب عام)
تحويل النقدية الى حساب بنك جاري

(ح) مصروفات التأسيس :

٣٠ ٠٠٠ ح/ مصروفات التأسيس
٣٠٠٠٠ ح/ البنك (جاري)
سداد مصروفات التأسيس للمؤسسين

(ط) إقفال ح/ مصروفات الإصدار

٢٠٠٠٠ ح/ مصروفات الإصدار
٢٠٠٠٠ ح/ مصروفات التأسيس
تخفيض مصروفات التأسيس بقيمة مصروفات الإصدار

وتظهر الحسابات على النحو السابق فى المثال رقم (٣) فيما عدا ح/ اكتتابات تحت التحصيل وح/ البنك (إكتتاب عام) ويظهران على النحو التالى:

ح/إكتتابات تحت التحصيل

منه ... له

٢ ٠٠٠ ٠٠٠	ح/أسهم عادية	٨٩/١/١	٤١٠ ٠٠٠	ح/ البنك(تأسيس)	١/١٥
٢٠ ٠٠٠	ح/مصروفات إصدار	٨٩/١/١	٥١٢ ٥٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١/١٥
			٣٠٠ ٠٠٠	ح/ البنك (تأسيس)	٦/١٥
			١ ٩٧٥٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	٦/١٥
			٣٠٠ ٠٠٠	ح/ البنك (تأسيس)	١٠/١٥
			٣٠٠ ٠٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١٠/١٥
٢ ٠٢٠ ٠٠٠			٢ ٠٢٠ ٠٠٠		

ح/ البنك (إكتتاب عام)

منه ... له

٥١٢٥٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/٣/١٥	١ ٠١٠ ٠٠٠	ح/ البنك (جارى)	١٠/١٦
١٩٧ ٥٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/٦/١٥			
٣٠٠ ٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١٠/١٥			
١ ٠١٠ ٠٠٠			١ ٠١٠ ٠٠٠		

ملاحظات:

١- يتم تخصيص الأسهم للمؤسسين بنسبة ١٠٠٪ وفقاً لما اتفقوا عليه فيما يتعلق بقيمة رأس المال المحددة لهم .

٢- بالنسبة للاسهم المطروحة للاكتتاب العام ، تحسب نسبه التخصيص على النحو التالى :

=(عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب ÷ عدد الاسهم المكتتب فيها) X ١٠٠

= (١٠٠٠٠ ÷ ١٢٥٠٠) X ١٠٠ = ٨٠ ٪

وبمعنى آخر أن المساهم الذى اكتتب فى ١٠٠ سهم يخصص له ٨٠ سهماً ، والمساهم الذى اكتتب فى خمسة أسهم يخصص له أربعة أسهم وهكذا....

٣- الزيادة المحصلة فى قسط الإكتتاب عن الاسهم الزائدة عن الاسهم المطروحة .

(١٢٥٠٠ - ١٠٠٠٠) X ٤١ = ١٠٢٥٠٠ جنيها

وقد تم استخدام الزيادة فى سداد جزء من قسط التخصيص، والاقساط التالية حسب الاحوال .

٤- بفرض حجزها لسداد جزء من قسط التخصيص، فيكون المبلغ المطلوب سداده لقسط التخصيص على النحو التالى :

قسط التخصيص	=(١٠٠٠٠X٣٠) =	٣٠٠٠٠٠ جنيه.
المدفوع بالزيادة فى قسط الاكتتاب	=(٢٥٠٠ X ٤١)=	١٠٢٥٠٠ جنيه.
المطلوب دفعة عن قسط التخصيص		١٩٧٥٠٠

٥- إذا تعدت الزيادة فى قسط الاكتتاب قيمة قسط التخصيص فإنه لا يطلب سداد أية مبالغ من المكتتبين عن قسط التخصيص ويستخدم جزء من الزيادة فى سداد قسط التخصيص (دون اجراء أية قيود) ويستخدم باقى الزيادة فى سداد جزء من القسط الاول ، وهكذا ..

الإحتمال الثالث : الإكتتاب فى عدد من الأسهم يقل عن عدد الأسهم المطروحة :

لا يجيز قانون الشركات قيام الشركة المساهمة الا إذا تم الاكتتاب فى رأس المال المصدر بالكامل . لذلك فانه فى حالة عدم الاكتتاب فى رأس المال بالكامل فلا تتكون الشركة ويترتب على ذلك رد الأموال للمكتتبين.

الإحتمال الرابع : تأخر أو توقف المكتتب عن سداد الأقساط المستحقة :

قد يتأخر أو يتوقف بعض المكتتبين عن سداد كل أو بعض الأقساط المطلوبة عن

الأسهم المخصصة له . وقد عالج قانون الشركات ذلك الموضوع بأن أجاز للشركة بيع هذه الأسهم لحساب وتحت مسئولية المساهم المتوقف عن سداد الأقساط . ويتم استخدام المبالغ المحصلة من عملية البيع فى سداد الأقساط المتأخرة وتسوية حساب المساهم .

فاذا كانت المبالغ المحصلة من البيع تكفى لسداد حقوق الشركة (الأقساط المتأخرة مضافاً اليها الفوائد والمصروفات) ردت الشركة ما زاد عن ذلك للمساهم . أما إذا لم تكن المبالغ المحصلة من البيع كافية لسداد حقوق الشركة فيكون للشركة حق الرجوع على المساهم بالفرق بين حقوق الشركة وحصيلة البيع .

ونود الاشار الى أن توقف بعض المكتتبين وبيع أسهمهم لا يؤثر على قيمة رأس المال حيث أن كل ما حدث هو استبدال المساهم المتوقف بمساهم آخر.

مثال (٥)

بفرض أنه فى المثال السابق تأخر أحد المكتتبين فى ١٠٠ سهم عن سداد قسط التخصيص المستحق عليه ، كما تأخر مساهم آخر كان قد خصص له ٤٠ سهماً عن سداد القسط الأخير.

وتكون قيود اليومية اللازمة هى نفس القيود فى المثال السابق (٤) فيما عدا القيود التالية :

(د) ٢- سداد الجمهور للمستحق عليهم بعد تخصيص ٨٠٪ من عدد الاسهم المكتتب فيها:

١٩٥٩٢٠		حـ/ البنك (اكتتاب عام)
	١٩٥٩٢٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل

سداد المستحق عن قسط التخصيص فيما عدا مساهم مخصص له ٨٠ سهماً

(هـ) ٢- سداد الجمهور للقسط الأخير (١٠٠٠٠- ٨٠- ٤٠) X ٣٠

٢٩٦٤٠٠ ح/ البنك (اكتتاب عام)

٢٩٦٤٠٠ ح/ اكتتابات تحت التحصيل

سداد القسط الأخير فيما عدا مساهمين الأول مخصص له ٨٠ سهماً والثاني ٤٠ سهماً

وتظهر الحسابات على النحو السابق فى المثال رقم (٤) فيما عدا ح/ إكتتابات تحت التحصيل وح/ البنك (اكتتاب عام) و ح/ البنك (جاري) وتظهر هذه الحسابات على النحو التالي :

ح/إكتتابات تحت التحصيل

منه			له		
٢٠٠٠٠٠٠	ح/أسهم عادية	٨٩/١/١	٤١٠٠٠٠	ح/ البنك(تأسيس)	١/١٥
٢٠٠٠٠	ح/مصروفات إصدار	٨٩/١/١	٥١٢٥٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١/١٥
			٣٠٠٠٠٠	ح/ البنك (تأسيس)	٦/١٥
			١٩٥٩٢٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	٦/١٥
			٣٠٠٠٠٠	ح/ البنك (تأسيس)	١٠/١٥
			٢٩٦٤٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١٠/١٥
			٥١٨٠	رصيد (قيمة الأقساط المتأخرة)	١٠/١٥
٢٠٢٠٠٠٠			٢٠٢٠٠٠٠		

ح/ البنك (إكتتاب عام)

منه			له		
٥١٢٥٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١/١٥	١٠٠٤٨٢٠	ح/ البنك (جاري)	١٠/١٦
١٩٥٩٢٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/٦/١٥			
٢٩٦٤٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١٠/١٥			
١٠٠٤٨٢٠			١٠٠٤٨٢٠		

ح/البنك (جاري)

منه					له
١٠١٠٠٠٠	ح/البنك (تأسيس)	٨٩/١٠/١٦	٣٠ ٠٠٠	ح/مصروفات التأسيس	١٠/١٦
٥٠٠ ١٩٧	ح/البنك (إكتتاب عام)	٨٩/١٠/١٦	١٩٨٤٨٢٠	رصيد	١٠/١٦
٢٠١٤٨٢٠			٢٠١٤٨٢٠		
١٩٨٤٨٢٠	رصيد	١٠/١٦			

وتظهر قائمة المركز المالى على النحو التالى:

الشركة المصرية للتنمية (ش م م)

قائمة المركز المالي فى ٨٩/١٠/١٦

أصول					خصوم
١٩٨٤٨٢٠		البنك (جارى)			حقوق المساهمين
١٠ ٠٠٠		مصروفات التأسيس			رأس المال المرخص به
					٣٠ ٠٠٠ سهم عادى،قيمة السهم ١٠٠ج
				٢ ٠٠٠ ٠٠٠	رأس مال الأسهم العادية
					٢٠٠٠٠سهم مصدر، قيمة السهم ١٠٠ج
				٥١٨٠	- إكتتابات تحت التحصيل
			١٩٩٤٨٢٠		
١٩٩٤٨٢٠			١٩٩٤٨٢٠		

ملاحظات :

١- عند طلب قسط التخصيص تأخر مساهم مكتتب فى ١٠٠ سهم . وحيث أن نسبه التخصيص ٨٠ ٪ فانه قد تم تخصيص (١٠٠ X ٨٠ و٠) ٨٠ سهماً لهذا المساهم .

٢- يتم حساب ما دفعه عن قسط التخصيص بعد استخدام المبالغ المدفوعة بالزيادة فى قسط الاكتتاب على النحو التالى :

المطلوب عن قسط التخصيص ١٠٠٠٠ X ٣٠ =	٣٠٠٠٠٠	جنيه.
المدفوع بالزيادة فى قسط الاكتتاب ٢٥٠٠ X ٤١ =	١٠٢٥٠٠	جنيه.
الراجب سداده	١٩٧٥٠٠	جنيه
المبلغ الذى تأخر المساهم عن دفعه (٨٠ X ٣٠) - (٢٠ X ٤١)=	١٥٨٠	جنيه.
المحصل نقداً عن قسط التخصيص	١٩٥٩٢٠	جنيه.

٣- فيما يتعلق بالقسط الأخير

المطلوب دفعه عن القسط الاخير ١٠٠٠٠ × ٣٠ = ٣٠٠٠٠٠ جنيه.

قيمة القسط الأخير للأسهم المتأخرة

المساهم الأول مخصص له ٨٠ سهم. والمساهم الثانى مخصص له ٤٠ سهم أى

(٨٠+٤٠)= ١٢٠سهم × ٣٠	٣٦٠٠ =	جنيه.
المحصل عن القسط الأخير	٢٩٦٤٠٠ =	جنيه.

٤- رصيد حساب إكتتابات تحت التحصيل يمثل قيمة الأسهم المتأخرة عن سداد القسط، وتم اظهار رصيده مطروحاً من رأس المال المصدر فى قائمة المركز المالى للوصول الى رأس المال المدفوع .

مثال رقم (٦)

بفرض أنه فى المثال السابق قررت الشركة فى ١٩٨٩/١٢/١٥ بيع الأسهم المتوقفة عن السداد وذلك بعد اتخاذ الاجراءات القانونية واخطارهم بذلك . وقد تم بيع أسهم المساهم

الأول بمبلغ ٩٥ جنيهاً للسهم حيث بلغت المصروفات الإدارية ٤٠ جنيهاً وفوائد التأخير ٦٠ جنيهاً.

وبالنسبة للمساهم الثانى فقد تم بيع الأسهم المخصصة له بمبلغ ٩٨ جنيهاً حيث بلغت المصروفات الإدارية ٣٠ جنيهاً وفوائد التأخير ٢٠ جنيهاً . ويفرض أن الشركة قامت بتسوية حسابات المساهمين المتوقفين وسداد المستحق لهم أو تحصيل المستحق عليهم .

وتكون قيود اليومية اللازمة على النحو التالى :

أ- المساهم الأول المتأخر.

الباقى من قسط التخصص	= ١٥٨٠	جنيه.
القسط الأخير (٨٠ × ٣٠)	= ٢٤٠٠	جنيه.
مصروفات ادارية	= ٤٠	جنيه.
فوائد تأخير	= ٦٠	جنيه.
اجمالى المستحق عليه	= ٤٠٨٠	جنيه.
المحصل من بيع الاسهم ٨٠ سهم × ٩٥	= ٧٦٠٠	جنيه.
∴ صافى المستحق = ٧٦٠٠ - ٤٠٨٠	= ٣٥٢٠	جنية

١- بيع الأسهم وتحصيل الثمن وخصم المستحق على المساهم الاول

٧٦٠٠		حـ/ البنك (جارى)
	٣٩٨٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل
	١٠٠	حـ/ ايرادات أخرى (٦٠ فوائد + ٤٠ مصروفات ادارية)
	٣٥٢٠	حـ/ المساهم الأول المتأخر

بيع أسهم المساهم المتأخر عن سداد قسط التخصيص والقسط الأخير وخصم المستحق عليه

٢- سداد المستحق للمساهم القديم (الأول)

٣٥٢٠		حـ/ المساهم الأول المتأخر
	٣٥٢٠	حـ/ البنك (جارى)
		سداد المستحق للمساهم الأول

ب- المساهم الثانى المتأخر .

المستحق عليه :

القسط الأخير ٤٠ × ٣٠	= ١٢٠٠	جنيه.
مصروفات ادارية	= ٣٠	جنيه.
فوائد تأخير	= ٢٠	جنيه.
اجمالى المستحق عليه	١٢٥٠	جنيهاً
المحصل من بيع الاسهم ٤٠ × ٩٨	= ٣٩٢٠	جنيهاً
صافى المستحق له = ٣٩٢٠ - ١٢٥٠	= ٢٦٧٠	جنيهاً

١- بيع الأسهم وتحصيل الثمن وخصم المستحق على المساهم.

٣٩٢٠		حـ/ البنك (جارى).
	١٢٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل.
	٥٠	حـ/ ايرادات أخرى.(٢٠ فوائد + ٣٠ مصروفات إدارية)
	٢٦٧٠	حـ/ المساهم الثانى المتأخر
		بيع أسهم المساهم الثانى وخصم المستحق عليه

٢٦٧٠		حـ/ المساهم الثانى المتأخر
	٢٦٧٠	حـ/ البنك (جارى)
		سداد المستحق للمساهم الثانى

مثال رقم (٧)

بفرض أنه فى المثال السابق تم بيع اسهم المساهم الأول المتوقف عن السداد بمبلغ ٤٥ جنيهاً للسهم .

وتكون تسوية عملية البيع وقيود اليومية اللازمة على النحو التالى :

المستحق على المساهم (انظر المثال السابق) = ٤٠٨٠ جنيهاً
المحصل من بيع الاسهم ٨٠ × ٤٥ = ٣٦٠٠ جنيهاً
المستحق على المساهم = ٤٠٨٠ - ٣٦٠٠ = ٤٨٠ جنيهاً

٣٦٠٠		حـ/ البنك (اكتتاب عام)
٤٨٠		حـ/ المساهم الأول المتأخر
	٣٩٨٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
	١٠٠	حـ/ ايرادات أخرى.
		بيع الأسهم وتسجيل المستحق على المساهم المتأخر

٤٨٠		حـ/ البنك (اكتتاب عام)
	٤٨٠	حـ/ المساهم الأول المتأخر
		سداد المساهم المتأخر للمستحق عليه

مثال رقم (٨)

طرحت شركة الشرقية للمقاولات "شركة مساهمة مصرية" ٥٠٠٠ سهماً للاكتتاب العام بقيمة إسمية ١٠٠ جنيهاً للسهم تسدد على أقساط على النحو التالى :

٣٠ جنيهاً قسط اكتتاب استحقاق ٨٩/٦/١ الى ٨٩/٧/١.

٥٠جنيهاً قسط تخصيص ٨٩/١٠/١ الى ٨٩/١٠/١٥.

٢٠ جنيهاً قسط أخير ٨٩/١٢/١ الى ٨٩/١٢/٣١.

وقد تم الإكتتاب فى ٨٠٠٠ سهم رفض منها ٥٠٠ سهماً لعدم إستيفائها للشروط ردت قيمتها للمكتتبين . وقد تم تخصيص الأسهم نسبياً بين المكتتبين مع حجز المبالغ المدفوعة بالزيادة عند قسط الاكتتاب لسداد جزء من قسط التخصيص. وعند استحقاق قسط التخصيص تأخر المساهم ابراهيم عثمان (وكان قد اكتتب فى ٧٥٠ سهماً)عن السداد ، وعند استحقاق القسط الأخير تأخر المساهم محمد احمد الذى كان قد خصص له ٣٠٠ سهماً.

وبعد إخطار المساهمين المتوقفين عن السداد تم بيع أسهم المساهم ابراهيم عثمان فى مزاد علنى بمبلغ ٩٠ جنيهاً للسهم مع تحميله بمصروفات ادارية ٥٠ جنيهاً وفوائد تأخير بواقع ٤٠ قرشاً عن كل سهم وتحصيل المستحق على المساهم ، كما تم بيع أسهم المساهم محمد احمد فى مزاد علنى بمبلغ ٩٥ جنيهاً للسهم مع تحميله بمصروفات ادارية ٤٠ جنيهاً ، وفوائد تأخير بواقع ٢٥ قرشاً عن كل سهم وسداد المستحق للمساهم.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

(١) طرح الاسهم للاكتتاب

٥٠٠٠٠٠		حـ/ اكتتاب تحت التحصيل	٨٩/٦/١
	٥٠٠٠٠٠	حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها	
		طرح ٥٠٠٠ سهم للاكتتاب العام بقيمة إسمية ١٠٠ جنيهاً للسهم	

(٢) الإكتتاب فى الاسهم

٢٤٠٠٠٠		حـ/ البنك (اكتتاب عام)	٨٩/٧/١
	٢٤٠٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل	
		الإكتتاب فى ٨٠٠٠ سهم	

(٣) رد قيمة الأسهم المرفوضة

١٥٠٠٠		حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
	١٥٠٠٠	حـ/ البنك (اكتتاب)
		رد قيمة الاسهم المرفوضة لعدم استيفائها للشروط.

(٤) قسط التخصيص :

١٥٧٥٠٠	حـ/ البنك (اكتتاب عام)	٨٩/١٠/١٥
١٥٧٥٠٠	حـ/إكتتابات تحت التحصيل	
	تحصيل الباقي من قسط التخصيص بعد استخدام الزيادة في قسط الإكتتاب مع تأخر مساهم مكتتب في ٧٥٠ سهماً	

(٥) القسط الأخير :

٨٤٠٠٠	حـ/ البنك (إكتتاب عام)	٨٩/١٢/٣١
٨٤٠٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل	
	تحصيل المستحق عن القسط الأخير مع تأخر ٨٠٠ سهم عن السداد	

(٦) بيع أسهم المساهم إبراهيم عثمان :

٤٥٠٠٠	حـ/ البنك (إكتتاب عام)	٨٩/١٢/٣١
٢٧٥٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل	
٢٥٠	حـ/ ايرادات أخرى (٥٠ مصروفات ادارية + ٢٠٠ فوائد)	
١٧٢٥٠	حـ/ المساهم ابراهيم عثمان	
	بيع أسهم المساهم المذكور وتسوية مستحقاته	
١٧٢٥٠	حـ/ المساهم ابراهيم عثمان	
١٧١٢٥٠	حـ/ البنك (إكتتاب عام)	
	سداد المستحق للمساهم المذكور	

(٧) بيع أسهم المساهم محمد احمد

٢٨٥٠٠	حـ/ إكتتاب عام	
٦٠٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل	
١١٥	حـ/ ايرادات أخرى(٤٠ مصروفات ادارية + ٧٥ فوائد)	
٢٢٣٨٥	حـ/ المساهم محمد احمد	
	بيع أسهم المساهم المذكور وتسوية مستحقاته	

٢٢٣٨٥ ح/ المساهم محمد احمد

٢٢٣٨٥ ح/ البنك (إكتتاب عام)

سداد المستحق للمساهم المذكور

(٨) تحويل حساب البنك المقيد الى حساب جاري:

٥٠٠٣٦٥ ح/ بنك (جارى)

٥٠٠٣٦٥ ح/ بنك (اكتتاب عام)

تحويل ح/ بنك إكتتاب الى بنك جاري

(٩) إصـدار الأسـهم :

٥٠٠ ٠٠٠ ح/ أسهم عادية مكتتب فيها

٥٠٠ ٠٠٠ ح/ رأس مال الاسهم العادية

اصدار شهادات الاسهم

ح/إكتتابات تحت التحصيل

منه					له
٥٠٠ ٠٠٠	ح/أسهم عادية		٢٤٠ ٠٠٠	ح/ البنك(إكتتاب عام)	٨٩/٧/١
	مكتتب فيها	٨٩/٦/١	١٥٧ ٥٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١٠/١٥
١٥ ٠٠٠	ح/البنك إكتتاب عام	٨٩/٧/١	٨٤ ٠٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١٢/٣١
			٢٧٥٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١٢/٣١
			٦ ٠٠٠	ح/ البنك (إكتتاب عام)	١٢/٣١
٥١٥ ٠٠٠			٥١٥ ٠٠٠		

ح/ البنك (إكتتاب عام)

منه			له		
٢٤٠٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/٧/١	١٥٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٧/١
١٥٧٥٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١٠/١٥	١٧٢٥٠	ح/ المساهم ابراهيم عثمان	١٢/٣١
٨٤٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١٢/٣١	٢٢٣٨٥	ح/ المساهم محمد احمد	١٢/٣١
٢٧٥٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١٢/٣١	٥٠٠٣٦٥	ح/ بنك (جارى)	١٢/٣١
٢٥٠	ح/إيرادات أخرى	٨٩/١٢/٣١			
١٧٢٥٠	ح/المساهم ابراهيم عثمان	٨٩/١٢/٣١			
٦٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٩/١٢/٣١			
١١٥	ح/إيرادات أخرى	٨٩/١٢/٣١			
٢٢٣٨٥	ح/ المساهم محمد أحمد	١٢/٣١			
٥٥٥٠٠٠			٥٥٥٠٠٠		

ملاحظات على الحل :

١- قيمة الاسهم المطروحة للاكتتاب (٥٠٠٠ × ١٠٠) = ٥٠٠٠٠٠ جنيهاً

٢- قيمة الاكتتابات (٨٠٠٠ × ٣٠) = ٢٤٠٠٠٠ جنيهاً

٣- عدد الأسهم المكتتب فيها والمستوفاه الشروط (٨٠٠٠- ٥٠٠) = ٧٥٠٠ سهماً.

٤- نسبة التخصيص = ٥٠٠٠+٧٥٠٠= ٢ + ٣

٥- الزيادة المدفوعة في قسط الاكتتاب والتى ستستخدم لسداد جزء من قسط التخصيص.

(٧٥٠٠ - ٥٠٠٠) × ٣٠ = ٧٥٠٠٠ جنيهاً

٦- المحصل عن قسط التخصيص :

قسط التخصيص (٥٠٠٠ × ٥٠) = ٢٥٠٠٠٠جنيها

المدفوع بالزيادة فى قسط الاكتتاب = ٧٥٠٠٠ جنيهاً

∴ المستحق عن الاسهم المتأخرة عن سداد قسط التخصيص = ١٧٥٠٠٠ جنيها

المساهم ابراهيم عثمان مكتتب فى ٧٥٠
خصص له ٧٥٠ × ٢+٣ = ٥٠٠ سهماً
اى أن المطلوب منه :
(٥٠٠ × ٥٠) - (٢٥٠ × ٣٠)
= ٢٥٠٠٠ - ٧٥٠٠ = ١٧٥٠٠ جنيهاً.

المحصل عن قسط التخصيص ١٥٧٥٠٠ جنيهاً

٧- بيع اسهم المساهم ابراهيم عثمان وتسوية مستحقاته على النحو التالى :

أ- المستحق على المساهم ابراهيم عثمان :

عن قسط التخصيص (انظر ملاحظة رقم ٦)	= ١٧٥٠٠ جنيهاً.
عن القسط الأخير ٥٠٠ × ٢٠	= ١٠٠٠٠ جنيهاً.
	٢٧٥٠٠ جنيهاً.

يضاف الى ذلك :

فوائد تأخير (٥٠٠ × ٤٠ و.) =	٢٠٠ جنيهاً	
مصروفات ادارية	٥٠ جنيهاً	
		٢٥٠ جنيهاً
		٢٧٧٥٠ جنيهاً

ب- المستحق له :

ثمن بيع الاسهم (٥٠٠ × ٩٠)=	٤٥٠٠٠ جنيها
حـ - صافى المستحق له = ٤٥٠٠٠ - ٢٧٧٥٠=	١٧٢٥٠ جنيهاً

٨- بيع اسهم المساهم محمد احمد وتسوية مستحقاتة :

أ- المستحق عليه :

عن القسط الأخير (٣٠٠ × ٢٠)=	٦٠٠٠ جنيهاً
يضاف الى ذلك :	
فوائد تأخير ٣٠٠ × ٢٥ و.= ٧٥ جنيه.	
مصروفات ادارية = ٤٠ جنيه.	
	١١٥ جنيهاً
	٦١١٥جنيهاً

ب- المستحق له :

من بيع الاسهم (٣٠٠ × ٩٥=)	٢٨٥٠٠ جنيهاً
حـ - صافى المستحق له = ٢٨٥٠٠ - ٦١١٥=	٢٢ ٣٨٥ جنيهاً

المبحث الثالث

المعالجة المحاسبية لرأس المال المدفوع (الحصص العينية)

قد تصدر الشركة المساهمة بعض أسهمها مقابل حصص عينية يقدمها المؤسسون أو المكتتبون . وذلك مثل تقديم أصول ثابتة كالمبانى أو الآلات أو تقديم حق اختراع أو علامة تجارية أو تقديم أصول وخصوم شركه قائمة كحصة فى راس مال الشركة المساهمة .

وقد تعرضت المواد ٢٦ - ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات للأسس والاجراءات المتعلقة بالحصص العينية . ومن أهم ذلك :

١- يقوم المؤسسون باجراء تقدير مهنى للحصص المقدمة بالاستعانة بالخبراء المحاسبين والفنيين .

٢-يتقدم المؤسسون بطلب لهيئة الاستثمار لتتولى التحقق من تقديم تلك الحصص.

٣- تشكل لجنة بقرار من الوزير لدراسة الأمر وتقديم تقرير ببين الحصص العينية والتقدير المهنى والأسس التى بنى عليها وأخيراً رأى للجنة .

أسس تقييم الحصص العينية :

من أهم الأمور التى تتعلق بدورالمحاسب فى المحاسبة عن الحصص العينية هو أسس تقدير أو تقييم تلك الحصص. والقاعدة العامة فى القياس المحاسبى لتلك الحصص هو تقييمها على أساس القيم الجارية (أسعار السوق) إما للحصص المقدمة أو للاسهم العينية المصدرة. ويتم التفضيل بين القيم الجارية للأصول والقيم الجارية للأسهم على أساس مدى التداول فى السوق وموضوعية تحديد القيم السوقية لها .

وفى حالة شركات المساهمة التى تعمل فعلاً فى السوق وتتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية فان أسعار الأسهم فى السوق هى أفضل تعبير عن قيم الحصص العينية التى تصدرها الشركة كزيادة فى راس مالها .

أما إذا كانت الشركة المساهمة فى طور التكوين فبطبيعة الحال لاتتوافر أسعار السوق للأسهم المصدرة وبالتالى يكون من الأفضل تقويم الأصول المقدمة وفقاً لأسعارها الجارية (إذا كان لها سعر سوق أو أسعار الأصول المماثلة) أو وفقاً لتقديرات الخبراء المثمنين.

وإذا أمكن معرفة كل من القيمة الجارية للأصول والقيمة السوقية للأسهم المصدرة - فإن الفرق بينهما (إن وجد) يعالج محاسبياً بصفة عامة كاحتياطى أو كشهرة محل وخاصة فى حالة تقديم أصول وخصوم شركة قائمة كحصة عينية.

مثال رقم (٩)

بفرض انه من بين الاسهم المصدرة عند تكوين الشركة المصرية للكيماويات ٢٠٠٠ سهم عينى بقيمة إسمية ٥٠ جنيهاً ، وقد تم تقدير الأصول المقدمة لسداد الاسهم العينية على النحو التالى :

٣٠٠٠٠ عقارات ، ٥٠٠٠٠ ألات ، ٢٠٠٠٠ بضاعة

وقد وافقت لجنة هيئة الاستثمار على التقديرات السابقة .

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

(١) تقديم الاصول وتقديرها :

٣٠٠٠٠		حـ/ العقارات
٥٠٠٠٠		حـ/ الألات
٢٠٠٠٠		حـ/ البضاعة
	١٠٠٠٠٠	حـ/ اسهم عينية
		الأصول المقدمة لسداد الأسهم العينية

(٢) إصدار الأسهم العينية

١٠٠٠٠٠ ح/ أسهم عينية

١٠٠٠٠٠ ح/ رأس مال الاسهم العادية (عينية)

إصدار ٢٠٠٠ سهم عينى بقيمة اسمية ٥٠ جنيه

مثال رقم (١٠)

اشترت الشركة العربية للصناعات الثقيلة " شركة مساهمة مصرية" حق اختراع مقابل ١٠٠٠ سهم عادى، القيمة الإسمية للسهم ٥٠ جنيهاً .

وتتوقف المعالجة المحاسبية على مدى توافر البيانات عن قيمة الاختراع وقيمة الاسهم فى السوق ، وبإفتراض أن :

(أ) لا تتوافر معلومات عن سعر السهم فى السوق أو قيمة محددة لحق الاختراع ، علماً بأن حقوق الملكية وفقاً لآخر ميزانية بلغت ٧٠٠٠٠٠ جنيهاً وعدد الاسهم بلغت ١٠٠٠٠ سهماً.

(ب) سعر السهم فى السوق ٨٥ جنيهاً

(حـ) سعر السهم فى السوق غير معروف ، وأمكن تقدير قيمة حق الاختراع وفقاً لآراء الخبراء المثمنين بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيهاً .

(أ) نظراً لأنه فى هذه الحالة لا تتوافر أسعار السوق لكل من الاسهم العادية للشركة أو لحق الاختراع ، فانه يفهم ضمناً أن مجلس الادارة قد قيم حق الاختراع على اساس القيمة الدفترية للسهم ، والتى يمكن تحديدها على النحو التالى :

٧٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠ = ٧٠ جنيهاً.

وعلى ذلك فإن القيمة الدفترية للاسهم العينية المصدرة تساوى :

١٠٠٠سهم × ٧٠ = ٧٠٠٠٠ جنيهاً، وهو المبلغ الذى حدد ضمناً لحق الإختراع.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

(١) الحصول على حق الإختراع:

٧٠٠٠٠		حـ/ حق الاختراع	
	٧٠٠٠٠		حـ/ أسهم عينية

حق الإختراع المقدم مقابل ١٠٠٠ سهم عادى

(٢) إصدار الاسهم العينية:

٧٠٠٠٠		حـ/ أسهم عينية	
	٥٠٠٠٠		حـ/ رأس مال الاسهم العادية (عينية)
	٢٠٠٠٠		حـ/ الاحتياطى

اصدار ١٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠ جنيهاً وترحيل الفرق للاحتياطى

(ب) بإفتراض أن سعر السهم فى السوق ٨٥ جنيهاً . ويعنى ذلك أن القيمة الضمنية لحق الاختراع من وجهة نظر مجلس الادارة هى ١٠٠٠ × ٨٥ جنيهاً = ٨٥٠٠٠ جنيهاً.

وعلى ذلك فان الفرق بين القيمة السوقية للأسهم ٨٥٠٠٠ جنيهاً والقيمة الإسمية للأسهم المصدرة (١٠٠٠ × ٥٠)= ٥٠٠٠٠ جنيهاً ، يرحل الى حساب الاحتياطى .

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

(١) الحصول على حق الاختراع

٨٥٠٠٠		حـ/ حق الاختراع	
	٨٥٠٠٠		حـ/ أسهم عينية

حق الاختراع المقدم ١٠٠٠ سهم عادى

(ب) أصدار الاسهم العينية :

٨٥٠٠٠ حـ/ أسهم عينية

٥٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الأسهم العادية (عينية)

٣٥٠٠٠ حـ/ الاحتياطى

اصدار ١٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٥٠ جنيهاً وترحيل الفرق للاحتياطى

(حـ) تقدير قيمة لحق الاختراع بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيهاً وغياب قيمة سوقية للأسهم .

(١) الحصول على حق الاختراع وتقدير قيمتة :

٧٥٠٠٠ حـ/ حق الإختراع

٧٥٠٠٠ حـ/ أسهم عينية

حق الاختراع المقدم مقابل ١٠٠٠ سهم

(٢) اصدار الاسهم العينية :

٧٥٠٠٠ حـ/أسهم عينية

٥٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الاسهم العادية (عينية)

٢٥٠٠٠ حـ/ الاحتياطى

إصدار ١٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ٥٠ جنيهاً

مثال رقم (١١)

تقدم السيد/ عادل الشيخ صاحب محلات الوفاء بأصول وخصوم محله الى الشركة الوطنية " شركة مساهمة مصرية" مقابل الحصول على أسهم عينية . وكانت قائمة المركز المالى لمحلات الوفاء فى ذلك التاريخ على النحو التالى :

محلات الوفاء

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/٣/١

أصول					خصوم
		أصول ثابتة	١٢٩ ...		رأس المال
	٥٠ ...	عقارات			
	٤٥ ...	آلات		٢٠ ...	دائنون
	٥٠٠٠	أثاث		١٠ ...	أوراق دفع
١٠٠٠٠٠				١٠٠٠	مصروفات مستحقة
	٥٠٠٠	بنك	٣١ ...		
	٣٠ ...	مدينون			
	٢٥ ...	بضاعة			
٦٠ ...					
١٦٠٠٠٠			١٦٠٠٠٠		

وقد تم الاتفاق على ما يلى :

(١) تنقل جميع أصول محلات الوفاء فيما عدا البنك الى الشركة الوطنية .

(٢) قدرت الأصول بواسطة الخبراء على النحو التالى :

العقارات ... ٤٣ جنيه ، الألات ٥٠٠٠٠ جنيه ، الأثاث ٣٠٠٠ جنيه ، والبضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه ، وبالنسبة للمدينين تقرر اعدام ديون قدرها ١٠٠٠ جنيه .

(٣) عدم تحمل الشركة الوطنية للمصروفات المستحقة وتكفلها بسداد الديون الأخرى

(٤) تصدر الشركة الوطنية ٢٨٠٠ سهم بقيمة إسمية ٥٠ جنيه للسهم .

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

(١)الأصول و الخصوم المقدمة بقيمتها التقديرية :

١٥٠٠٠		حـ/ الشهرة
٤٣٠٠٠		حـ/ العقارات
٥٠٠٠٠		حـ/ الآلات
٣٠٠٠		حـ/ الأثاث
٢٩٠٠٠		حـ/ المدينون
٣٠٠٠٠		حـ/ البضاعة
	٢٠٠٠٠	حـ/ الدائنون
	١٠٠٠٠	حـ/ أوراق الدفع
	١٤٠٠٠٠	حـ/ أسهم عينية

أصول وخصوم محلات الوفاء مقابل
٢٨٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠ جنيهاً

(٢) إصدار الأسهم :

١٤٠٠٠٠		حـ/أسهم عينية
	١٤٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية (عينية)

إصدار ٢٨٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٥٠ جنيهاً
سداداً للحصص العينية .

ملاحظات :

(١) القيمة الصافية لأصول وخصوم محلات الوفاء وفقاً لما أتفق عليه تحسب على النحو التالى :

أصول = ٤٣٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ٢٩٠٠٠ +٣٠٠٠٠= ١٥٥٠٠٠ جنيهاً.

الخصوم = ٢٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ جنيهاً.

القيمة الصافية = ١٥٥٠٠٠-٣٠٠٠٠ = ١٢٥٠٠٠ جنيهاً

(٢) تحسب القيمة الإسمية للأسهم المصدرة مقابل محلات الوفاء كما يلى :

٢٨٠٠ (سهم) × ٥٠ = ١٤٠٠٠٠ جنيها.

(٣) يعالج الفرق بين القيمة الصافية (١٢٥٠٠٠) وبين القيمة الاسمية للأسهم (١٤٠٠٠٠) وهو ١٥٠٠٠ جنيهاً باعتباره شهرة محل ضمن الأصول .

مثال رقم (١٢) :

نفس المثال السابق بفرض أن عدد الأسهم المصدرة مقابل محلات الوفاء هو ٢٤٠٠ سهماً بقيمة إسمية ٥٠ جنيهاً للسهم .

وتكون القيود على النحو التالى :

(١) الأصول والخصوم بقيمتها التقديرية

٤٣٠٠٠		حـ/ العقارات	
٥٠٠٠٠		حـ/ الآلات	
٣٠٠٠		حـ / الأثاث	
٢٩٠٠٠		حـ/ المدينون	
٣٠٠٠٠		حـ/ البضاعة	
	٢٠٠٠٠		حـ/ الدائنون
	١٠٠٠٠		حـ/ أوراق الدفع
	٥٠٠٠		حـ/ الإحتياطى الرأسمالى
	١٢٠٠٠٠		حـ/ أسهم عينية

الأصول والخصوم المقدمة من محلات الوفاء

(٢)إصدار الاسهم

١٢٠٠٠٠		حـ/ أسهم عينية	
	١٢٠٠٠٠		حـ/ رأس مال الاسهم العادية (عينية)

إصدار ٢٤٠٠ سهم بقيمة إسمية ٥٠ جنيهاً

ملاحظات :

(١) القيمة الصافية (من المثال السابق)= ١٢٥٠٠٠ جنيهاً.

(٢) القيمة الإسمية للاسهم العينية

٢٤٠٠ (سهم) × ٥٠ = ١٢٠٠٠٠ جنيهاً

(٣) يرحل الفرق بين القيمة الصافية (١٢٥٠٠٠) وبين القيمة الاسمية للاسهم العينية (١٢٠٠٠٠) وهو = ٥٠٠٠ جنيهاً الى حـ/ الإحتياطى الرأسمالى .

(٤) أختير لفظ الإحتياطى الرأسمالى إشارة الى وجوب عدم توزيع تلك المبالغ كأرباح على المساهمين .

الفصل الثالث

المحاسبة عن رأس المال المكتسب

كما سبق القول فان حقوق المساهمين (حقوق الملكية) تتكون من جزئين : الأول وهو رأس المال الذى دفعه المساهمون ، والثانى وهو رأس المال المكتسب أى الذى تحقق للمساهمين من ممارسة الشركة لأعمالها . وتعتبر الأرباح هى المصدر الرئيسى لرأس المال المكتسب حيث يزيد بزيادتها ، كما أن الخسائر وتوزيعات الأرباح واستنفاد مبالغ الاحتياطيات فى الاغراض المخصصة لها تعد تخفيضاً فى رأس المال المكتسب .

وتتلخص عناصر رأس المال المكتسب فى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة . لذلك ينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : قياس نتائج الأعمال وعرض المركز المالى للشركات المساهمة.
المبحث الثانى : تخصيص وتوزيع أرباح شركات المساهمة .

المبحـــث الأول

قياس نتائج الأعمال وعرض المركز المالى للشركات المساهمة

فيما يتعلق بقياس نتائج الأعمال وعرض المركز المالى، فقد تعرضت له اللائحة التنفيذية لقانون الشركات، حيث نصت على أن يقدم مجلس الإدارة الى الجمعية العمومية الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن موقف الشركة ونشاطها خلال السنه المالية .

أشارت اللائحة أيضاً الى ضرورة تحقيق الاتساق فى تطبيق المبادىء والأسس المحاسبية من فترة الى أخرى من حيث المضمون والشكل، وإذا حدث أى تغيير يجب الافصاح عن ذلك .

ويلاحظ على ما جاء باللائحة التنفيذية فى هذا الصدد ما يلى :

١- اقتصر المشرع على عرض حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى دون اشارة الى حساب التشغيل الذى يجب اعداده فى الشركات الصناعية وحساب المتاجرة الذى يجب إعداده لقياس مجمل الربح . الا أنه يتضح من الملاحق المرفقة باللائحة التنفيذية أن نموذج حساب الأرباح والخسائر يتضمن مرحلتين الأولى تمثل حساب المتاجرة المعتاد .

٢- مقارنة بالاتجاهات الحديثة فقد كان من الضرورى أن يتطلب المشرع اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى(قائمة مصادر الأموال واستخداماتها) أو قائمة التدفقات النقدية لما لهذه القوائم من أهمية فى تقييم المركز النقدى والسيولى للشركة .

٣- جاءت الإشارة الى تطبيق المبادئ المحاسبية قاصرة عن عرض أهم المبادئ والأسس المحاسبية الواجب إتباعها فى قياس نتيجة الأعمال وعرض المركز المالى للشركات المساهمة .

حيث نصت المادة ٤٠ من قانون الشركات بأن الأرباح الصافية هى الأرباح الناتجة عن العمليات التى باشرتها الشركة . وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الارباح ، وبعد حساب وتجنيب كافة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل اجراء أى توزيع بأية صورة من الصور.

٤- لم تحدد اللائحة مفهوماً محدداً للربح المحاسبى مما يؤدى الى اختلاف التطبيقات المحاسبية. الا أنه يتضح من نص المادة ٤٠ من قانون الشركات أن مفهوم الربح الشامل هو المفهوم الأقرب لتلك المادة .

٥- لم توضح اللائحة البيانات التفصيلية عن نتيجة الأعمال والمركز المالى التى يجب على الشركات المساهمة تقديمها الى هيئة سوق المال .

٦- وبالرغم من ذلك كله فقد أوردت اللائحة التنفيذية للقانون ملحق رقم (٤) حيث عرض نماذج لكل من قائمة المركز المالى وحساب الأرباح والخسائر وحساب تخصيص وتوزيع الأرباح فى الشركات بصفة عامة ونماذج خاصة للبنوك ونماذج خاصة لشركات التأمين . وتمثل هذه النماذج مرشد لمستوى ونوعية وشكل الإفصاح فى هذه التقارير المالية .

٧- يتضح من النموذج الخاص بحساب الأرباح والخسائر أنه يتضمن مرحلتين الأولى تمثل حساب المتاجرة حيث تنتهى بمجمل الربح أو الخسارة والثانية تمثل حساب الأرباح والخسائر المعتاد حيث تنتهى بصافى الربح والخسارة .

وتوضح الأشكال رقم (٢) ، (٣) ، (٤) التى وردت فى الملاحق المرفقة باللائحة التنفيذية نماذج كل من قائمة المركز المالى وحساب الأرباح والخسائر وقائمة الموارد والإستخدامات فى شركات المساهمة بصفة عامة (النموذج العام) .

وبصفة عامة لا تختلف مبادئ واسس اعداد الحسابات الختامية عن تلك المبادئ والاسس التى تطبق فى المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص الافيما يتعلق بالاشتراطات التشريعية ومتطلبات القانون الاساسى للشركة وعلى وجه الخصوص فى تخصيص وتوزيع الأرباح لما لهذه الشركات من أهمية وتأثير كبير على الإقتصاد القومى .

الميزانية في ٣١/١٢/ ـ ١٩

الأصـــول

رصيد	مجمع الإهلاك	التكلفة		سنة المقارنة
			الأصول الثابتة	
x	x	x	أراضي	
x	x	x	مباني وإنشاءات ومرافق وطرق	
x	x	x	آلات ومعدات	
x	x	x	وسائل نقل وانتقال	
x	x	x	عدد وأدوات	
x	x	x	أثاث معدات ومكاتب	
x	x	x	ثروة حيوانية ومائية	
x	x	x	شهرة المحل وحقوق الإمتياز	
			والإختراع والتأليف والعلامات التجارية	
x	x	x	نفقات ايرادية مؤجلة	
			(متعلقة بالأصول الثابتة)	
x	x	x		
			المشروعات تحت التنفيذ:	
	xx		تكوين سلعي	
	xx		انفاق استثماري	
×××				
xxx			**الإستثمارات طويلة الأجل**	
	xx		شركات قابضة وتابعة وشقيقة	
			(يبين كل نوع منها على حدة)	
	xx		مشروعات مشتركة.	
xxx				
			بعده	

الخصوم وحقوق المساهمين

				سنة المقارنة
			حقوق المساهمين:	
		xxx	رأس المال المرخص به	
		x	رأس المال المصدر والمكتتب فيه	
			(يوضع عدد الأسهم والقيمة الإسمية	
			لكل نوع من أنواع الأسهم المصدرة)	
		x	المبالغ غير المسددة لكل نوع على حدة	
	xx		رأس المال المدفوع	
			الإحتياطيات	
		x	إحتياطي قانوني	
		x	إحتياطي نظامي	
		x	إحتياطي رأسمالي	
		x	إحتياطيات أخرى تذكر بالتفصيل	
	xx			
xxx				
xxx			الأرباح (أو الخسائر) المرحلة	
xxx			مجموع حقوق المساهمين	
			المخصصات :	
	x		مخصص ضرائب متنازع عليها	
	x		مخصص منازعات ومطالبات والتزامات	
	x		مخصصات أخرى.	
xxx				
			بعده	

شكل رقم (٢)

نموذج الميزانية العمومية

الأصول

سنة المقارنة	البيان	x	xx	xxx
	مالية			
	الإقراض طويل الأجل :			
	شركات قابضة وتابعة وشقيقة		xx	
	(يبين كل نوع منها على حدة)			
	قروض أخرى		xx	
	(يستحق منها خلال السنة المالية التالية			xxx
	مبلغ (جنيه).			
	الأصول المتداولة			
	المخزون (يذكر أساس التقييم)	x		
	خامات ووقود وقطع غيار وغيرها	x		
	إنتاج غير تام وتحت التشغيل	x		
	إنتاج تام	x		
	بضاعة مشتراة بغرض البيع	x		
	اعتمادات مستندية لشراء البضائع .	x		
	مدينون وأوراق قبض (بعد خصم المخصص	x		
	البالغ (جنيه)		xx	
	حسابات جارية شركات قابضة وتابعة وشقيقة	x		
	حسابات مدينة متنوعة	x		
			xx	
	استثمارات في أوراق مالية	xx		
	(بعد خصم المخصص البالغ ( ) جنيه)			
	نقدية بالبنوك والصندوق	xx		
			xx	
				xxx
	الأصول الأخرى			
	مصاريف تأسيس الشركة (بعد خصم الإهلاك)		xx	
	مصاريف سابقة على بدء الإنتاج أو النشاط		xx	
	(بعد خصم الإهلاك)			xxx
	الحسابات النظامية			
	-		xx	
	-		xx	
	-		xx	
				xxx
				xxx

الخصوم وحقوق المساهمين

سنة المقارنة	البيان		xx	xxx
	ماليه			
	الالتزامات طويلة الأجل			
	سندات مصدرة (مع توضيح كل إصدار		xx	
	ومعدل الفائدة عليه وما هو قابل منها			
	للتحويل لأسهم على حدة).			
	قروض شركات قابضة وتابعة وشقيقة		xx	
	(يبين كل نوع منها على حدة).			
	قروض أخرى طويلة الأجل		xx	
	(لا يستحق منها خلال السنة المالية			
	التالية مبلغ ( ) جنيه).			xx
	الخصوم المتداولة :			
	بنوك حسابات دائنة		xx	
	موردون وأوراق دفع		xx	
	حسابات جارية شركات قابضة وتابعة وشقيقة		xx	
	دائنو التوزيعات		xx	
	حسابات دائنة أخرى		xx	
				xxx
	الحسابات النظامية			
	-		xx	
	-		xx	
	-		xx	
				xxx
				xxx

تابع شكل رقم (٢)
نموذج الميزانية العمومية

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المالية المنتهية فى / /

منه

السنة الجارية	البيان	سنة المقارنة
x	تكاليف المبيعات وتكاليف ايرادات النشاط	
x	مصروفات بيع وتوزيع	
x	مجمل الربح (مرحل)	
xxx	مجمل الخسارة (منقول)	
x	مصروفات ادارية وعمومية	
x	مصروفات تمويلية	
x	مخصصات (بخلاف ضرائب الدخل وإهلاك الأصول الثابتة).	
x	تبرعات وإعانات للغير.	
x	رواتب مقطوعة وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة	
x	أرباح النشاط (مرحل)	
xxx	خسائر النشاط (منقول)	
x	مصروفات سنوات سابقة	
x	خسائر رأسمالية	
x	فروق تقييم العملات الأجنبية	
x	مخصص ضرائب متنازع عليها	
x	ضرائب دخلية عن العام	
x	صافى أرباح العام القابلة للتوزيع	
xxx		

له

السنة الجارية	البيان	سنة المقارنة
x	صافى المبيعات وإيرادات النشاط	
x	اعانات إنتاج وتصدير	
x	مجمل الخسارة (مرحل)	
xxx	مجمل الربح (منقول)	
xxx	ايرادات إستثمارات وأوراق مالية:	
	مساهمات فى شركات قابضة وتابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة .	
x	قروض ممنوحة لشركات قابضة وتابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة.	
x	أوراق مالية أخرى	
x	فوائد دائنة	
x	ايرادات متنوعة	
x	خسائر النشاط (مرحل)	
xxx	أرباح النشاط (منقول)	
x	ايرادات سنوات سابقة	
x	أرباح رأسمالية	
x	المحول للإحتياطى الرأسمالى	
x	فروق تقييم العملات الأجنبية	
x	مخصصات إنتهى الغرض منها	
x	صافى الربح العام	
xxx		

شكل رقم (٣)

نموذج حساب الأرباح والخسائر

	السنة الحالية	السنة السابقة
أولاً : مصادر الأموال :		
(أ) مصادر داخلية :		
- أرباح قبل الضريبة	xx	xx
- إحتياطي رأسمالي	xx	xx
- إهلاك الأصول الثابتة	xx	xx
- مجموع ناتج من كافة العمليات	xxx	xxx
(ب) مصادر خارجية :		
- اصدار أسهم نقدية	xx	xx
- سندات	xx	xx
- قروض طويلة الأجل	xx	xx
مجموع جزئي	xxx	xxx
اجمالي المصادر	xxxx	xxxx
ثانياً :- استخدامات الأموال :		
- توزيعات مدفوعة	xx	xx
- ضرائب مدفوعة	xx	xx
- الزيادة في الأصول الثابتة	xx	xx
- سداد من رأس المال	xx	xx
- سداد سندات	xx	xx
- سداد قروض طويلة الأجل	xx	xx
مجموع جزئي	xxx	xxx
الزيادة / النقص في رأس المال العامل		
- الزيادة / النقص في المخزون	xx	xx
- الزيادة / النقص في المدينين والأرصدة المدينة الأخرى	xx	xx
- الزيادة / النقص في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى	xx	xx
(لايتضمن الضرائب والتوزيعات المقترحة)	xx	xx
مجموع جزئي	xx	xx
الحركة في الأصول السائلة :		
- الزيادة / النقص في الأرصدة النقدية.	xx	xx
- الزيادة / النقص في الإستثمارات متوسطة الأجل.	xx	xx
مجموع جزئي	xx	xx
اجمالي الإستخدامات	xxxx	xxxx

شكل رقم (٤)

نموذج قائمة الموارد والإستخدامات

وينبغى الإشارة فى هذا الصدد الى ضرورة وأهمية التركيز على الأمور التالية عند قياس نتيجة الأعمال من ربح أ و خسارة :

(١) ضرورة الفصل بين عناصر الإيرادات والمصروفات (الأرباح والخسائر) التى تتحقق من النشاط التشغيلى (العادى) للشركة وبين تلك العناصر التي تتحقق من أوجه نشاط أخرى (أرباح بيع الأصول ، أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية ، أرباح وخسائر التضخم ... الخ)، وكذلك العناصر القدرية كالخسائر الناتجة عن الكوارث أو الحروب وايرادات التعويضات .

ويجب الإفصاح عن تلك العناصر غير التشغيلية (غير العادية) فى مرحلة منفصلة فى حساب الأرباح والخسائر أو ترحيلها مباشرة الى حساب الأرباح المحتجزة فى قائمة المركز المالى بعد إعتبار الضرائب المستحقة على ذلك .

ولا شك أن الخلط بين العناصر التشغيلية وغير التشغيلية يؤدى الى جعل القوائم المالية أقل قابلية للمقارنه ، كما يجعل رقم صافى الربح أو الخسائر أقل تعبيراً عن الكفاءه التشغيلية للإدراة .

(٢) ضرورة التركيز على مفهوم المحافظة على رأس المال حيث أن ذلك مجال اهتمام أصحاب المصالح فى الشركة من مساهمين ، ودائنين ، وعاملين ، وحكومة ... الخ وذلك لما يترتب على عدم المحافظة على رأس المال من تآكل الطاقة التشغيلية للشركة فى المستقبل وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة الكسبية وقدرة الشركة على الإستمرار فى المستقبل .

ويتطلب ذلك بالدرجة الأولى الفصل بين العناصر التشغيلية والعناصر غير التشغيلية مثل أرباح الحيازة وأرباح التغير فى القوة الشرائية .... الخ .وكذلك تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر والالتزامات المحتملة فى المستقبل لمواجهة التغيرات فى أسعار احلال الأصول والطاقة التشغيلية للشركة . بالاضافة الى ذلك تكوين الاحتياطيات اللازمة لتدعيم المركز المالى للشركة.

(٣) تفضل عادة شركات المساهمة اتباع استراتيجية محاسبية تؤدى الى تقليل الأرباح (تأجيل إظهار الربح) وذلك باتباع طرق وسياسات محاسبية مثل ما يرد أخيراً يصرف أولاً فى ظروف التضخم ، وطرق الاهلاك المعجل ، واعتبار تكاليف البحوث والتطوير مصروفات إيرادية أو تحميلها على عدد قليل من الفترات المالية . وتهدف مثل هذه الاستراتيجية المحاسبية الى تأجيل استحقاق دفع الضرائب الواجبة علي الشركة . والاستفادة من استثمار ما يقابل ذلك فى عمليات الشركة (القيمة الزمنية للنقود)

(٤) تفضل الشركات المساهمة عادة أن يكون هناك استقرار ونمو معقول فى رقم صافى الأرباح حيث أن التذبذب صعودا وهبوطا من فترة الى أخرى يؤثر سلبيا على أسعار اسهم الشركة فى بورصة الأوراق المالية نظراً لأن هذا التذبذب يزيد من درجة المخاطرة المحيطة بالقيم المتوقعة للأرباح والعائد على السهم .

(٥) يجب على شركات المساهمة أن تطبق سياسة الإفصاح الكامل عن السياسات المحاسبية المتبعة فى اعداد التقارير المالية وتقديم مبررات مقبولة لتغيير تلك السياسات من فترة الى أخرى .

(٦) تتطلب هيئات سوق المال فى العديد من الدول التى لديها بورصات أوراق مالية بيانات تفصيلية أخرى عديدة إضافة لما يظهر فى القوائم المالية المعروفة حرصاً على متابعة القدرة الكسبية والموقف المالى لتلك الشركات . كما قد تطلب تلك البيانات بطريقة فترية ، ربع سنوية على سبيل المثال . ومن أمثلة تلك البيانات بيانات تفصيلية عن الإهلاكات وعن تقويم عناصر المخزون ، وبيانات عن القيم الاستبدالية لأهم عناصر الأصول الثابته والمخزون ... الخ . ومن التقارير المعروفة فى هذا الصدد ما تطلبه سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة من تقرير مفصل يشمل كافة الجوانب المالية والتشغيلية والادارية فى الشركة يطلق عليه "10 -K Report"

٧- بالنسبة للإفصاح عن رأس المال المدفوع يجب أن يتم الافصاح عن رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر والمكتتب فيه والمدفوع فى قائمة المركز المالى ، بالاضافة الى ذلك يجب أن يتم الافصاح بطريقة مفصلة عن أنواع الأسهم إذا كان رأس المال يتكون من أكثر من

نوع من الأسهم، وذلك لبيان رأس مال الأسهم العادية فى مفردة منفصلة عن رأس مال الأسهم الممتازة وهكذا ....

٨- بيان رأس المال المكتسب منفصلاً عن رأس المال المدفوع على أن يتم الافصاح فى مفردات مستقلة عن كل من الاحتياطيات الايرادية والاحتياطيات الرأسمالية والأرباح المحتجزة (المرحلة) للأعوام القادمة .

٩- يجب أن يتم الإفصاح بطريقة مستقلة عن الإلتزامات طويلة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل ، وعلى وجه الخصوص بيان قروض السندات التي أصدر تها شركة المساهمة فى مفردة مستقلة بحيث يتم بيان أو اظهار كل اصدار على حدة إذا كانت الشركة قد أصدرت أكثر من إصدار ، مع بيان قيمة وعدد ومعدل الفائدة وتاريخ استحقاق كل منها والأصول الضامنة لها (ان وجدت) ، وذلك مع بيان قيمة السندات بالكامل مع استنزال القيمة المسددة منها .

المبحث الثانى

تخصيص وتوزيع أرباح شركات المساهمة

حددت المادة ١٩١ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات مفهوم الأرباح الصافية التى يتم قياسها وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها ، وأكدت المادة ١٩٢ على تكوين إحتياطى قانونى والمادة ١٩٣ على تكوين الإحتياطى النظامى الذى ينص عليه نظم الشركة الأساسى .

ويحكم تخفيض وتوزيع الأرباح فى شركات المساهمة المادة ١٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات حيث نصت على أن الأرباح القابلة للتوزيع هى الأرباح الصافية مستنزلاً منها مايكون قد لحق برأس مال الشركة من خسائر فى سنوات سابقة وبعد تجنيب الإحتياطيات المنصوص عليها فى قانون الشركات وفى القانون النظامى للشركة كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع كل أو بعض الإحتياجات التى تملك التصرف فيها بموجب القانون.

تخصيص وتوزيع الأرباح:

تتضمن عملية التخصيص تجنيب مبالغ أو نسب معينة من الأرباح لتكوين إحتياطيات بهدف تدعيم المركز المالى للشركة أو تنفيذاً لسياسات مالية وإدارية معينة لتحقيق غايات معينة .أما عملية التوزيع فتتضمن توزيع الأرباح على المساهمين من الأرباح القابلة للتوزيع والتى تشمل صافى الأرباح بعد تجنيب الإحتياطيات مع الأخذ فى الإعتبار سياسة الشركة فى توزيع الأرباح ومقدار الأرباح المحتجزة (المرحلة) فى الأعوام السابقة والتى يمكن أن تكون قابلة للتوزيع فى هذا العام اذا إقتضت الضرورة أو تطلبت السياسة ذلك .

ويحكم عملية تخصيص وتوزيع الأرباح قانون الشركات ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية الأخرى المرتبطة بذلك ، وأيضاً القانون النظامى أو الأساسى للشركة.

ونظراً لأن القانون النظامى أو الأساسى يختلف من شركة الى أخرى ، فسوف نتعرض فيما يلى لما ورد فقط فى قانون الشركات ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بتخصيص وتوزيع الأرباح على أن يكون معلوماً أن القانون النظامى لكل شركة قد يتطلب إضافات علاوة على قانون الشركات ولائحته التنفيذية.

أولاً : الاحتياطيات:

يتم تكوين الإحتياطيات وفقاً لما نص عليه قانون الشركات ولائحته التنفيذية أوالقانون النظامى للشركة وذلك على النحو التالى :-

١- الاحتياطى القانونى :

ألزم القانون بتجنيب ٥٪ من صافى الأرباح على الأقل لتكوين الإحتياطى القانونى، ويجوز للجمعية العمومية بناء على تقرير من مراقب الحسابات وقف تجنيب هذا الإحتياطى اذا بلغ مايساوى نصف رأس المال المصدر.

ويستخدم هذا الإحتياطى فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال بتحويله الى رأس المال.

٢- إحتياطى احلال الأصول:

لم ينص القانون صراحة على تكوين إحتياطى احلال الأصول ، وانما اشترط قانون الشركات فى مادته رقم ١٩٥ بعض القيود الخاصة على عملية التوزيع ومن بينها توزيع نسبة من أرباح بيع الأصول الثابتة أو التعويض عنها بشرط ألايترتب على هذا التوزيع عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها الى ماكانت عليه وشراء أصول جديدة.

لذلك يرى البعض[1] ضرورة ترحيل أرباح بيع الأصول الثابتة فى حساب مستقل يمكن للشركة مراجعته كل فترة والتأكد من كفايته لمواجهة الزيادة فى تكلفة إحلال الأصول ومعرفة ماإذا كان رصيد هذا الحساب يمثل فائضاً حقيقياً يجوز أن توافق الجمعية العمومية على توزيعه بناء على تقرير من مراقب الحسابات بخصوص إمكانية التوزيع من هذه الأرباح.

٣- الاحتياطى النظامى :

يجوز أن ينص القانون النظامى للشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين إحتياطى (أو احتياطيات) نظامى ، وقد ينص القانون النظامى على أغراض محددة يستخدم فيها هذا الإحتياطى أولا ينص على أغراض محددة. فإذا كانت هناك أغراضاً محددة يجب الالتزام باستخدام هذا الإحتياطى فيما خصص له من أغراض .

أما إذا لم يكن مخصصاً له أغراض محددة ، جاز للجمعية العمومية بناء على إقتراح من مجلس الادارة أن تقرر إستخدامه بما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين.

٤- إحتياطيات أخرى:

يجوز لمجلس الإدارة أن يقترح على الجمعية العمومية الموافقة على استخدام الفائض (أو جزء منه) الذى يمثل الرصيد الباقى بعد إجراء عملية التخصيص وعملية التوزيع على المساهمين وأصحاب الحصص ومجلس الإدارة كإحتياطى لتدعيم المركز المالى للشركة.

ثانياً :توزيعات الأرباح:

تعرضت المواد ١٩٦ الى ١٩٩ لعملية توزيع الأرباح على الفئات المختلفة، حيث أناطت الجمعية العامة حق تحديد الأرباح التى يتم توزيعها بما لايخالف القانون والنظام الأساسى للشركة وبشرط الا يترتب على التوزيع منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية فى مواعيدها (المادة١٩٨ من اللائحة التنفيذية).

---

(١) سمير رياض هلال ، محاضرات فى محاسبة شركات الأموال، ١٩٨٦، ص ٨٢.

وتعلن الجمعية العامة عن نصيب كل من المساهمين والعاملين وأصحاب حصص التأسيس ومجلس الإدارة وفقاً للأسس التالية:-

(١) توزيعات نقدية على المساهمين والعاملين(دفعة أولى)

يتم توزيع جزء من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين والعاملين وفقاً للنسب والترتيب المقرر لهم في القانون والنظام الأساسى للشركة، ويكون ذلك على النحو التالي :-

(أ) الأسهـم المتـازة:

توزع على الأسهم الممتازة النسبة المقررة لهم فى النظام الأساسى للشركة علي أساس مادفع من قيمة الأسهم بصرف النظر عن قيمتها الإسمية.

(ب) الأسهم العادية والعاملين:

بعد الوفاء بالنسبة المقررة للأسهم الممتازة يتم توزيع دفعة أولى على المساهمين والعاملين بنسبة لاتقل عن ٥٪ من رأس المال وذلك وفقاً للقواعد التالية فيما يتعلق بنصيب العاملين:

- الا يقل نصيبهم عن ١٠٪ من الأرباح التى يتقرر توزيعها نقداً وبشرط الا يزيد عن مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة.
- اذا حدد النظام الأساسى للشركة نصيب العاملين بنسبة أعلى من ١٠٪ ولايجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ، جنب نصيب العاملين فى الزيادة على ١٠٪ في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ، ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين فى السنوات التى لاتتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة أو إستخدامه فى إنشاء مشروعات إسكان أو خدمات تعود عليهم بالنفع وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

وعلى ذلك يتم توزيع الدفعة الأولى على المساهمين والعاملين على النحو التالى:

٩٠٪ المساهمين

١٠٪ العاملين.

(٢) حصص التأسيس أو حصص الأرباح:

لايجوز أن يخصص لهذه الحصص مايزيد عن ١٠٪ من الأرباح القابلة للتوزيع بعد وفاء نسبة ٥٪ من رأس المال على الأقل للمساهمين والعاملين.

(٣) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة :

لايجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة فى الأرباح بنسبة أكثر من ١٠٪ من الأرباح القابلة للتوزيع بعد الوفاء بنسبة ٥٪ من رأس المال على الأقل للمساهمين والعاملين.

(٤) دفعة ثانية على المساهمين والعاملين:

يجوز أن تقرر الجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة توزيع دفعة ثانية على المساهمين والعاملين بنفس الأسلوب السابق الإشارة اليه، وتشترك اسهم التمتع (إن وجدت) مع الأسهم العادية فى هذه الدفعة الثانية.

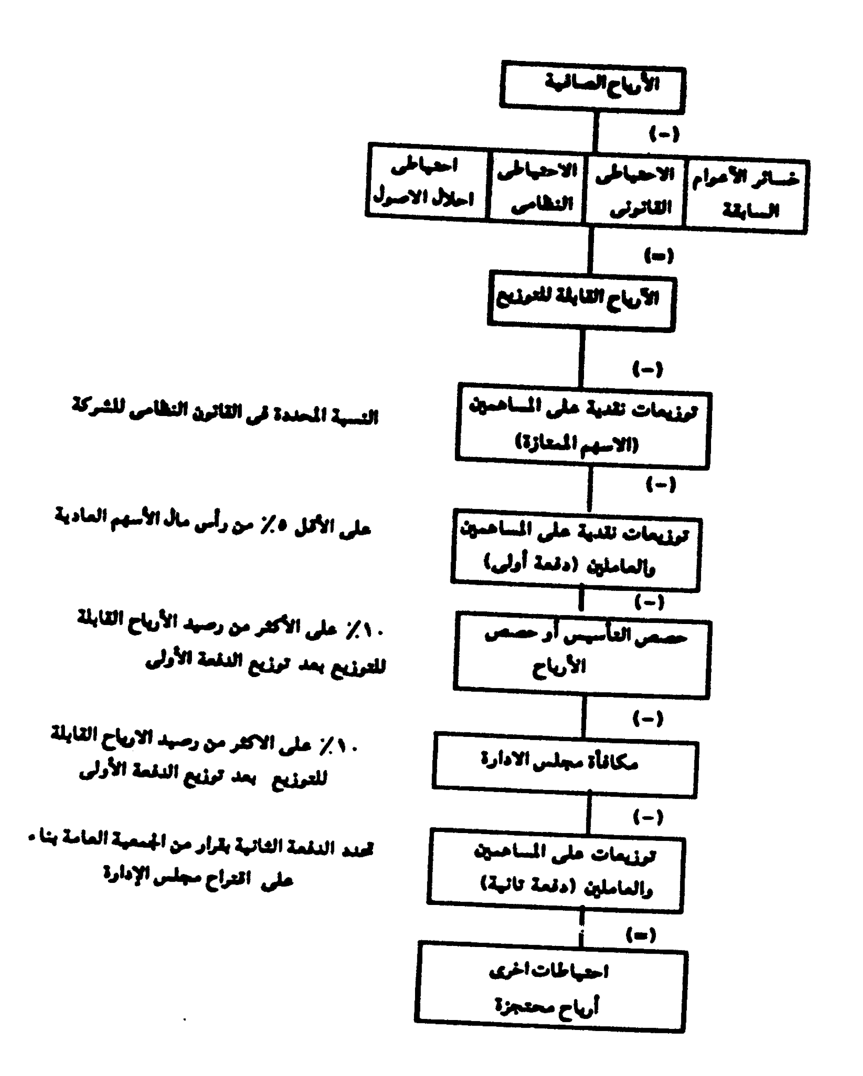
(٥) رصيد الأرباح القابلة للتوزيع:

إذا تبقى جزء من الأرباح القابلة للتوزيع بعد إجراء التوزيعات السابقة يجوز حجزه كإحتياطى لتدعيم المركز المالى للشركة أو ترحيله للسنة التالية(أرباح محتجزة) وفقاً لاقتراح مجلس الادارة.

ويوضح الشكل رقم (٥) والشكل رقم (٦) عمليات تخصيص وتوزيع أرباح الشركات المساهمة وفقاً للقانون واللائحة التنفيذية.

إعلان ودفع توزيعات الأرباح:

تستحق الأرباح للمساهمين والعاملين وأصحاب الحصص بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بالإعلان عن توزيع الأرباح . وعلى مجلس الإدارة أن يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار. أى أن الأرباح تستحق بمجرد صدور قرار مجلس الإدارة ، وسدادها يتم خلال شهر من صدور القرار.



شكل رقم (٥)
تخصيص وتوزيع الارباح

ويمكن إعداد قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح على النحو التالي:

الأرباح الصافية		xxxx
يستنزل منها		
خسائر الأعوام السابقة		xxx
		xxx
يجنب منها :		
الإحتياطي القانوني (٥ ٪ من الأرباح الصافية)	xx	
الإحتياطي النظامي (وفقاً لما يحدده القانون النظامي)	xx	
إحتياطي إحلال الأصول (الجزء غير الموزع من أرباح بيع الأصول الثابتة	xx	
		xxx
الأرباح القابلة للتوزيع		xxx
توزع على النحو التالي :-		
الأسهم الممتازة (النسبة المحددة في القانون النظامي للشركة)	xx	
دفعة أولى للأسهم العادية (٥٪ على الأقل)	xx	
٩٠٪ للمساهمين		
١٠٪ للعاملين		
		xx
الرصيد الباقي		xxx
يوزع منه :		
حصص التأسيس أو حصص الأرباح (١٠٪ على الأكثر من الرصيد الباقي)	xx	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (١٠٪ على الأكثر من الرصيد الباقي)	xx	xx
دفعة ثانية على المساهمين (٩٠٪ مساهمين، ١٠٪ عاملين)	xx	
		xxx
الرصيد الفائض		xxx
يتم التصرف فيه على النحو التالي :		
إحتياطيات أخرى	xx	
أرباح مرحلة (محتجزة للعام القادم)	xx	
	xxx	xxx

شكل رقم (٦)

قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح

التسجيل المحاسبى لعمليات تخصيص وتوزيع الأرباح:

تتلخص قيود اليومية اللازمة لتسجيل عملية تخصيص وتوزيع الأرباح فيما يلى :

(١) ترحيل صافى الربح من حساب الأرباح والخسائر الي حساب توزيع وتخصيص الأرباح:

xx   حـ/ الأرباح والخسائر

xx   حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

(٢) ترحيل الإحتياطيات التى للشركة حق التصرف فيها

(اذا رأت الجمعية العامة ذلك بناء على إقتراح مجلس الإدارة) أو الأرباح المرحلة من الأعوام الماضية.

xx   حـ/ احتياطى ــــــ

xx   حـ/ الأرباح المرحلة

xx   حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

(٣) تسجيل تخصيص وتوزيع الأرباح:

xx   حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

xx   حـ/ الخسائر المرحلة (ان وجدت)

xx   حـ/ الإحتياطى القانونى

xx   حـ/ الإحتياطى النظامى

xx   حـ/ إحتياطى إحلال الأصول

xx   حـ/ احتياطيات أخرى

xx   حـ/ أرباح الأسهم الممتازة

xx   حـ/ أرباح المساهمين

xx   حـ/ أرباح العاملين

xx   حـ/ نصيب حصص التأسيس أو حصص الأرباح

xx   حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

xx   حـ/ الأربـــاح المرحلـــة.

(٤) تسجيل سداد المستحق للفئات المختلفة:

xx ح/ أرباح الأسهم الممتازة

xx ح/ أرباح المساهمين

xx ح/ نصيب حصص التأسيس أوالأرباح

xx ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

xx ح/ البنـــك

(٥) تسجيل صرف المستحق عن أرباح العاملين ، وترحيل الزيادة عن ١٠٪ وعن مجموع أجور العاملين فى الشركة الى حساب صندوق العاملين:

xx ح/ أرباح العاملين

xx ح/ صندوق العاملين(الزيادة إن وجدت)

xx ح/ الخزينة

مثال رقم (١٣)

أعدت الشركة الشرقية للتجهيزات المنزلية قائمة المركز المالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١ لعرضها على الجمعية العامة قبل إقرار تخصيص وتوزيع الأرباح على النحو التالى:

أصول		الخصوم وحقوق المساهمين	
٥٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٢٥٠٠٠٠	رأس المال
٤٣٠٠٠٠	أصول متداولة		٢٥٠٠٠ سهم عادي، القيمة الإسمية ١٠ ج للسهم.
		٥٠٠٠٠	أقساط لم تدفع بعد
		٢٠٠٠٠٠	
		١١٥٠٠٠	الإحتياطي القانوني
		٤٠٠٠٠	الإحتياطي النظامي
		١٠٠٠٠٠	سندات
		٥٠٠٠٠	خصوم متداولة
		٣٥٠٠٠٠	أرباح العام
		٧٥٠٠٠	أرباح مرحلة
٩٣٠٠٠٠		٩٣٠٠٠٠	

وقد أقرت الجمعية العامة فى أول ابريل ١٩٨٩ مقترح مجلس الإدارة بشأن تخصيص وتوزيع الأرباح على النحو التالى:

١- الاحتياطى القانونى وفقاً للنسبة المقررة بالقانون.

٢- تكوين إحتياطى نظامى بنسبة ٥٪.

٣- توزيع دفعة أولى للمساهمين والعاملين بواقع ٥٪.

٤- مكافأة مجلس الإدارة ١٠٪

٥- نصيب حصص التأسيس ١٠٪.

٦- توزيع دفعة ثانية للمساهمين والعاملين بواقع ١٠٪ .

٧- من بين أرباح العام الحالى مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه أرباح وتعويضات بيع بعض أصول الشركة وقد تقررتوزيع مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه فقط وحجز الباقى لمواجهة إحلال الأصول.

٨- حجز مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيهاً احتياطى رأسمالى وترحيل الباقى للعام التالى.

وقد قام مجلس الإدارة بتنفيذ قرار الجمعية العامة فى ٢٠ أبريل ١٩٨٩ وتم صرف المستحق للفئات المختلفة فيما عدا ٥٠٠٠ سهم لم يتقدم أصحابها لإستلام مستحقاتهم حتى تاريخه. بالإضافة الى ذلك فإن مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ١٠٠٠٠ج سنوياً.

ويكون بيان عملية التخصيص والتوزيع وقيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة على النحو التالى:

قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح لعام ١٩٨٨

الأرباح الصافية		٣٥٠ ...
يجنب منها:		
الإحتياطى القانونى	١٠ ...	
الإحتياطى النظامى	١٧ ٥..	
إحتياطى إحلال الأصول	٧٠ ...	
		٩٧ ٥..
الأرباح القابلة للتوزيع		٢٥٢٥..
يوزع على النحو التالى:		
دفعة أولي للمساهمين	٩...	
دفعة أولي للعاملين	١...	
		١٠ ...
الرصيد الباقى		٢٤٢٥..
يوزع منه :		
نصيب حصص التأسيس	٢٤٢٥٠	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢٤٢٥٠	
دفعة ثانية للمساهمين	١٨...	
دفعة ثانية للعاملين	٢...	
		٦٨٥..
الفائض الباقى		١٧٤ ...
يحجز منه :		
احتياطى رأسمالى	٥٠ ...	
المرحل للعام القادم	١٢٤ ...	
		١٧٤ ...

وتكون قيود اليومية على النحو التالى:-

٣٥٠٠٠٠ من/ الأرباح والخسائر

٣٥٠٠٠٠ إلى/ تخصيص وتوزيع الأرباح

ترحيل الأرباح الصافية لحساب التخصيص والتوزيع

٣٥٠٠٠٠ من/ تخصيص وتوزيع الأرباح

١٠٠٠٠ إلى/ الإحتياطى القانونى

١٧٥٠٠ إلى/ الإحتياطى النظامى

٧٠٠٠٠ إلى/ احتياطى إحلال الأصول

٥٠٠٠٠ إلى/ الإحتياطى الرأسمالى

٢٧٠٠٠ إلى/ أرباح المساهمين

٣٠٠٠ إلى/ أرباح العاملين

٢٤٢٥٠ إلى/ نصيب أصحاب حصص التأسيس

٢٤٢٥٠ إلى/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

١٢٤٠٠٠ إلى/ الأرباح المرحلة

تسجيل قرار تخصيص وتوزيع الأرباح

٢١٦٠٠ من/ أرباح المساهمين

٢٤٢٥٠ من/ نصيب أصحاب حصص التأسيس

٢٤٢٥٠ من/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

٧٠١٠٠ إلى/ البنك

سداد المستحق للفئات المذكورة فيما عدا أصحاب ٥٠٠٠ سهم
لم يتقدموا للحصول على أرباحهم

٣٠٠٠ من/ أرباح العاملين

٣٠٠٠ إلى/ الخزينة

سداد المستحق للعاملين

وتظهر قائمة المركز المالى بعد إجراء تلك التوزيعات وماتم من سداد على النحو التالي :

قائمة المركز المالي فى ١٩٨٩/٤/٢٠

أصول		الخصوم وحقوق المساهمين	
٥٠٠ ٠٠٠	أصول ثابتة	٢٥٠ ٠٠٠	رأس المال
٣٥٦ ٩٠٠	أصول متداولة		٢٥٠٠٠ سهم عادى، القيمة
	[٤٣٠٠٠٠-(٧٠١٠٠+٣٠٠٠)]		الإسمية ١٠ ج للسهم.
		٥٠ ٠٠٠	أقساط لم تدفع بعد
		٢٠٠ ٠٠٠	
		١٢٥٠٠٠	الإحتياطي القانونى
			(١١٥٠٠٠+ ١٠٠٠٠)
		٥٧ ٥٠٠	الإحتياطى النظامى
			(٤٠٠٠٠+ ١٧٥٠٠)
		٧٠ ٠٠٠	إحتياطى إحلال الأصول
		٥٠ ٠٠٠	احتياطى رأسمالي
		١٠٠ ٠٠٠	سندات
		٥٠ ٠٠٠	خصوم متداولة
		٥٤٠٠	أرباح المساهمين(٥٠٠٠×٠٨ر١)
		١٩٩ ٠٠٠	أرباح مرحلة(٧٥٠٠٠+١٢٤٠٠٠)
٨٥٦٩٠٠		٨٥٦٩٠٠	

ملاحظات على الحل:

(١) الاحتياطى القانونى = ٣٥٠٠٠٠× ٥٪ = ١٧٥٠٠ جنيه

ولكن إذا أضيف هذا المبلغ الى رصيد الإحتياطى القانونى كما يظهر فى قائمة المركز المالى، فيكون الرصيد ١١٥٠٠٠ + ١٧٥٠٠ = ١٣٢٥٠٠ جنيه وهو أكثر من نصف رأس المال المصدر ١٢٥٠٠٠جنيه (٢٥٠٠٠٠ × ٥٠٪)

وبما أن القانون يجيز وقف تجنيب نسبة الإحتياطى القانونى اذا بلغ نصف رأس المال المصدر فإن مايتم تجنيبه للإحتياطي القانون هذا العام هو مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه (١٢٥٠٠٠-١١٥٠٠٠).

(٢) الاحتياطى النظامى = ٣٥٠٠٠٠ × ٥٪ = ١٧٥٠٠ جنيه.

(٣) يتم تكوين إحتياطى إحلال الأصول بقيمة أرباح بيع الأصول أو التعويض عنها بعد إستنزال ماقررت الجمعية العامة توزيعه من هذه الأرباح ، أى أن مايحجز لهذا الإحتياطى ٧٠٠٠٠ جنيه(١٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠).

(٤) دفعة أولي للمساهمين والعاملين ٥٪ من رأس المال المدفوع :

٢٠٠٠٠٠ × ٥٪ = ١٠٠٠٠ جنيه.

ويكون نصيب المساهمين = ١٠٠٠٠ × ٩٠و. = ٩٠٠٠ جنيه

ونصيب العاملين = ١٠٠٠٠× ١٠ر. = ١٠٠٠ جنيه.

(٥) يحسب نصيب حصص التأسيس على أساس ١٠٪ من الرصيد الباقى= ٢٤٢٥٠٠ × ١٠٪= ٢٤٢٥٠ جنيه.

(٦) تحسب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على أساس ١٠٪ من الرصيد الباقى = ٢٤٢٥٠٠ × ١٠٪= ٢٤٢٥٠ جنيه.

(٧) دفعة ثانية للمساهمين والعاملين ١٠٪ من رأس المال المدفوع:

٢٠٠٠٠٠× ١٠ ٪ = ٢٤٢٥٠ جنيه

ويكون نصيب المساهمين = ٢٠٠٠٠× ٩ر. = ١٨٠٠٠ جنيه

ونصيب العاملين = ٢٠٠٠٠ × ١ر. = ٢٠٠٠ جنيه.

(٨) الفائض الباقي بعد التوزيعات السابقة (١٧٤٠٠٠ جنيه) يخصم منه ٥٠٠٠٠ جنيه إحتياطى رأسمالى طبقاً للقانون النظامى للشركة، ويرحل ماتبقى بعد ذلك الى الأعوام التالية وقدره ١٢٤٠٠٠ جنيه (١٧٤٠٠٠- ٥٠٠٠٠).

(٩) إجمالى نصيب العاملين فى الأرباح(١٠٠٠+٢٠٠٠)= ٣٠٠٠ جنيه وهو يقل عن مجموع الأجور السنوية للعاملين، لذلك يوزع المبلغ بالكامل عليهم.

(١٠) لم يتقدم أصحاب ٥٠٠٠ سهم للحصول على أرباحهم وهو مايعادل خمس عدد الأسهم أي أن ماتم سداده من توزيعات يعادل ٨٠٪ من الأرباح ، لذلك فإن التوزيعات التى سددت ٢٧٠٠٠ × ٨٠٪ = ٢١٦٠٠ جنيه.

أو قد تحسب على النحو التالى:

نصيب السهم فى التوزيعات = ٢٧٠٠٠ (أرباح المساهمين) ÷ ٢٥٠٠٠(عدد الأسهم) = ١٫٠٨ جنيه للسهم.

عدد الأسهم التى حصلت على أرباحها = ٢٥٠٠٠ - ٥٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ سهم.

ماتم سداده لهذه الأسهم = ٢٠٠٠٠ × ١٫٠٨ = ٢١٦٠٠ جنيه.

سياسة توزيع الأرباح

يحكم عملية توزيع الأرباح في كل شركة السياسات التى تنتهجها الجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة ، وذلك وفقاً لقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقانون النظامى للشركة وهناك عدة إعتبارات وأهداف على أساسها يتم صياغة توزيع الأرباح التى تقررها الجمعية من بينها :

١- العمل على إكتساب ثقة المساهمين والعاملين والأسواق المالية فى قدرة الشركة وأسهمها المتداولة فى البورصة.

٢- العمل على تحقيق الإستقرار فى شكل نمو سنوى فى توزيعات الأرباح على المساهمين دون تعرض تلك التوزيعات الى تذبذبات من عام الى آخر التى قد تؤدى الى زيادة درجة المخاطرة المحيطة بتلك التوزيعات.

٣- مقدرة الشركة علي الحصول على مصادر تمويل خارجية، فقد لاتستطيع أو لاترغب فى الإقتراض وبالتالى تعتمد على التمويل الداخلى (الأرباح).

(٤) الموقف السيولى للشركة فقد يؤدى ضعف الموقف السيولى الى عدم إجراء (أو تخفيض) توزيعات الأرباح فى العام الحالى.

وفى ضوء ماتقدم فإن الجمعية العامة قد تقرر عدم توزيع أرباح فى العام الحالى (بالرغم من وجود أرباح) وذلك لتدعيم المركز المالى أو لاستخدام الأرباح كمصدر تمويل داخلى للمشروعات والتوسعات بدلاً من التمويل الخارجى ، وقد تقرر الجمعية العامة توزيع أرباح ولكن ليست فى صورة نقدية (أسهم مجانية) نظراً لأن التوزيع النقدى على سبيل المثال قد لايمكن الشركة من سداد التزاماتها في مواعيدها المحددة.

وعلى العكس من ذلك ، ففى حالة تحقيق خسائر فى العام الحالى ، قد تقرر الجمعية العامة توزيع أرباح بهدف عدم الإضرار بسمعة الشركة وموقف أسهمها فى أسواق الأوراق المالية ، ولتحقيق ذلك فإن الجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة قد تستخدم بعض الإحتياطيات غير محددة الأغراض أو الإحتياطى القانونى أو الأرباح المرحلة من الأعوام السابقة لتوفير مايلزم لإجراء التوزيعات المقررة.

أشكال توزيعات الأرباح على المساهمين :

أشار قانون الشركات ولائحته التنفيذية الى إجراء توزيعات الأرباح على المساهمين مع التركيز بصفة خاصة على التوزيعات النقدية دون ذكر الأشكال الأخرى من التوزيعات ، وبالرغم من أن التوزيعات النقدية تمثل الشكل الشائع للتوزيعات الا أنه قد تتم التوزيعات بأشكال أخرى. وتتلخص أشكال التوزيعات فيما يلى:

(أ) التوزيعات النقدية:

وهى أن يتم توزيع مبالغ نقدية على المساهمين والعاملين.

مثال رقم(١٣):

في أول إبريل ١٩٩٠ قررت الجمعية العامةلشركة السلام توزيع أرباح على المساهمين والعاملين تبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيهاً ، وفى ١٥ أبريل ١٩٩٠ تم سداد المستحق للمساهمين.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :-

(١) الإعلان عن توزيعات الأرباح:

٢٠٠ . . . ح/ تخصيص وتوزيع الأرباح

١٨٠ . . . ح/ أرباح المساهمين

٢٠ . . . ح/ أرباح العاملين

(٢) سداد التوزيعات النقدية

١٨٠ . . . ح/ أرباح المساهمين

١٨٠ . . . ح/ البنك

(ب) توزيعات الأرباح المؤجلة :

قد يتم الاعلان عن توزيعات الأرباح ولكن لظروف تتعلق بالسيولة النقدية اللازمة لإجراء مثل هذه التوزيعات يتم تأجيل دفع تلك التوزيعات وإصدار أوراق دفع لصالح المساهمين بقيمة التوزيعات مضافاً اليها الفوائد.

مثال رقم (١٤)

فى ١٩٩٠/٣/١٥ قررت الجمعية العامة لشركة الإتفاق توزيع أرباح علي المساهمين قيمتها ١٠٠ . . . جنيه، ونظراً لعدم وجود السيولة الكافية فى الوقت الحاضر فقد أصدرت الشركة فى ١٩٩٠/٤/١٠ أوراق دفع تستحق فى ١٩٩٠/١٠/١٠ لأمر المساهمين مع تحمل الشركة لفوائد سنوية بمعدل ١٠٪.

وتكون قيود اليومية على النحو التالي :

١- الإعلان عن التوزيعات:

١٠٠ ...		حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٩٠/٣/١٥
	٩٠ ...	حـ/ أرباح المساهمين	
	١٠ ...	حـ/ أرباح العاملين	

٢- اصدار أذونات الدفع :

٩٠ ...		حـ/ أرباح المساهمين	٩٠/٤/١٠
	٩٠ ...	حـ/ صكوك الدفع	

٣- سداد قيمة الصكوك والفوائد

٩٠٠٠٠		حـ/ صكوك الدفع	٩٠/١٠/١٠
٤٥٠٠		حـ/ فوائد مدينة	
	٩٤٥٠٠	حـ/ البنك	

ملاحظات :

تم حساب الفوائد علي النحو التالى :

مدة التأخير من ٤/١٠ الى ١٠ /١٠ = ٦ شهور

الفائدة = ٩٠ ... × (٦/١٢)× ١٠٪ = ٤٥٠٠ جنيه.

(جـ) التوزيعات العينية للأرباح:

وهي توزيعات الأرباح التى تتم فى صورة عينية مثل أصول تقدمها الشركة للمساهمين كتوزيع استثمارات الشركة فى أوراق مالية لشركات أخرى، أو التنازل عن بعض أصول الشركة للمساهمين.

ويجب أن يتم تقويم تلك الإستثمارات أو الأصول الأخرى على أساس القيمة السوقية العادلة لتلك الأصول.

مثال رقم (١٥)

بفرض أن الجمعية العامة للشركة الوطنية فى أول أبريل ١٩٩٠ قررت الإعلان عن توزيعات أرباح على المساهمين قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه . وقد كان لدى الشركة استثمارات فى أوراق مالية في إحدى الشركات الأخرى تبلغ تكلفتها التاريخية المسجلة بالدفاتر ٣٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية فى تاريخ الإعلان عن التوزيعات هى ٥٠٠٠٠ جنيه.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

١- الإعلان عن التوزيعات:

٥٠٠٠٠   حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

     ٥٠٠٠٠   حـ/ أرباح المساهمين

٢- توزيع الأوراق المالية على المساهمين،

٥٠٠٠٠   حـ/ أرباح المساهمين

     ٣٥٠٠٠   حـ/استثمارات فى أوراق مالية(التكلفة التاريخية)

     ١٥٠٠٠   حـ/ أرباح بيع الأوراق المالية

٣- إقفال حـ/ أرباح بيع الأوراق المالية:

١٥٠٠٠   حـ/ أرباح بيع الأوراق المالية

     ١٥٠٠٠   حـ/ الأرباح المرحلة

ملاحظات :

(١) الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمارات والقيمة السوقية فى تاريخ الإعلان عن التوزيعات يعتبر ربحاً يرحل لحساب الأرباح المرحلة نظراً لأنه تم إقفال حساب الأرباح والخسائر وحساب التخصيص والتوزيع.

(٢) وفقاً لنص القانون للعاملين حصة في التوزيعات النقدية فقط

(د) توزيعات الأسهم المجانية:

وتعنى اصدار الشركة لأسهم جديدة كزيادة فى رأس المال وتوزيعها مجاناً على المساهمين كل حسب نصيبه فى الأرباح . ولايترتب علي الأسهم المجانية تغيير في أصول الشركة أو حقوق المساهمين ، وإنما يترتب عليها زيادة فى عدد الأسهم ورأس المال مع عدم تغيير نسبة الملكية لكل مساهم حيث أن كل مساهم يحصل على نفس نسبة ملكيته من الزيادة فى عدد الأسهم.

مثال رقم (١٦)

في أول مارس ١٩٩٠ قررت الجمعية العامة لشركة الصفاء توزيعات أرباح على المساهمين قيمتها تعادل نسبة ٣٠٪ من عدد الأسهم المتداولة في السوق وقدرها ١٠٠٠٠٠ سهم بقيمة أسمية قدرها ٥ جنيهات للسهم علماً بأن القيمة السوقية فى تاريخ الإعلان عن التوزيعات ٨ جنيهات للسهم.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :-

عدد الأسهم الموزعة مجاناً = ١٠٠٠٠٠ × ٣٠ر. = ٣٠٠٠٠ سهم.
قيمة التوزيعات = ٣٠٠٠٠ سهم × ٥ جنيهات للسهم = ١٥٠٠٠٠ جنيهاً.

١- عند الاعلان عن التوزيعات:

١٥٠٠٠٠ ح/ تخصيص وتوزيع الأرباح
١٥٠٠٠٠ ح/ أرباح المساهمين

٢- عند إصدار الأسهم المجانية

١٥٠٠٠٠ حـ/ أرباح المساهمين
١٥٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الأسهم(أسهم مجانية)

ملاحظات :

(١) لم يترتب علي التوزيعات أي تغيير فى قيم الأصول أو حقوق الملكية للمساهمين حيث أن الزيادة فى عدد الأسهم ستتم بنفس نسبة الملكية لكل مساهم (٣٠٪).

(٢) تم إعتماد القيمة الإسمية عند حساب قيمة التوزيعات (٥ جنيهات للسهم) بصرف النظر عن القيمة السوقية تطبيقاً للمعايير المحاسبية الأمريكية التى تقضى باعتماد القيمة الإسمية اذا كانت الأسهم المجانية الموزعة تزيد عن ٢٥٪ من عدد الأسهم ، وإعتماد القيمة السوقية اذا كانت نسبتها تقل عن ذلك.

(٣)يترتب على ذلك تخفيض الأرباح القابلة للتوزيع (أو الأرباح المرحلة من الأعوام السابقة أو الإحتياطيات حسب الأحوال) وزيادة رأس المال.

توزيعات الأرباح على الأنواع المختلفة للأسهم:

سبق أن تعرضنا لأنواع الأسهم من حيث الحقوق والإمتيازات وعلى وجه الخصوص الأسهم الممتازة والأسهم العادية ، وقد تعرضنا أيضاً لجوانب الإمتيازأو التفضيل فى الأسهم الممتازة حيث قد تكون أسهم ممتازة عادية ، أسهم ممتازة تراكمية (مجمعة) الأرباح، أسهم ممتازة مشاركة فى الأرباح وأسهم ممتازة قابلة للتحويل ... الخ.

ولاشك أن هذه الحقوق أو الإمتيازات تؤثر على عملية تخصيص وتوزيع الأرباح اذ أن الأسهم الممتازة يجب أن تحصل على نصيبها فى أرباح السنوات الماضية التى تحققت بها خسائر ، وإذا كانت مشاركة فبعد الحصول على حقها فى الأرباح تعود فتشارك الأسهم العادية فى الأرباح ، أي أنه بصفة عامة تحصل الأسهم الممتازة على نصيبها فى الأرباح قبل الأسهم العادية .

مثال رقم (١٧):

الشركة الوطنية للمقاولات شركة مساهمة مصرية أنشئت فى ١/١ /١٩٨٤ ويتمثل هيكل رأسمالها على النحو التالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١.

رأس المال

٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠ سهم ممتاز (٨٪) ،القيمة الإسمة للسهم ١٠٠ جنيه
٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠ سهم عادى ، القيمة الإسمية للسهم ٥٠ جنيه

وفى أول مارس ١٩٨٩ قررت الجمعية العامة توزيع أرباح على حملة الأسهم عن عام ١٩٨٨ بلغت ١١٠٠٠٠ جنيه (بعد خصم النسبة المقررة للعاملين).

وقد تبين أن توزيعات الأرباح فى الشركة كانت فى السنوات الأخيرة على النحو التالى:

عام ١٩٨٤	صفــــر.
عام ١٩٨٥	١٦٠٠٠ جنيه.
عام ١٩٨٦	٤٥٠٠٠ جنيه.
عام ١٩٨٧	٩٠٠٠٠ جنيه.

وفيما يلى بيان بكيفية توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية بإفتراض أن الأسهم الممتازة:

أ- عادية الامتياز.

ب- متراكمة (مجمعة الأرباح)

جـ- مشاركة فى الأرباح علماً بأن النظام الأساسى للشركة ينص على أن مشاركة الأسهم الممتازة للأسهم العادية تتم بعد حصول الأسهم العادية على نسبة ربح مماثلة للأسهم الممتازة.

د- متراكمة ومشاركة فى الأرباح.

الفترة	إجمالي توزيعات الأرباح	أسهم ممتازة عادية		أسهم ممتازة متراكمة الأرباح		أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح		أسهم ممتازة متراكمة ومشاركة في الأرباح	
		نصيب الأسهم الممتازة	نصيب الأسهم العادية	نصيب الأسهم الممتازة	نصيب الأسهم العادية	نصيب الأسهم الممتازة	نصيب الأسهم العادية	نصيب الأسهم الممتازة	نصيب الأسهم العادية
١٩٨٤	----	----	----	----	----	----	----	----	----
١٩٨٥	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠	----	١٦٠٠٠	----	١٦ ٠٠٠	----	١٦ ٠٠٠	----
١٩٨٦	٤٥ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	٤٥٠٠٠	----	٣٢ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	----
١٩٨٧	٩٠ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٥٨ ٠٠٠	٦٧٠٠٠	٢٣٠٠٠	٣٦٠٠٠	٥٤٠٠٠	٦٧٠٠٠	٢٣ ٠٠٠
١٩٨٨	١١٠ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٧٨ ٠٠٠	٣٢٠٠٠	٧٨ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠	٤٤٠٠٠	٦٦٠ ٠٠

ملاحظات على الحل :

(١) توزيعات الأرباح السنوية للأسهم الممتازة = ٤٠٠٠٠٠ × ٨٪ = ٣٢٠٠٠ جنيه.

(٢) بالنسبة للأسهم الممتازة العادية حيث تحصل علي ٨٪ من الأرباح إذا وجدت أرباح تكفى لذلك . ففي عام ١٩٨٤ لم تحصل علي شيء لعدم وجود أرباح وفي عام ١٩٨٥حصلت فقط على ١٦٠٠٠ جنيه وهى جميع الأرباح فى هذا العام بالرغم من أن نصيبها ٣٢٠٠٠ جنيه، وفى الأعوام التالية حصلت علي نصيبها فى الأرباح كاملاً لوجود أرباح تكفى لذلك.

وليس من حق هذه الأسهم الحصول على الأرباح التى لم تحصل عليها في العام ٨٤ والعام ١٩٨٥ لأنها ليست مجمعة الأرباح أو مشاركة الأسهم العادية في باقي الأرباح لأنها ليست مشاركة فى الأرباح.

(٣) بالنسبة للأسهم مجمعة الأرباح حيث تحصل على ٨٪ من الأرباح وإذا لم تكف الأرباح أو كانت هناك خسائر فإنها تحصل علي الأرباح المتأخرة التي لم تحصل عليها فى أول عام تحقق أرباح تكفي لذلك.

وعلى ذلك ففى عام ١٩٨٤ لم تحصل على أرباح لعدم وجود أرباح، لذلك يستحق لها ٣٢٠٠٠ جنيه ففي عام ١٩٨٥ حصلت على جميع الأرباح وقدرها ١٦٠٠٠ جنيه من جملة استحقاقاتها وهى ٦٤٠٠٠ جنيهاً (٣٢٠٠٠×٢) أي أن صافي المستحق لها بعد ذلك التوزيع ٤٨٠٠٠ جنيها (٦٤٠٠٠- ١٦٠٠٠).

وفي عام ١٩٨٦ فإن الأرباح المقرر توزيعها لاتكفى لسداد المستحق للأسهم الممتازة مجمعة الأرباح عن الأعوام السابقة والعام الحالي إذ أن:

المستحق لهاحتى الآن = ٣٢٠٠٠ ×٣ =	٩٦٠٠٠ جنيهاً
ماتم سداده حتى الآن	١٦٠٠٠ جنيهاً
	٨٠٠٠٠ جنيهاً

وبطريقة أخرى :

صافى المستحق حتى العام ١٩٨٥	٤٨٠٠٠ جنيه
المستحق عن عام ١٩٨٦	٣٢ ٠٠٠ جنيه
	٨٠٠٠٠ جنيه

ونظراً لأن الأرباح المقرر توزيعها ٤٥٠٠٠ جنيهاً فقط فإنها تدفع للأسهم الممتازة ولاتحصل الأسهم العادية على أى شيء ، كما يبقى مستحقاً للأسهم الممتازة مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيهاً (٨٠٠٠٠- ٤٥٠٠٠) تدفع فى العام القادم إذا وزعت أرباح تكفى لذلك.

وفى عام ١٩٨٧ بلغت الأرباح الموزعة ٩٠ ٠٠٠ جنيه حيث يتم سداد التوزيعات المستحقة للأسهم الممتازة ومتراكمة الأرباح وهى على النحو التالي:

المستحق لها عن الأعوام السابقة	٣٥ ٠٠٠ جنيه
توزيعات الأرباح لعام ١٩٨٧	٣٢ ٠٠٠ جنيه
المستحق للأسهم الممتازة	٦٧ ٠٠٠ جنيه

لذلك فإن توزيعات الأرباح للأسهم العادية تكون:

٩٠ ٠٠٠ - ٦٧ ٠٠٠ = ٢٣٠٠٠ جنيهاً

وفى عام ١٩٨٨ بلغت الأرباح الموزعة ١١٠٠٠٠ جنيه ، يتم سداد توزيعات الأسهم الممتازة وهى فقط مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه قيمة توزيعات عام ١٩٨٨ حيث لايستحق لها أرباح متراكمة من الأعوام السابقة ، ثم يؤول باقي المبلغ للأسهم العادية وهو:

١١٠٠٠٠ - ٣٢٠٠٠ = ٧٨٠٠٠ جنيه.

(٤) بالنسبة للأسهم الممتازة مشاركة فى الأرباح حيث تحصل على ٨٪ من الأرباح قبل الأسهم العادية ثم تعاود المشاركة فى الأرباح مع الأسهم العادية بعد الوفاء بنسبة معادلة (٨٪) للأسهم العادية وفقاً للقانون النظامى للشركة.

في عام ١٩٨٤ لاتحصل على أية توزيعات.

فى عام ١٩٨٥ تحصل فقط على ١٦٠٠٠ جنيه قيمة كل الأرباح الموزعة

فى عام ١٩٨٦ تحصل على ٣٢٠٠٠ جنيه من أصل ٤٥٠٠٠ جنيه توزيعات أرباح، ونظراً لأن المبلغ الباقى وهو ١٣٠٠٠ جنيه(٤٥٠٠٠ - ٣٢٠٠٠) أقل بكثيرمن نسبة ٨٪ للأسهم العادية وهى ٤٨٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠٠٠ × ٨٪) فيعطى هذا المبلغ للأسهم العادية ولامجال لمشاركة الأسهم الممتازة.

فى عام ١٩٨٧ تحصل الأسهم الممتازة على ٣٢٠٠٠ جنيه أولاً ثم تحصل الأسهم العادية على ٤٨٠٠٠ جنيه (نسبة مماثلة لما حصلت عليه الأسهم الممتازة) ثم تشارك الأسهم الممتازة والأسهم العادية في الباقى وقدره ١٠٠٠٠ جنيه {٩٠٠٠٠- (٣٢٠٠٠+٤٨٠٠٠)} حيث يوزع على الأسهم الممتازة والأسهم العادية بنسبة القيمة الأسمية لكل منها أى بنسبة ٣:٢ أى بنسبة ٤٠٪ ، ٦٠٪ على الترتيب ، وبذلك يكون:

نصيب الأسهم الممتازة = ١٠٠٠٠ × ٤٠٪ = ٤٠٠٠ جنيه

نصيب الأسهم العادية = ١٠٠٠٠ ×٦٠٪ = ٦٠٠٠ جنيه

وعلي ذلك فإن جملة ماحصلت عليه الأسهم هذا العام تكون:

الأسهم الممتازة = ٣٢٠٠٠ + ٤٠٠٠ =		٣٦٠٠٠ جنيه
الأسهم العادية = ٤٨٠٠٠ + ٦٠٠٠ =		٥٤٠٠٠ جنيه
جملة التوزيعات		٩٠٠٠٠ جنيه

وفى عام ١٩٨٨ تحصل الأسهم الممتازة أولاً على مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه ثم تحصل الأسهم العادية على مبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه أى أن الباقى من التوزيعات يبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه {١١٠٠٠٠ - (٣٢٠٠٠ + ٤٨٠٠٠)} يوزع مشاركة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة وفقاً للأسلوب السابق.

نصيب الأسهم الممتازة = ٣٠٠٠٠ × ٤٠٪ = ١٢٠٠٠ جنيه.

نصيب الأسهم العادية = ٣٠٠٠٠ × ٦٠٪ = ١٨٠٠٠ جنيه.

وبذلك يكون جملة ماحصلت عليه الأسهم من توزيعات لهذا العام مايلى :-

الأسهم الممتازة = ٣٢٠٠٠ + ١٢٠٠٠ = ٤٤٠٠٠ جنيه

الأسهم العادية = ٤٨٠٠٠ + ١٨٠٠٠ = ٦٦٠٠٠ جنيه

إجمالى التوزيعات = ١١٠٠٠٠ جنيه

(٥) بالنسبة للأسهم الممتازة متراكمة ومشاركة في الأرباح حيث تحصل الأسهم الممتازة علي حصتها ٨٪ قبل الأسهم العادية إذا وجدت أرباح تكفى لذلك وإذا وجدت خسائر أو أرباح لاتكف فإنه يتم سداد المستحق لها عن الأرباح المتأخرة فى أول عام قادم تكفى أرباحه لذلك، مع مشاركة تلك الأسهم الأسهم العادية فى باقى الأرباح بعد دفع نسبة مماثلة (٨٪) للأسهم العادية وفقاً للقانون النظامى للشركة .

وبالنسبة لأعوام ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٩٨٧ يكون نصيب الأسهم الممتازة والأسهم العادية تماماً كما فى حالة الأسهم الممتازة متراكمة الأرباح لأن فى هذه الأعوام لم تكن التوزيعات لتكفى سداد دفعة للأسهم العادية (٨٪) حتى تكون هناك أرباح تشارك الأسهم الممتازة فيها الأسهم العادية .

وبالنسبة لعام ١٩٨٨ يكون نصيب الأسهم الممتازة والأسهم العادية تماماً كما فى حالة الأسهم الممتازة المشاركة فى الأرباح حيث أنه فى هذه الحالة لم تعد هناك أرباح متراكمة لم توزع فى أعوام سابقة.

الفصل الرابع

المحاسبة عن تعديل رأس المال

يتضمن تعديل رأس المال حالات عديدة من أهمها تلك الحالات التى تؤثر على القيمة الإسمية للأسهم بالزيادة أو بالتخفيض، بالإضافة الى ذلك هناك بعض الحالات التى لاتؤثر على قيمة رأس المال وإنما ينحصر أثرها علي عدد الأسهم المصدرة أو عدد الأسهم المتداولة فى السوق.

ونناقش حالات التعديل فى رأس المال فى المباحث التالية:

المبحث الأول : المحاسبة عن زيادة رأس المال.
المبحث الثانى : المحاسبة عن تخفيض رأس المال.
المبحث الثالث : المحاسبة عن التعديلات الأخرى فى رأس المال.

المبحث الأول

المحاسبة عن زيادة رأس المال

قد يتبين أن رأس مال الشركة المصدر غير كاف لسير أعمال الشركة فتقرر زيادة رأس المال، ويحكم زيادة رأس المال فى شركات المساهمة المواد من ٨٦ الى ١٠٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات .

وتتلخص القواعد والإجراءات المتعلقة بزيادة رأس المال وفقاً للمواد السابق ذكرها فيما يلى:

(١) زيادة رأس المال المرخص به تتم بقرار من الجمعية العامة بناء علي إقتراح من مجلس الإدارة.

(٢) زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به تتم بقرار من مجلس الإدارة ، بشرط تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل. ومع ذلك يجوز بقرار من مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال فى حالات معينة زيادة رأس المال قبل تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة .

(٣) يجب أن ينفذ الإكتتاب فى زيادة رأس المال المصدر خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة والا اعتبر قرار الزيادة كأن لم يكن ، مالم يصدر قرار جديد فى هذا الشأن ، ويستثنى من ذلك حالة الزيادة فى رأس المال الناتجة عن تحويل السندات الى أسهم اذا كان لحامليها الحق فى طلب تحويلها الي أسهم خلال مدة تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدورها .

(٤) لايجوز زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة الا إذا كان نظام الشركة يرخص بذلك إبتداء ، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على إقتراح

مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات فى شأن الأسباب المبررة لذلك.

(٥) إذا كانت الزيادة فى رأس مال الشركة تشمل حصة أو حصص عينية وجب تقييمها وفقاً لما سبق ذكره من إجراءات بشأن الحصص العينية.

(٦) يجوز أن تصدر أسهم الزيادة في رأس المال بعلاوة إصدار أى بقيمة أكبر من القيمة الإسمية حفاظاً على حقوق المساهمين القدامى حيث أن المساهمين الجدد سيشاركون المساهمين القدامى فى الأرباح المرحلة وفى الإحتياطيات المحتجزة من سنوات سابقة والتى كانت من حق المساهمين القدامى فقط وتقضى اللائحة بترحيل تلك العلاوة الى حساب الإحتياطى القانونى ، فإذا بلغ نصف رأس المال رحلت الى حساب إحتياطى خاص ، وتقرر الجمعية العامة كيفية التصرف فيه على الا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

(٧) لايجوز فى كافة الأحوال اصدار الأسهم بقيمة أقل من القيمة الإسمية.

(٨) حفاظاً على حقوق المساهمين القدامى يجوز النص فى نظام الشركة على تقرير بعض الإمتيازات للأسهم القائمة قبل زيادة رأس المال ، وذلك سواء فى التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية.

(٩) يجب أن يتضمن نظام الشركة النص على مدى حقوق المساهمين القدامى فى الإكتتاب فى أسهم زيادة رأس المال اذا تمت بالطريق النقدي ، دون قصر هذا الحق على بعض المساهمين دون البعض الآخر ، ودون الإخلال بما يتقرر للأسهم الممتازة من حقوق. ويجوز بقرارمن الجمعية العامة غير العادية أن تقرر طرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للإكتتاب العام مباشرة دون إعمال لحقوق الأولوية المقررة لقدامى المساهمين.

(١٠) تخضع عملية الإكتتاب والتخصيص للأسهم التى تطرح للإكتتاب العام لنفس القواعد والإجراءات التى تتبع عند تكوين الشركة.

طرق سداد الزيادة فى رأس المال:

تتم زيادة رأس المال المصدر بإصدار أسهم جديدة بذات القيمة الإسمية للإصدار

الأول ، مع جواز إضافة علاوة اصدار الى القيمة الإسمية فى غير حالة تحويل المال الإحتياطى الى أسهم كما سبق القول.

ويجوز أن يكون مقابل أسهم الزيادة على النحو التالى :

(أ) مبالــغ نقديـــة.
(ب) حصـص عينيـة.
(جـ) ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة.
(د) تحويـل مايملكـه المكتتب من سنـدات الى أسهـم.
(هـ) تحويل مايملكه المكتتب من حصص تأسيس أو حصص أرباح الى أسهم.
(و) تحويـل المال الإحتياطي أو جـزء منـه الى أسهـم.

وتكون المعالجة المحاسبية للطرق المختلفة لسداد الزيادة فى رأس المال على النحو التالى :-

(أ)إصدار أسهم جديدة بالقيمة الأسمية مقابل مبالغ نقدية أوحصص عينية:

لاتختلف المعالجة المحاسبية عن تلك التى أتبعت بشأن عملية الإكتتاب والتخصيص التى سبق توضيحها عند معالجة تكوين الشركة وإصدارها للأسهم الأصلية.

(ب)إصدار أسهم جديدة بالقيمة الإسمية مقابل ديون نقدية مستحقة للمكتتب طرف الشركة:

ولاتختلف أيضاً المعالجة المحاسبية عن ماسبق توضيحه عند تكوين الشركة الا فى طريقة اجراء مقاصة بين المستحق للمكتتب وقيمة الأسهم التى أكتتب فيها ، ويكون قيد السداد على النحو التالى :

xx حـ/ مستحقات المكتتب

xx حـ/ اكتتابات تحت التحصيل

إجراء مقاصة بين المطلوب من المكتتب

والمستحق له من ديون طرف الشركة

(جـ) تحويل مايمتلكه المكتتب من سندات الى أسهم :

يتم تحويل السندات الى أسهم عن طريق إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال وتخصيصها للدائنين بدون مقابل . وقدتكون قيمة الديون أقل من قيمة الأسهم المصدرة ، وفى هذه الحالة تطالب الشركة حملة السندات بدفع الزيادة في قيمة السندات، كما قد تكون الديون أكبر من قيمة الأسهم المصدرة ففى هذه الحالة ترد الشركة الزيادة لحملة السندات.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

xx حـ/ قرض السندات

xx حـ/ حملة السندات

تحويل قرض السندات الى حملة السندات

xx حـ/ حملة السندات

xx حـ/ رأس مال الأسهم

إصدار أسهم الزيادة فى رأس المال مقابل المستحق

لحملة السندات

(د) تحويل حصص التأسيس أو حصص الأرباح الي أسهم:

يتم تحويل حصص التأسيس أو حصص الأرباح الى أسهم عن طريق اصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال وتخصيصها لأصحاب حصص التأسيس أو حصص الأرباح بدون مقابل.

وتقضى المادة ١٥٨من اللائحة التنفيذية بأن يتم الإتفاق بين مجلس الإدارة وبين جمعية حملة الحصص على المعدل الذى يتم به التحويل وتؤدى الزيادة فى رأس المال خصماً من المال الإحتياطى للشركة القابل للتوزيع .

ووفقاً لما سبق فإن المعالجة المحاسبية تشبه تماما تحويل الإحتياطى الى رأس المال

(هـ) تحويل المال الإحتياطى الى أسهم :

يتم تحويل الإحتياطى الى أسهم لزيادة رأس المال عن طريق اصدار أسهم جديدة وتخصيصها مجاناً على المساهمين الحاليين للشركة وفقاً لنسبة مساهمة (ملكية) كل منهم فى الشركة.

وبطبيعة الحال لايترتب على ذلك زيادة موارد الشركة حيث أن العملية تعتبر عملية محاسبية قيدية لاتعدو أن تكون تجميداً للإحتياطى أو لجزء منه ، أي تغيير فى هيكل حقوق أصحاب الملكية بتخفيض الإحتياطى وزيادة رأس المال، ويطلق على أسهم الزيادة الى رأس المال فى هذه الحالة أسهم منحة أو انعام.

ويكون القيد المحاسبى كما يلى :

xx		حـ/ احتياطى ــــــ
		(و/ أو)
xx		حـ/ أرباح مرحلة
	xx	حـ/ رأس مال الأسهم

إصدار أسهم منحة بتحويل احتياطى ـــــ و/أو الأرباح المرحلة لرأس المال.

إصدار أسهم الزيادة بعلاوة اصدار:

وفقاً للمادة ٩٤ كما سبق القول تضاف علاوة الإصدار الى الإحتياطى القانونى للشركة حتى يبلغ نصف قيمة رأس المال المصدر ، وتكوين احتياطى خاص بما يزيد

عن ذلك ، وللجمعية العامة أن تقرر فى شأنه ماتراه محققاً لصالح الشركة على الا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

وتكون المعالجة المحاسبية لاصدار الأسهم بعلاوة إصدار على النحو التالى :

(أ) سداد قيمة الأسهم بالكامل دفعة واحدة :

xx — حـ/ البنك (إكتتاب)

    xx — حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها

    xx — حـ/ علاوة إصدار الأسهم

المحصل عن قيمة الأسهم وعلاوة الإصدار

xx — حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها

    xx — حـ/ رأس مال الأسهم

إصدار أسهم الزيادة فى رأس المال

xx — حـ/ علاوة إصدار الأسهم

    xx — حـ/ الإحتياطى القانونى

أو

    xx — حـ/ احتياطى خاص (اذا تجاوز الإحتياطى القانونى نصف رأس المال المصدر)

إقفال حساب العلاوة

(ب) سداد قيمة الأسهم على أقساط:

xx — حـ/ إكتتابات تحت التحصيل

    xx — حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها

    xx — حـ/ علاوة إصدار الأسهم

إجمالى المبالغ المطلوبة لسداد قيمة الزيادة فى رأس المال وعلاوة الإصدار

ثم يتم قيد مماثل لما سبق لاقفال حـ/ علاوة إصدار الأسهم فى الإحتياطى.

مثال رقم (١٨)

تقرر زيادة رأس مال الشركة العالمية للأجهزة الأليكترونية "شركة مساهمة مصرية" بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه(فى حدود رأس المال المرخص به) وذلك بإصدار ٥٠٠٠ سهم(القيمة الإسمية ١٠٠ج) وإضافة علاوة اصدار قدرها ١٠ جنيهات للسهم تسدد على أقساط كمايلى:

٦٠ جنيهاً عند الإكتتاب(بما فى ذلك العلاوة)

٣٠ جنيهاً عند التخصيص

٢٠ جنيهاً قسط أخير

وقد تم الإكتتاب فى أسهم الزيادة فى رأس المال بالكامل ، وتم التخصيص لكل مساهم نفس عدد الأسهم التى أكتتب فيها ، وسددت جميع الأقساط.

وتكون قيود اليومية على النحو التالي :

٥٥٠٠٠٠		حـ/ إكتتابات تحت التحصيل
	٥٠٠٠٠٠	حـ/ أسهم عادية مكتتب فيها
	٥٠٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار الأسهم
		إجمالي المبالغ المطلوبة لزيادة رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم
٣٠٠٠٠٠		حـ/ البنك (إكتتاب)
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل
		الإكتتاب فى ٥٠٠٠ سهم وسداد قسط الإكتتاب بما فيه علاوة الإصدار
١٥٠٠٠٠		حـ/ البنك (إكتتاب)
	١٥٠٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
		تحصيل قسط التخصيص

١٠٠٠٠٠ من/ البنك (إكتتاب)

١٠٠٠٠٠ إلى/ إكتتابات تحت التحصيل

تحصيل القسط الأخير

٥٥٠٠٠٠ من/ بنك (جاري)

٥٥٠٠٠٠ إلى/ بنك (إكتتاب)

ترحيل حـ/ البنك (إكتتاب) الي حـ/ بنك (جاري)

٥٠٠٠٠٠ من/ أسهم عادية مكتتب فيها

٥٠٠٠٠٠ إلى/ رأس مال الأسهم

اصدار شهادات الأسهم

٥٠٠٠٠ من/ علاوة إصدار الأسهم

٥٠٠٠٠ إلى/ الإحتياطى القانونى

ترحيل مقابل علاوة الإصدار الى الإحتياطى القانونى

المبحث الثاني

المحاسبة عن تخفيض رأس المال

قد تضطر الشركة الى تخفيض رأس مالها لأسباب ودوافع عديدة ومن بين ذلك وجود موارد غير مستغلة زيادة عن حاجة الشركة الفعلية في ضوء عملياتها الحالية، ومن ثم فإن رد هذه الموارد للمساهمين سوف يعكس العائد الحقيقى للإستثمار ويرفع من عائد السهم مما يؤثر إيجابياً على مركز الشركة المالى وعلى أسعار أسهمها فى السوق. ومن بين الأسباب أيضاً تحقيق الشركة لخسائر كبيرة غالباً نتيجة لظروف عارضة ويتوقع القائمون على أمر الشركة عدم إمكانية تغطية هذه الخسائر من أرباح الفترات القادمة وأن من الأفضل تجنب تأثير تلك الخسائر على توزيعات الأرباح فى السنوات القادمة وما يحققه ذلك من تأثير على مركز الشركة وأسعار أسهمها فى السوق . بالإضافة الى ذلك ، فقد تنخفض القيمة السوقية لبعض أصول الشركة إنخفاضاً دائماً وليس عارضاً أو قد تظهر التزامات كبيرة وغير متوقعة على الشركة مما يتوجب معه اعادة التقويم وتخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقويم.

وقد أوردت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات فى المواد من ١٠٥ الى ١١٣ القواعد والإجراءات التى تحكم تخفيض رأس المال والتى تتلخص فيما يلى :

(١) يتم التخفيض بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على إقتراح مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات حول مدى قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض.

(٢) يتم تعديل أحكام عقد أو نظام الشركة بما يتفق مع قرار التخفيض.

(٣) لايشترط أن يكون رأس المال مدفوعاً بالكامل.

(٤) لايجوز أن يترتب على تخفيض رأس المال المصدر أن يقل عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه بالنسبة للشركات التى تطرح أسهمها للإكتتاب العام (المادة ٦ من اللائحة)، كما لايجوز أن يترتب عليه تخفيض قيمة السهم عن خمسة جنيهات (المادة ٧ من اللائحة).

(٥) يتم تخفيض رأس المال ، بإحدى الوسائل الآتية :

أ- تخفيض القيمة الإسمية للسهم.

ب- تخفيض عدد الأسهم.

جـ- شراء الشركة لبعض الأسهم وإعدامها.

المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال:

نتعرض فيمايلى للوسائل المختلفة لتخفيض رأس المال وذلك على النحو التالي

(أ) تخفيض القيمة الإسمية للسهم :

ويتم ذلك برد جزء من قيمة السهم إذا كانت القيمة مدفوعة بالكامل أو إعفاء المساهمين من دفع بعض مبالغ الأقساط المستحقة عليهم من قيمة الأسهم.

مثال رقم(١٩)

بفرض أن شركة العروبة قررت تخفيض رأس مالها بنسبة ٢٠٪ وأن بعض بيانات قائمة المركز المالى لشركة العروبة فى ١٩٩٠/٧/٣١ كانت على النحو التالى :

شركة العروبة

قائمة المركز المالى فى ١٩٩٠/٧/٣١

٣٥٠٠٠٠	نقدية	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال رأس المال المصدروالمدفوع ١٠٠٠٠٠ سهم عادى،القيمة الإسمية للسهم ١٠جنيهات.

وقد تقرر تخفيض القيمة الإسمية للسهم بقيمة التخفيض فى رأس المال.

وتكون قيود اليومية لقرارالتخفيض الذى تم تنفيذه فى ٩٠/٨/١٥ على النحو التالى :

٢٠٠٠٠٠ ح/ رأس مال الأسهم ٩٠/٧/٣١
٢٠٠٠٠٠ ح/ المساهمين
إثبات قرار تخفيض رأس المال بنسبة ٢٠٪

٢٠٠٠٠٠ ح/ المساهمين ٩٠/٨/١٥
٢٠٠٠٠٠ ح/ النقدية
رد قيمة التخفيض نقداً للمساهمين

ويكون أثر ذلك على قائمة المركز المالى على النحو التالى :

شركة العروبة

قائمة المركز المالى ١٩٩٠/٨/١٥

١٥٠٠٠٠	نقدية	٨٠٠٠٠٠	رأس المال رأس المال المصدر والمدفوع (١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الإسمية للسهم ٨ جنيهات)

ملاحظات :

القيمة الإسمية للسهم بعد التخفيض تساوى ٨٠٪ من قيمته الأصلية
١٠×٨٠ر. = ٨ جنيهات للسهم

مثال رقم (٢٠)

بفرض أنه فى المثال السابق كانت بعض بيانات قائمة المركز المالى على النحو التالى :

شركة العروبة

قائمة الركز المالى فى ١٩٩٠/٧/٣١

٢١٠ ...	النقدية		رأس المال
		١٠٠٠ ...	رأس المال المصدر والمكتتب فيه(١٠٠٠٠٠ سهم ، القيمة الإسمية للسهم ١٠ ج)
		٢٠٠ ...	اكتتابات تحت التحصيل
		٨٠٠ ...	رأس المال المدفوع

وقد تقرر تخفيض القيمة الإسمية بمقدار التخفيض فى رأس المال وذلك بإعفاء المساهمين من سداد الأقساط الباقية والمستحقة عليهم من قيمة رأس المال ، وتخفيض رأس المال بهذا القدر(٢٠٪).

وتكون قيود اليومية على النحو التالي :

٢٠٠ ... حـ/ أسهم مكتتب فيها

٢٠٠٠٠٠ حـ/ إكتتابات تحت التحصيل

تخفيض رأس المال بقيمة الأقساط التى لم تحصل بعد.

ويكون أثر ذلك على قائمة المركز المالي على النحو التالى :

شركة العروبة

قائمة المركز المالى فى ١٩٩٠/٨/١٥

٢١٠ ...	نقدية		رأس المال
		٨٠٠ ...	رأس المال المصدروالمدفوع(١٠٠٠٠٠ سهم ، القيمة الإسمية للسهم ٨ جنيهات)

(ب) تخفيض عدد الأسهم:

ويتم ذلك بتخفيض عدد الأسهم التى يملكها كل مساهم بذات النسبة التى تقرر بها تخفيض رأس المال. وتقوم الشركة برد قيمة الأسهم التى تم تخفيض عددها نقداً الي المساهمين أو إجراء قيود التسوية بين تلك القيمة والأقساط المستحقة عليهم اذا لم يكن رأس المال مدفوعاً بالكامل.

ولاتختلف القيود المحاسبية عن حالة تخفيض القيمة الإسمية للسهم والتى سبق توضيحها فى المثالين رقم(١٩) ورقم(٢٠) الا فيما يتعلق بالقيمة الإسمية للسهم وعدد الأسهم.

مثال رقم (٢١)

باستخدام بيانات المثال رقم (١٩) يفرض أن تخفيض رأس المال تم عن طريق تخفيض عدد الأسهم:

ولاتختلف قيود اليومية عما سبق بيانه فى المثال المذكور وإنما ينحصر الخلاف فى عدد الأسهم ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض المركز المالى بعد إجراء التخفيض.

١٥٠٠٠٠	النقدية	٨٠٠٠٠٠	رأس المال رأس المال المصدروالمدفوع (٨٠٠٠٠ سهم القيمة الإسمية للسهم ١٠جنيهات)

ملاحظات :

عدد الأسهم بعد التخفيض يساوى ٨٠٪ من العدد الأصلى

١٠٠٠٠٠×٨٠ر. = ٨٠٠٠٠ سهم.

(جـ) شراء الشركة لبعض الأسهم وإعدامها:

يجوز للشركة أن تلجأ الى شراء بعض أسهمها لتحقيق العديد من الأهداف ، ومن بين ذلك طبقاً للمادة (١٤٩) من اللائحة التنفيذية مايلي:-

(أ) في حالة تخفيض رأس المال.

(ب)إذا كان الشراء بقصد التوزيع على العاملين بالشركة ، سواء كنصيب في الأرباح أو لزيادة نسبة مشاركتهم.

(جـ) اذا تطلب النظام موافقة الشركة على إنتقال ملكية الأسهم ، ورأت الشركة رفض الموافقة وشراء الأسهم لنفسها.

بالإضافة الي ماتضمنته اللائحة التنفيذية من أهداف تدفع الشركة الى شراء أسهمها ، فإن الشركة تلجأ الى شراء أسهمها بقصد تخفيض عدد الأسهم المتداولة فى السوق ومايترتب على ذلك من رفع نسبة ربحية السهم، مما ينشط حركة تداول أسهم الشركة فى السوق ويخلق الطلب على أسهم الشركة فى بورصة الأوراق المالية. بالإضافة الى ذلك تلجأ الشركة لشراء بعض أسهمها لإستخدام تلك الأسهم فى شراء شركة أخرى أو جزء منها .

ويطلق على أسهم الشركة التى تشتريها لنفسها وتحتفظ بها فى الأدب المحاسبى "أسهم الخزانة". ولاتعتبر هذه الأسهم استثمارات أو أصلاً من أصول الشركة ، وانما التكييف المحاسبي لها هو إعتبارها تخفيضاً فى حقوق الملكية.

وفى مجال تخفيض رأس المال نتعرض فقط لحالة شراء الشركة لأسهمها وإعدام هذه الأسهم بما يؤدى الى تخفيض عدد الأسهم وبالتالى تخفيض رأس المال، وسوف تقتصر المعالجة فى هذا الجزء على هذا الأمر.

وتحكم المواد من ١٠٩ الى ١١٣ من اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المتعلقة بشراء الأسهم وإعدامها لتخفيض رأس المال .وتتلخص هذه القواعد والإجراءات فيما يلى :

(١) يجب على الشركة أن توجه طلب الشراء الى جميع المساهمين بإعلان ينشر فى صحيفة الشركات أو فى صحيفتين يوميتين إحداهما على الأقل باللغة العربية مع إخطار المساهمين بمضمون هذا الإعلان على عناوينهم المبينة فى سجلات الشركة.

(٢) يتعين أن يتضمن الإعلان اسم الشركة وشكلها وعنوان مركزها الرئيسى ومقدار رأس المال المصدر، وعدد الأسهم المطلوب شراؤها، والثمن المعروض للسهم وكيفية أداء الثمن والمدة التى يظل عرض الشركة لشراء الأسهم قائماً خلالها بما لايقل عن ثلاثين يوماً، والمكان الذى يتم فيه للمساهم إبداء رغبته فى البيع .

(٣) إذا زادت طلبات بيع الأسهم عن القدر المطلوب شراؤه، وجب تخفيض عدد الأسهم المشتراه من كل مساهم بما يتناسب مع مقدار مايملكه من أسهم الشركة.

(٤) إذا قلت طلبات البيع عن القدر المطلوب شراؤه من الأسهم ، يكون لمجلس الإدارة الحق في اعادة الإجراءات مع رفع سعر البيع أو الشراء من السوق حسبما يحقق مصلحة الشركة.

(٥) يجب على الشركة خلال شهر من تاريخ حصولها على الأسهم أن تقوم بالغائها وذلك بالتأشير على شهادة السهم بسجلات الشركة بما يفيد الإلغاء وإخطار بورصات الأوراق المالية بذلك.

وقد يتم شراء أسهم الشركة إما بقيمتها الإسمية أو بقيمة أكبر أو أقل من القيمة الإسمية حسب حالة وظروف الشركة فى السوق ، وبطبيعة الحال إذا كان الشراء بأقل من القيمة الإسمية حققت الشركة أرباحاً، وإذا كان الشراء بأكثر من القيمة الإسمية حققت الشركة خسائر .

ولم يتطرق القانون أو اللائحة التنفيذية لطبيعة وكيفية معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن شراء الأسهم وإعدامها. ونظراً لأن تلك العملية لاتتعلق بعمليات التشغيل وإنما تتعلق برأس المال فإن الأرباح الناتجة عن ذلك غير قابلة للتوزيع ويجب أن يتم تجنيبها فى حساب إحتياطى لايتم توزيعه أو فى حساب خاص بذلك .

وبالنسبة للخسائر فإنه يتم تغطيتها من أرباح شراء أسهم وإعدامها فى سنوات سابقة الإحتياطي الحسابى الخاص بذلك" وإن لم تكن هناك أرباح سابقة يتم تغطيتها من الأرباح المرحلة.

مثال رقم (٢٢)

قررت شركة الإتقان للصناعات الدقيقة تخفيض رأس مالها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهاً (القيمة الإسمية للسهم ٢٠ جنيهاً) ، وقامت الشركة بشراء ٥٠٠٠ سهم من أسهمها فى السوق وإعدامها لهذا الغرض.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى فى ظل الإفتراضات الثلاثة التالية:

أ- سعر شراء السهم ٢٠ جنيهاً.

ب- سعر شراء السهم ١٨ جنيهاً

جـ- سعر شراء السهم ٢٥ جنيهاً

(أ) سعر شراء السهم ٢٠ جنيهاً:

أى أن سعر الشراء مساو للقيمة الإسمية للسهم ولذلك لاتوجد أرباح أو خسائر نتيجة لعملية شراء أسهم الشركة وإعدامها.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

١٠٠٠٠٠		حـ/ رأس مال الأسهم
	١٠٠٠٠٠	حـ/ المساهميــــن
		قرار تخفيض رأس المال
١٠٠٠٠٠		حـ/ أسهم الخزانة (أسهم مشتراه)
	١٠٠٠٠٠	حـ/ البنك
		شراء ٥٠٠٠ سهم من أسهم الشركة بمبلغ ٢٠ جنيهاً للسهم

١٠٠ ٠٠٠ حـ/ المساهمين
١٠٠ ٠٠٠ حـ/ أسهم الخزانة (أسهم مشتراة)
التأشير على شهادات أسهم الخزانة بالإلغاء.

(ب) سعر شراء السهم ١٨ جنيهاً:

حيث أن سعر شراء السهم أقل من القيمة الإسمية بمبلغ ٢ جنيه فإن الشركة قد حققت ربحاً من هذه العملية ١٠٠٠٠ جنيهاً (٥٠٠٠ سهم×٢ جنيه)، ويرحل هذا الربح الى حـ/ إحتياطى غير قابل للتوزيع أو حساب خاص لناتج عمليات اسهم الخزانة حتى لايتم توزيعه كأرباح للمساهمين.

وتكون القيود على النحو التالي :

١٠٠ ٠٠٠ حـ/ رأس مال الأسهم
١٠٠ ٠٠٠ حـ/ المساهمين
قرار تخفيض رأس المال

٩٠ ٠٠٠ حـ/ أسهم الخزانة (أسهم مشتراة)
٩٠ ٠٠٠ حـ/ البنك
شراء ٥٠٠٠ سهم من أسهم الشركة بمبلغ ١٨ جنيهاً للسهم

١٠٠ ٠٠٠ حـ/ المساهمين
٩٠٠٠٠ حـ/ أسهم الخزانة (أسهم مشتراة)
١٠٠٠٠ حـ/ أرباح أسهم الخزانة
التأشير علي شهادات أسهم الخزانة بالإلغاء.

١٠٠٠٠ حـ/ أرباح أسهم الخزانة
١٠٠٠٠ حـ/ إحتياطى أسهم الخزانة
ترحيل أرباح أسهم الخزانة الى حـ/ إحتياطى خاص

(جـ) سعر الشراء ٢٥ جنيهاً للسهم :

حيث أن سعر شراء السهم أكبر من قيمته الإسمية بمبلغ ٥ جنيهات فإن الشركة قد تحملت خسائر نتيجة لشراء الأسهم وإعدامها تبلغ ٢٥٠٠٠ جنيهاً (٥٠٠٠ سهم× ٥ جنيهات)

ويتم تغطية هذه الخسائر من حساب الإحتياطى - أسهم خزانة (إن وجد) أو من الأرباح المرحلة.

وتكون القيود على النحو التالي :

١٠٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الأسهم
١٠٠٠٠٠ حـ/ المساهمين
قرار تخفيض رأس المال

١٢٥٠٠٠ حـ/ أسهم الخزانة (أسهم مشتراة)
١٢٥٠٠٠ حـ/ البنك
شراء ٥٠٠٠ سهم من أسهم الشركة بمبلغ ٢٥ جنيهاً للسهم.

١٠٠٠٠٠ حـ/ المساهمين
٢٥٠٠٠ حـ/ خسائر أسهم الخزانة
١٢٥٠٠٠ حـ/ أسهم الخزانة (أسهم مشتراه)
التأشير على شهادات اسهم الخزانة بالالغاء

٢٥٠٠٠ حـ/ الأرباح المرحلة
٢٥٠٠٠ حـ/ خسائر أسهم الخزانة
تغطية خسائر أسهم الخزانة من الأرباح المرحلة

تخفيض رأس المال بقيمة الخسائر:

يتم تغطية الخسائر التى منيت بها الشركة بتخفيض رأس المال بقيمة هذه الخسائر.

مثال رقم (٢٣)

منيت الشركة المصرية للصناعات الغذائية بخسارة فى إحدى عملياتها بلغت ٨٠٠٠٠ جنيهاً ، ونظراً لأن الشركة لاتتوقع إمكانية تغطية هذه الخسائر من أرباح الأعوام القادمة ، لذلك قررت الجمعية العامة تخفيض رأس المال بقيمة هذه الخسائر.

٨٠٠٠٠ ح/ رأس مال الأسهم
 ٨٠٠٠٠ ح/ المساهمين
 قرار تخفيض رأس المال

٨٠٠٠٠ ح/ المساهمين
 ٨٠٠٠٠ ح/ الأرباح والخسائر
 إقفال الخسائر فى حساب المساهمين

تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقويم :

كما سبق القول قد تقرر الشركة تخفيض رأس المال بقيمة النقص الدائم فى قيمة الأصول أو الزيادة فى التزامات الشركة.

مثال رقم (٢٤)

فيما يلى قائمة المركز المالى لشركة الصناعات الخفيفة "شركة مساهمة مصرية" فى ١٩٨٩/١٢/٣١:

شركة الصناعات الخفيفة

قائمة المركز المالي فى ١٩٨٩/١٢/٣١

١٠٠ ٠٠٠	عقارات	١ ٠٠٠ ٠٠٠	رأس المال
٣٠٠ ٠٠٠	آلات ومعدات		(١٠٠٠٠ سهم بالقيمة الإسمية للسهم
٢٥٠ ٠٠٠	بضاعة		١٠٠جنيه).
٣٠٠ ٠٠٠	استثمارات	٢٠٠ ٠٠٠	إحتياطى قانونى
٢٢٠ ٠٠٠	مدينــون	٣٠٠ ٠٠٠	التزامــات
٣٣٠ ٠٠٠	بنـــك		
١ ٥٠٠ ٠٠٠		١ ٥٠٠ ٠٠٠	

وفى ذلك التاريخ قررت الجمعية العامة للشركة استخدام الإحتياطى القانونى وكذلك تخفيض رأس المال بتخفيض عدد الأسهم بقيمة الإنخفاض الدائم في أصول الشركة والإلتزامات المؤكدة التى لحقت بالشركة، والتى تتلخص فيما يلى :-

١- إنخفاض في قيمة استثمارات الشركة حيث تقدر قيمتها السوقية وفقاً لأسعار بورصة الأوراق المالية بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ جنيه.

٢- لإعتبارات تكنولوجية تقدر قيمة الآلات والمعدات بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

٣- يكون مخصص للديون المشكوك فيها بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.

٤- صدور حكم قضائى ضد الشركة يلزمها بدفع مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه لإحدى الشركات المنافسة ولم تكن الشركة قد كونت المخصصات لهذه الإلتزامات المحتملة في الماضى.

وتكون قيو اليومية علي النحو التالي :

٤٠٠٠٠٠ ح/ إعادة التقويم

١٠٠٠٠٠ ح/ الآلات والمعدات

٢٠٠ ٠٠٠ ح/ الإستثمارات

٢٠٠٠٠ ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

٨٠٠٠٠ ح/ الإلتزامات

النقص في الأصول والزيادة في الإلتزامات

٢٠٠٠٠٠ ح/ الإحتياطي القانوني

٢٠٠٠٠٠ ح/ رأس مال الأسهم

٤٠٠ ٠٠٠ ح/ إعادة التقويم

إستخدام الإحتياطي القانوني في تغطية جزء من خسائر

اعادة التقويم وتخفيض رأس المال بالباقي

وتظهر قائمة المركز المالي للشركة بعد ذلك على النحو التالي :

شركة الصناعات الخفيفة

قائمة المركز المالي في ١٩٨٩/١٢/٣١

١٠٠ ٠٠٠	عقارات	٨٠٠ ٠٠٠	رأس المال (٨٠٠٠ سهم القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ جنيه)
٢٠٠ ٠٠٠	آلات ومعدات		
٢٥٠ ٠٠٠	بضاعة		
٢٠٠ ٠٠٠	مدينون (الصافي بعد المخصص)		
١٠٠ ٠٠٠	استثمارات		
٣٣٠ ٠٠٠	بنك	٣٨٠ ٠٠٠	التزامات
١ ١٨٠ ٠٠٠		١ ١٨٠ ٠٠٠	

ملاحظات :

(١) قيمة التخفيض في رأس المال:

خسائر إعادة التقويم - الإحتياطي القانوني

٤٠٠ ٠٠٠ - ٢٠٠ ٠٠٠ = ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه.

(٢) عدد الأسهم التى تم تخفيضها

قيمة التخفيض فى رأس المال + القيمة الإسمية للسهم

٢٠٠ ٠٠٠ + ١٠٠ = ٢٠٠٠ سهم.

(٣) عدد الأسهم الحالية بعد التخفيض

١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠ = ٨٠٠٠ سهم.

المبحث الثالث

المحاسبة عن التعديلات الأخرى فى رأس المال

هناك بعض التعديلات التى لا يترتب عليها تغيير فى قيمة رأس المال بالزيادة أو بالتخفيض وإنما يترتب عليها تغيير فى هيكل رأس المال . ونناقش فى هذا المبحث الموضوعات التالية:

أولا : إستهلاك رأس المال
ثانيا: تجزئة الأسهم.
ثالثا: عمليات أسهم الخزانة

أولا: إستهلاك رأس المال

طبقا للمادة ٣٥ من قانون الشركات يتم إستهلاك الأسهم بموجب نص فى نظام الشركة وفقاً لما حددته المواد من (١١٤) الى (١١٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

وتتلخص القواعد والإجراءات التى تتعلق باستهلاك الأسهم فيما يلى:

(١) يتم دفع قيمة الأسهم المستهلكة من الأرباح أو الإحتياطيات القابلة للتوزيع.
(٢) لا يترتب على إستهلاك الأسهم تخفيض رأس المال.
(٣) يتم إستهلاك الأسهم بإحدى الطريقتين التاليتين حسب ما يحدده نظام الشركة:

(أ) رد القيمة الإسمية للأسهم التى يتم إختيارها سنويا بطريقة القرعة حتى نهاية مدة الشركة.

(ب) رد جزء من القيمة الإسمية لجميع الأسهم سنويا، بحيث يتم الإستهلاك الكلى على المدى الزمنى الذى يحدده نظام الشركة.

(٤) يجب أن يتم الإستهلاك وأداء القيمة على وجه المساواة بالنسبة لكل نوع من أنواع الأسهم.

(٥) لا يترتب على إستهلاك رأس المال إنقطاع صلة المساهم بالشركة بل تصدر الشركة أسهم تمتع مقابل الأسهم التى تم إستهلاكها قبل إنقضاء أجل الشركة. ويكون لحامل سهم التمتع حصة فى الأرباح بالقدر المنصوص عليه فى نظام الشركة، ويجوز أن ينص فى النظام على إستحقاقه حصة فى ناتج التصفية بعد رد قيمة أسهم رأس المال الى أصحابها. ويكون لأسهم التمتع فيما عدا ما تقدم كافة الحقوق المقررة لأصحاب حملة أسهم رأس المال فى حدود ما ينص عليه نظام الشركة.

وتقضى المعالجة المحاسبية لإستهلاك رأس المال بما يلى:

أ- تسجيل قرار الجمعية العامة بإستهلاك رأس المال.

ب- تسجيل سداد قيمة الأسهم المستهلكة للمساهمين.

جـ- تجميد جزء من الأرباح المرحلة أو الإحتياطيات بما يعادل قيمة الأسهم التى تم إستهلاكها.

مثال رقم (٢٥):

الشركة المتحدة شركة مساهمة مصرية تعمل فى مجال إستغلال أحد الموارد الطبيعية ويتم إستهلاك رأس مالها على ٢٠ سنة وهى الفترة المتوقعة لإستنفاذ هذا المورد بواقع ٥٪ من عدد الأسهم، يتم بالقرعة فى كل سنة وإصدار أسهم تمتع بما يقابلها.

وفيما يلى قائمة مركز مالى مختصرة فى ١٩٨٩/١٢/٣١ قبل إجراء إستهلاك رأس المال لعام ١٩٨٩ مباشرة :

الشركة المتحدة

قائمة المركز المالي فى ١٩٨٩/١٢/٣١

أصول			خصوم
٧٠٠ ٠٠٠	أصول ثابتة	١ ٠٠٠ ٠٠٠	رأس المال (٢٠٠٠٠ سهم عادى، بقيمة إسمية ٥٠ جنيهاً للسهم).
٣٠٠ ٠٠٠	أصول متداولة (بخلاف البنك)	١٥٠ ٠٠٠	إحتياطى قانونى
٢٥٠ ٠٠٠	بنك	١٠٠ ٠٠٠	أرباح مرحلة
١٢٥٠٠٠٠		١٢٥٠٠٠٠	

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :-

(أ) تسجيل قرار إستهلاك ٥٪ من رأس المال:

٥٠ ٠٠٠   حـ/ رأس مال الأسهم

     ٥٠٠٠٠   حـ/المساهمين

(ب) سداد قيمة الأسهم المستهلكة:

٥٠٠٠٠   حـ/ المساهمين

     ٥٠٠٠٠   حـ/البنك

(جـ) تجميد جزء من الأرباح المرحلة وإصدار أسهم التمتع:

٥٠٠٠٠   حـ/ الأرباح المرحلة

     ٥٠٠٠٠   حـ/رأس مال الأسهم (تمتع)

وتظهر قائمة المركز المالى بعد إجراء إستهلاك رأس المال كما يلى:

الشركة المتحدة

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/١٢/٣١

أصول — خصوم

٧٠٠ ...	أصول ثابتة	١٠٠٠ ...	رأس المال (١٩٠٠٠سهم عادى ٥٠ جنيه للسهم ١٠٠٠سهم تمتع ٥٠ جنيه)
٣٠٠ ...	أصول متداولة (بخلاف البنك)		
٢٠٠ ...	البنك	١٥٠ ...	إحتياطى قانونى
		٥٠ ...	أرباح مرحلة
١٢٠٠ ...		١٢٠٠ ...	

ملاحظات :

(١) عدد الأسهم التى يتم إستهلاكها كل سنة:

٢٠٠٠٠ × ٥٪ = ١٠٠٠ سهم.

(٢) قيمة إستهلاك رأس المال سنويا

١٠٠٠×٥٠ (القيمة الإسمية للسهم) = ٥٠٠٠٠ جنيه.

مثال رقم (٢٦)

نفس المثال السابق بفرض أن نظام الشركة يقضى بإستهلاك رأس المال عن طريق رد ٥٪ من قيمة السهم سنويا للمساهمين.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى:

٥٠٠٠٠ حـ/ الأرباح المرحلة

٥٠٠٠٠ حـ/ البنـــك

رد ٥٪ من القيمة الأسمية لكل

سهم كإستهلاك سنوى لرأس المال.

وتظهر قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/١٩٨٩ كما يلى :-

الشركة المتحدة

قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/١٩٨٩

أصول خصوم

		١٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٧٠٠٠٠٠	أصول ثابتة		(٢٠٠٠٠سهم ، القيمة الإسمية ٥٠ ج للسهم سدد منها ٥٪ من القيمة الإسمية)
٢٥٠٠٠٠	أصول متداولة (بخلاف البنك)	١٥٠٠٠٠	إحتياطى قانونى
		٥٠٠٠٠	أرباح مرحلة
٢٠٠٠٠٠	البنك		
١٢٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠٠	

ملاحظات

(١) فى هذه الحالة يتم رد ٥٪ من القيمة الإسمية للسهم أى:

٥٠× ٥٪ = ٢,٥ جنيها سنويا

(٢) الإستهلاك السنوى لرأس المال= ٢٠٠٠٠ (سهم) ×٢,٥=٥٠٠٠٠ جنيها.

ثانيا: تجزئة الأسهم

تعتبر تجزئة الأسهم تعديلا فى هيكل رأس المال لا يترتب عليه زيادة أو تخفيض فى رأس المال. ويتم ذلك بإستبدال الأسهم المصدرة والمتداولة فى السوق بعدد

أكبر من الأسهم بقيمة اسمية أقل لكل سهم، وبالتالى فإن مجموع القيم الإسمية للأسهم الجديدة المجزئة يكون مساويا لمجموع القيم الإسمية للأسهم القديمة.

وبفرض أن رأس مال إحدى الشركات المساهمة قيمته ١٠٠٠٠٠٠ جنيها (٢٠٠٠٠ سهم، القيمة الإسمية للسهم ٥٠ جنيها)، وقد قررت الشركة تجزئة الأسهم بإصدار أسهم جديدة القيمة الإسمية لكل منها ١٠ جنيهات لتحل محل الأسهم الحالية.

وعلى ذلك فإن عدد الأسهم الجديدة المصدرة يتم تحديده على النحو التالى:

عدد الأسهم المصدرة لإستبدال سهم واحد قديم = ٥٠ ÷ ١٠ = ٥ أسهم.

عدد الأسهم المصدرة = ٢٠٠٠٠ × ٥ = ١٠٠٠٠٠ سهم.

أى أن رأس المال بعد تنفيذ التجزئة يتكون من ١٠٠٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيهات للسهم أى يساوى ١٠٠٠٠٠٠ جنيها وهو يعادل القيمة الإسمية للأسهم القديمة أيضا.

من العرض السابق يتضح أن عملية تجزئة الأسهم يترتب عليها:

(١) تخفيض القيمة الإسمية للسهم.

(٢) زيادة عدد الأسهم المصدرة والمتداولة فى السوق بنسبة تعادل مقلوب نسبة التخفيض فى القيمة الإسمية للسهم.

(٣) عدم التأثير على رأس مال الشركة أو حقوق المساهمين سواء بالزيادة أو النقص.

(٤) عدم التأثير على نسبة ملكية المساهمين فى رأس المال أو حقوق المساهمين.

(٥) عدم التأثير على مجموع عناصر قائمة المركز المالى للشركة.

وبطبيعة الحال فإن هناك العديد من الدوافع لتجزئة الأسهم. وقد تكون بعض هذه الدوافع يمثل رغبة قومية وإتجاه عام من جانب الدولة بتوسيع قاعدة التعامل فى

سوق الأوراق المالية وإتاحة الفرصة لصغار المستثمرين فى المشاركة فى عملية التنمية الإقتصادية وتنشيط سوق المال.

لذلك تلجأ بعض الدول الى تعديل قانونها للشركات بحيث يقضى بتخفيض القيمة الإسمية للأسهم أوإجبار الشركات على تجزئة أسهمها تحقيقا للأهداف السابقة.

وقد تكون بعض هذه الدوافع على مستوى الشركة حيث تجد الشركة أن القيمة السوقية لأسهمها فى السوق أصبحت مرتفعة جدا لدرجة تقلل من حجم التعامل فى أسهم الشركة فى البورصة نتيجة لعدم تمكن صغار المستثمرين من التعامل فيها لإرتفاع أسعارها، وبالتالى فإن تجزئة الأسهم يؤدى الى إنخفاض القيمة السوقية للسهم والتشجيع على التعامل فيها من جانب صغار المستثمرين. ويتضح من ذلك أن إدارة الشركة قد تلجأ الى تجزئة الأسهم إذا مارغبت فى زيادة قاعدة التعامل فى أسهم الشركة فى سوق الأوراق المالية دون حاجة الى إصدار أسهم جديدة تزيد من رأس المال.

المعالجة المحاسبية لتجزئة الأسهم:

كما سبق القول فإن تجزئة الأسهم لا يترتب عليها تغير رأس المال أو حقوق المساهمين أو عناصر المركز المالى، أى لا يترتب عليها عمليات مالية تستدعى إجراء قيود محاسبية فى الدفاتر المحاسبية. كل ما ينبغى تسجيله في الدفاتر هو تحديث دفتر أستاذ حملة الأسهم وسجل المساهمين بعدد الأسهم الجديدة وأرقام شهاداتها والقيمة الإسمية للسهم، وكذلك تعديل البيانات التفسيرية لرأس المال بحيث توضح القيمة الإسمية الجديدة للسهم وعدد الأسهم الحالية.

ثالثا : عمليات أسهم الخزانة

سبق أن تعرضنا فى المبحث السابق لأسهم الخزانة بإعتبارها وسيلة لتخفيض رأس المال، لذك سوف نستكمل مناقشتنا لأسهم الخزانة إذا قررت الشركة حيازتها لتحقيق بعض الأغراض الأخرى بخلاف تخفيض رأس المال.

وتتلخص هذه الأغراض فيما يلى:

(١) توزيع أسهم الخزانة كحوافز على العاملين بالشركة.

(٢) تخفيض عدد الأسهم المتداولة فى السوق مما يؤدى الى إقلال العرض فى مواجهة الطلب على أسهم الشركة، وبالتالى يزيد من نصيب السهم فى الربح وتوزيعات الأرباح والذى يؤدى بدوره الى تنشيط حركة أسهم الشركة وزيادة سعرها فى السوق.

(٣)إستخدامها فى شراء شركة أخرى.

وتقضى اللائحة التنفيذية لقانون الشركات (مادة ١٤٩) بعدم جواز الإحتفاظ بهذه الأسهم لأكثر من سنة ميلادية ويجب التصرف فيها خلال تلك المدة ، وفى خلال هذه الفترة لايكون لهذه الأسهم أية حقوق فى التصويت أو فى الأرباح.

كما تقضى المادة (١٥١) من اللائحة المذكورة بأنه فى حالة توزيع هذه الأسهم علي العاملين يتم تحديد الثمن على أساس متوسط سعر التعامل فى البورصة خلال الخمسة عشر يوما السابقة على اليوم الذى يقرر فيه العامل شراء نصيبه من الأسهم أو سعر شراء الشركة للأسهم أيهما أقل.

كما قضت المادة (١٥٢) أيضا بجواز تحصيل قيمة الأسهم المبيعة للعاملين بطريق الخصم من مرتباتهم على أقساط شهريه متساوية، كما يجوز للعاملين أن يطلبوا سداد قيمة هذه الأسهم من الأرباح المقررة لهم.

المعالجة المحاسبية لأسهم الخزانة:

يتم معالجة العمليات المتعلقة باسهم الخزانة بطريقتين هما :

(أ)طريقة التكلفة:

وتقضى بأن يتم تسجيل عمليات شراء و بيع أسهم الخزانة (التداول) بسعر التكلفة ، وإذا ترتب على ذلك أرباح يتم ترحيلها الى حساب خاص بذلك (حـ/ إحتياطى-أرباح أسهم الخزانة) حتى لا يتم توزيعه كأرباح لأن أرباح أسهم الخزانة غير قابلة للتوزيع، وإذا تحققت خسائر فإنه يتم تغطيتها من حساب إحتياطى -أرباح أسهم الخزانة (إن وجد) أو من حساب الأرباح المرحلة.

وتفضل طريقة التكلفة لسهولتها وعدم تعقدها كما أنها أكثرملاءمة إذا كان الهدف من حيازة أسهم الخزانة هو إعادة بيعها أو توزيعها على العاملين أوشراء شركة أخرى، أما إذا كان الغرض هو إعدام أسهم الخزانة وتخفيض رأس المال فإن هذه الطريقة أقل ملاءمة من الطريقة الثانية.

(ب)طريقة القيمة الإسمية:

وتقضى بأن يتم تسجيل عمليات شراء وبيع أسهم الخزانة (التداول) بسعر التكلفة. ويتم تسوية الفرق بين القيمة الإسمية وتكلفة الشراء بعد تحليله وفقا لعناصر حقوق الملكية من إحتياطى قانونى (مقابل علاوة الإصدار) ومن أرباح مرحلة من الأعوام السابقة.

وتعتبر هذه الطريقة أكثر دقة من الناحية الفنية حيث تميز بين العناصر المختلفة المكونة لحقوق الملكية (حقوق المساهمين) عند معالجة أسهم الخزانة إذ تفصل بين القيمة الإسمية لأسهم الخزانة وبين نصيبها فى الإحتياطى القانونى(إذا كان إصدار الأسهم الأصلية بعلاوة) وبين نصيبها فى الأرباح المرحلة.

ولايفضل إستخدام هذه الطريقة الا إذا كان الغرض من حيازة أسهم الخزانة هو إعدامها وتخفيض رأس المال بقيمتها. وفيما عدا ذلك لايفضل إستخدام هذه الطريقة لصعوبتها وتعقدها بالرغم من أنها الأفضل من الوجهة الفنية والنظرية البحتة.

لذلك سوف نكتفى بعرض مثال توضيحى بإستخدام طريقة التكلفة.

مثال رقم (٢٧):

فيما يلى بعض العمليات المتعلقة بأسهم الخزانة بشركة النصر للصناعات الخفيفة "إحدى شركات المساهمة المصرية" :

(١) فى أول يناير ١٩٨٩ اشترت ٣٠٠٠ سهم من أسهمها بمبلغ ٢٥ جنيها للسهم.

(٢) فى ١٥ مارس ١٩٨٩ باعت الشركة ٥٠٠ سهما من أسهم الخزانة بسعر ٢٨ جنيها للسهم.

(٣) فى أول مايو ١٩٨٩ باعت الشركة ١٠٠٠ سهما من أسهم الخزانة الى العاملين بها، وكان متوسط سعر التعامل فى البورصة لأسهم الشركة خلال الخمسة عشر يوما السابقة ٢٧ جنيها للسهم. وقد سدد العاملون القيمة على خمسة أقساط شهرية خصماً من مرتباتهم يبدأ القسط الأول من مرتبات شهر مايو ١٩٨٩.

(٤) فى ٢٠ يونيه ١٩٨٩ باعت الشركة ٢٠٠ سهما من أسهم الخزانة بسعر ٢٤ جنيها للسهم .

(٥)فى أول يوليو ١٩٨٩ باعت ٣٠٠ سهما من أسهم الخزانة للعاملين بالشركة وكان متوسط سعر التعامل فى البورصة لأسهم الشركة خلال الخمسة عشر يوما السابقة ٢٤ جنيها للسهم وقد سدد العاملون القيمة نقدا .

(٦)فى ١٥ أكتوبر تم بيع ٧٠٠ سهم من أسهم الخزانة بمبلغ ٢٢ جنيها للسهم.

(٧) فى آخر نوفمبر ١٩٨٩ تم إعدام أسهم الخزانة الباقية و تخفيض رأس المال بقيمتها.

وفيما يلى بعض البيانات المتعلقة بحقوق المساهمين كما تظهر فى قائمة المركز المالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١.

شركة النصر للصناعات الخفيفة

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١

خصوم		أصول
رأس المال	١ ٠٠٠ ٠٠٠	
(٥٠ ٠٠٠ سهم، القيمة الإسمية للسهم ٢٠ ج)		
إحتياطى قانونى	٢٠٠ ٠٠٠	
أرباح مرحلة	١٠٠ ٠٠٠	

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة وبيان أثر كل منها على حقوق الملكية (المساهمين) على النحو التالى :

(١) شراء ٣٠٠٠ سهم من أسهم الشركة بمبلغ ٢٥ جنيهاً للسهم :

٧٥ ٠٠٠ حـ/ أسهم الخزانـة ٨٩/١/١

٧٥ ٠٠٠ حـ/ البنـك

ويكون أثر ذلك على حقوق الملكية على النحو التالى :

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/١/١

خصوم		أصول
رأس المال	١ ٠٠٠ ٠٠٠	
(٥٠٠٠٠ سهم ، القيمة الإسمية للسهم ٢٠ج)		
إحتياطى قانونى	٢٠٠ ٠٠٠	
أرباح مرحلة	١٠٠ ٠٠٠	
	١٣٠٠ ٠٠٠	
- أسهم الخزانة(بالتكلفة)	٧٥٠٠٠	
مجموع حقوق الملكية	١٢٢٥٠٠٠	

(٢) بيع ٥٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٢٨ جنيها:

٨٩/٣/١٥

١٤٠٠٠ حـ/ البنك

١٢٥٠٠ حـ/ أسهم الخزانة

١٥٠٠ حـ/ إحتياطى أرباح أسهم الخزانة

بيع ٥٠٠ سهم بسعر ٢٨ جنيها واعتبار الفرق أرباح ترحل لحساب إحتياطى غير قابل للتوزيع

ويكون أثر ذلك علي حقوق الملكية على النحو التالى:

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/٣/١٥

أصول		خصوم
	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال (٥٠٠٠٠ سهم، القيمة الإسمية للسهم ٢٠ج).
	٢٠٠٠٠٠	إحتياطى قانونى
	١٥٠٠	احتياطى (أرباح أسهم الخزانة)
	١٠٠٠٠٠	أرباح مرحلة
	١٣٠١٥٠٠	
	٦٢٥٠٠	- أسهم الخزانة(بالتكلفة)
	١٢٣٩٠٠٠	مجموع حقوق الملكية

ويلاحظ أن الفرق بين سعر بيع الأسهم (٥٠٠×٢٨)وبين تكلفة شرائها (٥٠٠×٢٥) يعتبر ربحا غير قابل للتوزيع يرحل الى حساب إحتياطى خاص بأرباح أسهم الخزانة.

(٣) بيع الشركة ١٠٠٠ سهم من أسهم الخزانة للعاملين:

٢٥٠٠٠		حـ/ العاملون
	٢٥٠٠٠	حـ/ أسهم الخزانة

٨٩/٥/١

بيع ١٠٠٠ سهم للعاملين على أقساط.

ويلاحظ أنه تم حساب قيمة الأسهم المباعة للعاملين على أساس التكلفة (٢٥ جنيها للسهم)تطبيقا لأحكام اللائحة التنفيذية التى تقضى بأن إستخدام سعر التكلفة أو متوسط أسعار التعامل فى البورصة خلال الخمسة عشر يوما السابقة أيهما أقل. وحيث أن متوسط أسعار التعامل كانت ٢٧ جنيها للسهم فإن سعر التكلفة هو الأقل.

ويكون أثر ذلك على حقوق الملكية على النحو التالى:

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/٥/١

أصول		خصوم
٢٥٠٠٠ العاملون المستحق نظير اسهم الخزانة	١ ٠٠٠ ٠٠٠	رأس المال (٥٠٠٠٠ سهم ، القيمة الإسمية للسهم ٢٠ج)
	٢٠٠ ٠٠٠	إحتياطى قانونى
	١٥٠٠٠	احتياطى (أرباح أسهم الخزانة)
	١٠٠ ٠٠٠	أرباح مرحلة
	١٣٠١٥٠٠	
	٣٧٥٠٠	- أسهم الخزانة(بالتكلفة)
	١٢٦٤٠٠٠	مجموع حقوق الملكية

وبطبيعة الحال ففى نهاية شهر مايو يتم خصم القسط الأول لسداد ثمن بيع أسهم الخزانة من مرتبات العاملين .

ويكون القيد على النحو التالى:

٨٩/٥/٣٠

٥٠٠٠		حـ/ الأجور والمرتبات	
	٥٠٠٠	حـ/ العاملون	
		خصم القسط الأول من مرتبات العاملين	

ويتم تكرار هذا القيد فى نهاية كل شهر لمدة ٥ شهور حتى يتم سداد المستحق بالكامل.

(٤) بيع ٢٠٠ سهم من أسهم الخزانة بمبلغ ٢٤ جنيها للسهم.

٨٩/٦/٢٠

٤٨٠٠		حـ/البنـــك
٢٠٠		حـ/ خسائر بيع أسهم الخزانة
	٥٠٠٠	حـ/ أسهم الخزانة
		بيع أسهم الخزانة بخسارة
٢٠٠		حـ/ إحتياطى (أرباح أسهم الخزانة)
	٢٠٠	حـ/ خسائر بيع أسهم الخزانة
		تغطية الخسائر من حساب أرباح أسهم الخزانة السابق تحقيقها

ويكون تأثير ذلك على حقوق الملكية على النحو التالى:

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/٦/٣٠

أصول			خصوم
٢٠٠٠٠ العاملون المستحق نظير أسهم الخزانة	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال (٥٠٠٠٠ سهم،القيمة الإسمية للسهم ٢٠ج)
	٢٠٠٠٠٠	إحتياطى قانونى
	١٣٠٠	احتياطى (أرباح أسهم الخزانة)
	١٠٠٠٠٠	أرباح مرحلة
	١٣٠١٣٠٠	
	٣٢٥٠٠	- أسهم الخزانة(بالتكلفة)
	١٢٦٨٨٠٠	مجموع حقوق الملكية

(٥) بيع ٣٠٠ سهم من أسهم الخزانة للعاملين:

٧٢٠٠		حـ/البنك	٨٩/٧/١
٣٠٠		حـ/ خسائر بيع أسهم الخزانة	
	٧٥٠٠	حـ/أسهم الخزانة	
		بيع أسهم الخزانة للعاملين بخسارة	
٣٠٠		حـ/ إحتياطى (أرباح أسهم الخزانة)	
	٣٠٠	حـ/ خسائر بيع أسهم الخزانة	
		تغطية الخسائر من حساب أرباح أسهم الخزانة	

ويلاحظ أنه يتم حساب سعر بيع السهم للعاملين على أساس التكلفة (٢٥ جنيها)أو متوسط أسعار التعامل فى الخمسة عشر يوما السابقة (٢٤جنيها). أيهما أقل أى ٢٤ جنيها للسهم، وأعتبر الفرق خسارة تم تغطيتها من أرباح أسهم الخزانة السابقة.

ويكون تأثير ذلك على حقوق الملكية على النحو التالى :

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/٧/١

أصول		خصوم
	١ ٠٠٠ ٠٠٠	رأس المال
		(٥٠٠٠٠ سهم، القيمة الإسمية للسهم ٢٠ج)
١٥٠٠٠ العاملون		
(المستحق نظير أسهم الخزانة)	٢٠٠ ٠٠٠	إحتياطى قانونى
	١٠٠٠	احتياطى (أرباح أسهم الخزانة)
	١٠٠ ٠٠٠	أرباح مرحلة
	١٣٠١٠٠٠	
	٢٥٠٠٠	- أسهم الخزانة (بالتكلفة)
	١٢٧٦٠٠٠	مجموع حقوق الملكية

(٦) بيع ٧٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٢٢ جنيها للسهم :

١٥٤٠٠		حـ/ البنك	٨٩/١٠/١٥
٢١٠٠		حـ/ خسائر بيع أسهم الخزانة	
	١٧٥٠٠	حـ/ أسهم الخزانة	
		بيع أسهم الخزانة بخسارة	
١٠٠٠		حـ/ إحتياطى (أرباح أسهم الخزانة)	
١١٠٠		حـ/ أرباح مرحلة	
	٢١٠٠	حـ/خسائر بيع أسهم الخزانة	
		تغطية جزء من الخسارة من أرباح أسهم الخزانة فى السنوات السابقة والباقى من الأرباح المرحلة	

ويلاحظ أن الخسارة (٢١٠٠جنيها) أكثر من رصيد إحتياطى (أرباح أسهم الخزانة) وقدره ١٠٠٠ جنيه، لذلك يتم إستخدام رصيد الإحتياطى بالكامل وتغطية الباقى وقدره (٢١٠٠-١٠٠٠)= ١١٠٠ جنيه من حساب الأرباح المرحلة.

ويكون تأثير ذلك على حقوق الملكية على النحو التالى:

قائمة المركز المالى فى ١٥/١٠/١٩٨٩

أصول		خصوم
	١ ٠٠٠ ٠٠٠	رأس المال
		(٥٠٠٠٠ سهم، بقيمه اسميه للسهم ٢٠ج)
	٢٠٠ ٠٠٠	إحتياطى قانونى
	٩٨٩٠٠	أرباح مرحلة
	١٢٩٨٩٠٠	
	٧٥٠٠	- أسهم الخزانة(بالتكلفة)
	١ ٢٩١ ٤٠٠	مجموع حقوق الملكية

(٧) إعدام أسهم الخزانة الباقية أور تخفيض رأس المال بقيمتها:

عدد الأسهم الباقية التى تم إعدامها ٣٠/١١/٨٩

= ٣٠٠٠ - (٥٠٠+١٠٠٠+٢٠٠+٣٠٠+٧٠٠)

= ٣٠٠٠-٢٧٠٠= ٣٠٠ سهم

٦٠٠٠ حـ/ رأس مال الأسهم

٦٠٠٠ حـ/ المساهمين

إثبات قرار تخفيض رأس المال

٦٠٠٠   حـ/ المساهمين

١٥٠٠   حـ/ خسائر أسهم الخزانة

         ٧٥٠٠   حـ/ أسهم الخزانـة

التأشير على شهادات أسهم الخزانة بالإلغاء

وتخفيض رأس المال بقيمتها

١٥٠٠   حـ/ الأرباح المرحلة

         ١٥٠٠   حـ/ خسائر أسهم الخزانة

تغطية خسائر أسهم الخزانة من الأرباح المرحلة

ويكون أثر ذلك على حقوق الملكية على النحو التالي:

قائمة المركز المالي في ١٩٨٩/١١/٣٠

أصول		خصوم
	٩٩٤ ٠٠٠	رأس المال
		(٤٩٧٠٠) سهم،القيمةالإسمية للسهم ٢٠ج)
	٢٠٠ ٠٠٠	إحتياطي قانوني
	٩٧٤٠٠	الأربـاح المرحلـة
	١٢٩١٤٠٠	مجموع حقوق الملكيـة

الفصل الخامس

المحاسبـة عـن الأمـوال المقترضـة

مقدمة :

تعتمد الشركات المساهمة فى الحصول على الأموال اللازمة لممارسة نشاطها على مصدرين أساسين هما:

(١) المصادر الداخلية، وتتضمن رأس المال المدفوع والإحتياطات والأرباح المرحلة من الأعوام السابقة.

(٢) المصادر الخارجية ، وتتضمن الإقتراض من الغير.

وقد سبق أن تعرضنا للمحاسبة عن المصادر الداخلية للتمويل، وفى هذا الفصل سوف نتعرض للمصادر الخارجية.

وينقسم هذ الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول : مصادر التمويل الخارجية.
المبحث الثانى : طبيعة قرض السندات .
المبحث الثالث : المحاسبة عن إصدار قرض السندات.
المبحث الرابع : المحاسبة عن فائدة السندات.
المبحث الخامس: المحاسبة عن سداد قرض السندات.

المبحث الأول

مصــادر التمويــل الخارجيـــة

تعتمد الشركات بصفة عامة والشركات المساهمة بصفة خاصة على مصادر خارجية لتدبير الإحتياجات المالية اللازمة لسير العمل ومواجهة التوسعات فى أعمال الشركة.

وتتمثل المصادر الخارجية للتمويل فى:

(١) الإقتراض قصير الأجل.

(٢) الإقتراض طويل الأجل.

ولاتختلف طبيعة الإقتراض سواء كان قصير الأجل أو طويل الأجل والمعالجة المحاسبية للأحداث المالية المرتبطة بعملية الإقتراض عما سبق دراسته فى أصول ومبادئ المحاسبة، بإستثناء أن أحد أشكال الإقتراض فى شركات المساهمة يتمثل فى إصدار قروض السندات التى تتطلب بعض الإجراءات والقواعد التى نظمها قانون الشركات ولائحته التنفيذية.

المفاضلة بين زيادة رأس المال والإقتراض من الغير:

عندما تواجه الشركة إصدار قرار يتعلق بتدبير إحتياجات مالية طويلة الأجل، فإنها عادة ماتفاضل بين كل من اللجوء الى زيادة رأس المال والحصول على تلك الإحتياجات من المساهمين أو الإقتراض والحصول على تلك الإحتياجات من المقرضين والدائنين.

وتفضل الشركة اللجوء الى الإقتراض إذا كانت تكلفة الإقتراض (الفائدة على الأموال المقترضة) تقل عن العائد المتوقع من إستثمار الأموال المقترضة فى عمليات الشركة، بمعنى أن معدل العائد على إستثمار الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الحصول عليها مما يترتب عليه زيادة العائد على رأس المال.

ويطلق على هذه العملية إصطلاح **Financial Leverage** أو المتاجرة بالملكية **Trading on the Equity** حيث يقوم الملاك أو أصحاب المشروع بإقتراض أموال من الغير وخاصة الإقتراض طويل الأجل وإستثمار تلك الأموال فى الشركة، أى أن هيكل رأس مال الشركة يتضمن رأس مال مقترض بجانب رأس المال المملوك.

وهذه المتاجرة تكون مربحة للشركة إذا كان العائد من إستثمار الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الحصول على هذه الأموال. ويدخل فى إعتبار حساب تكلفة الحصول على تلك الأموال المقترضة عامل الخفض فى الضريبة على الأرباح التى تدفعها الشركة الذى يترتب على إنخفاض الوعاء الضريبى بقيمة الفائدة على الأموال المقترضة نظرا لأنها من العناصر التى تخصم قبل الوصول الى الوعاء الضريبى. وهذا العامل مهم جدا، فعلى العكس من ذلك فإن توزيعات الأرباح عن رأس المال المملوك ليست من بين العناصر التى تخصم قبل التوصل الي الوعاء الضريبى بإعتبارها توزيعا للربح وليس تكليفا عليه.

ولتوضيح ذلك نورد المثال التالى الذى يوضح الأساس الذى تعتمد عليه الشركة فى إتخاذ قرار تدبير الأموال عن طريق الإقتراض من الغير .

مثال (٢٨)

شركة الإتحاد المصرية شركة مساهمة مصرية تبلغ قيمة أصولها ٢ مليون جنيه تم تمويلها من مصادر داخلية وليس هناك قروض من الغير وتبلغ أرباحها فى المتوسط ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه قبل إحتساب الضرائب على الدخل.

وتعتزم الشركة إجراء بعض التوسعات والإضافات التى تتطلب أموالا إضافية قدرها ٤٠٠٠٠٠ جنيه ويقدر العائد على الإستثمار المتوقع لإستخدام تلك الأموال ١٢٪ سنويا.

وتواجه الشركة المفاضلة بين البديلين التاليين:

(أ) زيادة رأس مال الشركة من ١٠٠٠٠ سهم الى ١٢٠٠٠ سهم لتدبير الأموال الإضافية.

(ب) إقتراض الأموال الإضافية بمعدل فائدة ٩٪ سنويا.

فإذا كان معدل الضريبة على الدخل ٤٠٪ فإن قرار الإختيار بين الإقتراض وبين إصدار أسهم إضافية يتم على الأساس التالى:

	البديل الأول	البديل الثانى
متوسط الأرباح الحالية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
الأرباح المتوقعة من إستثمار الأموال الإضافية (٤٠٠٠٠٠ × ١٢ر.)	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
صافى الربح قبل الفوائد والضرائب	٢٤٨٠٠٠	٢٤٨٠٠٠
الفائدة على الأموال المقترضة (٤٠٠٠٠٠×٠٩ر.)	ــــــ	٣٦٠٠٠
صافى الربح قبل الضرائب	٢٤٨٠٠٠	٢١٢٠٠٠
الضريبة على الأرباح ٤٠٪	٩٩٢٠٠	٨٤٨٠٠
صافى الربح	١٤٨٨٠٠	١٢٧٢٠٠
عدد الأسهم المصدرة	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠
نصيب السهم فى الربح (١٤٨٨٠٠ ÷ ١٢٠٠٠)	١٢ر٤٠٠	
نصيب السهم فى الربح (١٢٧٢٠٠ ÷ ١٠٠٠٠)		١٢ر٧٢٠

ويتضح من الجدول السابق أن لجوء الشركة الى الإقتراض سوف يزيد من العائد على السهم بمبلغ ٣٢ قرشا لكل سهم (١٢.٧٢٠-١٢.٤٠٠)، وذلك نتيجة لإنخفاض تكلفة الإقتراض عن عائد الإستثمار على الأموال المقترضة.

المبحث الثاني

طبيعـة قـرض السنـــدات

من بين ما يميز شركات المساهمة لجوئها الى الجمهور وإصدار ما يسمى بقرض السندات.والسندات عبارة عن قرض يتم تقسيمه الى أجزاء صغيرة يطلق على كل منها لفظ "سند" ويتم بيع هذه السندات للجمهور كما يتم بيع الأسهم والتى سبق أن أوضحناها .

ويعرف السند بأنه تعهد بسداد مبلغ محدد من المال (قيمة الإستحقاق) فى تاريخ معين (تاريخ الإستحقاق) وذلك مع دفع الفوائد الدورية كنسبة مئوية من القيمة الإسمية للسند.

وتعتبر السندات أحد أشكال الأوراق المالية التى تصدرها شركات المساهمة بجانب الأسهم وحصص التأسيس وحصص الأرباح، وهناك أوجه تشابه وأوجه إختلاف بين السهم والسند. وتتلخص أوجه التشابه بين الاثنين فيما يلى:

(١) كلاهما يعتبر ورقة مالية.

(٢) قابلية كل منهما للتداول.

(٣) يحقق كل منهما إيرادا دوريا(الفائدة بالنسبة للسند والربح بالنسبة للسهم).

(٤) كلاهما يعتبر مصدرا من مصادر التمويل.

إلا أن أوجه الإختلاف عديدة وجوهرية ونلخصها فى الشكل رقم (٧) على النحو التالى:

أوجه الخلاف	السهم	السند
(١) الطبيعة القانونية	جزء من رأس المال (حصة في رأس المال)	جزء من قرض (دين على الشركة)
(٢) العائد الدورى	غير محدد ويتغير بتغير الأرباح وسياسة توزيعها	محدد وثابت كنسبة مئوية من قيمة السند
(٣) أولوية الحصول على العائد.	بعد دفع فائدة السندات وإذا وجدت أرباح.	تدفع فائدته قبل توزيع أية أرباح ،وحقه ثابت حتى ولو لم تكن هناك أرباح.
(٤) التكييف المحاسبى والضريبى للعائد	توزيعاً للربح إذا وجد ولا يخصم من الوعاء الضريبى.	تكليفاً على الربح وتخصم الفائدة قبل الوصول الى الوعاء الضريبى وصافى الربح.
(٥) ادارة الشركة	لحامل السهم حق التدخل فى الإدارة من خلال حقه فى الحضور والتصويت فى الجمعية العامة .	لايحق لحامله التدخل فى ادارة الشركة أو حضور الجمعية العامة.
(٦) استرداد القيمة	لاترد قيمة السهم طالما أن الشركة قائمة بإستثناء حالة استهلاك رأس المال.	ترد قيمته فى تاريخ معين هو تاريخ الإستحقاق
(٧) العلاقة بعد رد القيمة	تظل العلاقة قائمة فى حالة إستهلاك الأسهم فى صورة أسهم تمتع لها نصيب فى الأرباح	تنقطع العلاقة تماماً بين حامل السند والشركة
(٨)مستوى الضمان	ضمان عام على الأصول ولايحصل حامل السهم على نصيب فى التصفية الا بعد سداد الديون.	قد يكون للسند ضمان على بعض الأصول (أوضماناً عاما) ويحصل حامل السند على حقه عند التصفية قبل حامل السهم.
(٩) التنظيم والتمثيل الجماعى	الجمعية العامة	جماعة حملة السندات ، ولمثل هذه الجماعة حق حضور الجمعية العامة دون حق التدخل فى الإدارة أو التصويت.

شكل رقم (٧)

أوجه الإختلاف بين السهم والسند

القواعد والإجراءات القانونية:

تنظم اللائحة التنفيذية لقانون الشركات العمليات المتعلقة بالسندات فى موادها ١٥٩ الى ١٨٥. وتتلخص أهم هذه القواعد والإجراءات فيما يلى:

(١) تصدر الشركة السندات فى شكل شهادات إسمية بقيمة موحده قابلة للتداول ، وتمثل السندات من ذات الإصدار الواحد حقوقا متساوية لحامليها فى مواجهة الشركة.

(٢) تصدر السندات بقرار من الجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة.

(٣) لا يجوز للشركة إصدار سندات إلا بعد أداء رأس المال المصدر بالكامل، ويجوز ذلك فى حالات إستثنائية نصت عليها اللائحة فى المادة رقم (١٦٣).

(٤) لا يجوز أن تتجاوز قيمة السندات السابقة التى أصدرتها الشركة والمتداولة فى أيدى الجمهور- مضافا اليها الإصدار المقترح للسندات الجديدة - عن صافى أصول الشركة وقت الإصدار الا بقرار من الوزير.

(٥) فى حالة إصدار سندات قابلة للتحويل الى أسهم يجب ألا يقل سعر إصدار السند عن القيمة الإسمية للسهم.

(٦)ألا تتجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل الى أسهم بالإضافة الى قيمة أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به.

(٧) يكون للأسهم التى يحصل عليها حملة السندات فى حالة إبدائهم الرغبة فى التحويل، حقوق فى الأرباح المدفوعة عن السنة المالية التى تم فيها التحويل.

(٨) يجب أن يرفق بنشرة الإكتتاب العام فى السندات نسخة من آخر ميزانية للشركة وتقرير عن نشاطها فى السنة الأخيرة.

(٩) إذا لم تتم تغطية جميع السندات المطروحة للإكتتاب خلال المدة المقررة أو أية مدة أخرى يتقرر مد الإكتتاب اليها ، يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر الإكتفاء بإصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات والغاء الباقى.

(١٠) تتكون جماعة حملة السندات وفقا لمجموعة من الإشتراطات التى حددها قانون الشركات ولائحته التنفيذية، ويكون غرض هذه الجماعة حماية المصالح المشتركة لحملة السندات والمحافظة على حقوقهم، ويكون لهذه المجموعة ممثل قانونى من بين أعضائها يتم إختياره بالأغلبية المطلقة للأعضاء، ويكون له حق حضور الجمعية العامة وليس له حق المشاركة فى الإدارة أو التصويت فى الجمعية العامة.

أنواع السندات:

تختلف أنواع السندات التى تصدرها الشركات المساهمة من نواحى عديدة، ويمكن عرض أهم أنواع السندات وأكثرها شيوعا فى المجموعات التالية:

أولا: من حيث طبيعة الملكية

تنقسم السندات من هذه الزاوية الى :

(أ) سندات إسمية:

وهى السندات التى تسجل بإسم صاحبها ولا يتم نقل ملكيتها الا بعد التنازل عنها كتابة وبعد موافقة الشركة والتأشير بذلك فى سجلاتها. وقد أوجب المشرع أن تكون السندات التى تصدرها الشركات المساهمة إسمية.

(ب) سندات لحاملها:

لا تحمل إسم صاحبها، وتعتبر حيازتها سند ملكيتها، ويتم نقل ملكيتها بتسليمها من يد الى أخرى، كما أن صرف الفائدة بإمتلاك الكوبون المرفق بالسند كما تعتبر حيازتها سند استرداد قيمتها.

ثانيا: من حيث طريقة السداد:

تنقسم السندات من هذه الزاوية الى:

(أ) سندات ترد نقدا:

وهى السندات التى ترد قيمتها نقدا فى تاريخ الإستحقاق.

(ب) سندات ترد عيناً:

وهى السندات التى ترد قيمتها فى تاريخ الإستحقاق بتنازل الشركة عن أصل من أصولها أو تقديم بعض منتجاتها سداداً لقيمة الإستحقاق.

(جـ) سندات قابلة التحويل الى أسهم:

وهى السندات التى يكون لحاملها الحق فى تحويلها الى أسهم وفى هذه الحالة يتحول حامل السند الى مساهم. وقد إشترط القانون بعض القواعد والإجراءات المتعلقة بذلك وقد سبق ذكرها.

ثالثا: من حيث ضمان قرض السندات:

تنقسم السندات من هذه الزاوية الى:

(أ) سندات بدون رهن:

وهى السندات التى تصدر بدون تحديد أصول معينة كرهن لها، وليس لحملة هذه السندات سوى الضمان العادى كباقى الدائنين وهو الضمان العام على جميع الأصول.

(ب) سندات مضمونة برهن:

وهى السندات التى تصدر بضمان خاص على بعض أصول الشركة كالمبانى أو الأراضى أو غير ذلك من الضمانات أو الكفالات.

رابعا: من حيث توقيت السداد أو الرد:

تنقسم السندات من هذه الزاوية الى:

(أ) سندات ترد مرة واحدة فى تاريخ الإستحقاق :

أى يتم سداد قيمة السندات فى تاريخ معين (تاريخ الإستحاق) دفعة واحدة أى كامل القيمة مرة واحدة.

(ب) سندات ترد على دفعات:

أى يتم رد قيمتها على دفعات فى تواريخ محددة بحيث يتم إستهلاك قيمة السندات بالكامل مع نهاية المدة المحددة لذلك.

(حـ) سندات ترد عند الطلب:

وهى السندات التى تصدر ويكون للشركة المساهمة الحق فى ردها عند ما تبدى رغبتها فى سدادها.

خامسا: من حيث نوع العائد:

تنقسم السندات من هذه الزاوية الى:

(أ) سندات ذات عائد دورى ثابت:

وهى السندات التى تصدرها الشركة المساهمة بمعدل فائدة سنوى ثابت لا يتغير بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة.

(ب) سندات ذات عائد دورى متغير :

وهى السندات الى تصدرها الشركة المساهمة ويتكون عائدها من جزئين، الأول ثابت كنسبة مئوية سنوية، والثانى متغير يتوقف على ما تحققه الشركة من أرباح، أى يكون لهذه السندات حق المشاركة فى جزء من الأرباح فى أحوال معينة.

المبحث الثالث

المحاسبة عن إصدار قرض السندات

التعريف ببعض المصطلحات:

قبل التعرض للمعالجة المحاسبية لإصدار السندات والإكتتاب فيها، نوردبعض المصطلحات التى تستخدم فى هذا المجال ومن أهمها:

(١) القيمة الإسمية للسند:

وهى القيمة المكتوبة على وجه شهادة السند، وتمثل المبلغ الذى ستدفعه الشركة لحامل السند فى تاريخ الإستحقاق، أى تمثل قيمة الإستحقاق.

(٢) سعر إصدار (بيع) السند:

وهو السعر الذى تطلبه الشركة ثمنا للسند عند إصداره ويتم تحصيله من المكتتبين فى السندات. وقد يتم إصدار السندات على النحو التالى:

(أ) بالقيمة الإسمية ، حيث يكون سعر إصدار السند مساويا لقيمته الاسمية.

(ب) بعلاوة إصدار، حيث يكون سعر إصدار السند أكبر من قيمته الإسمية ويسمى هذا الفرق بعلاوة الإصدار ويرجع السبب فى ذلك الى أن معدل الفائدة الذى أصدرت به السندات أعلى من معدل الفائدة السائد فى السوق.

(جـ) بخصم إصدار ، حيث يكون سعر إصدار السند أقل من قيمته الإسمية، ويسمى هذا الفرق بخصم الإصدار. ويرجع السبب فى ذلك الى أن معدل الفائدة الذى أصدرت به السندات أقل من معدل الفائدة السائد فى السوق.

(٣)الفوائد السنوية:

تحسب الفوائد على أساس نسبة مئوية محددة من القيمة الإسمية للسند. وعادة يتم تحديد هذه النسبة على أساس سنوى.

(٤) تاريخ دفع الفوائد:

وهو التاريخ الذى يجب فيه على الشركة دفع قيمة الفائدة. وبالرغم من أن معدل الفائدة سنوى الا أن دفع الفائدة قد يكون نصف سنوى أو ربع سنوى ...الخ.

(٥)تاريخ الإستحقاق:

وهو التاريخ الذى يجب أن ترد فيه قيمة السندات ، وقد يكون رد السندات دفعة واحدة أو على دفعات.

المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والإكتتاب فيها:

بصفة عامة لاتختلف القيود المحاسبية الخاصة بتسجيل عملية إصدار السندات والاكتتاب فيها عن تلك التى سبق عرضها بالنسبة لإصدار الأسهم والإكتتاب فيها، الا فيما يتعلق بمسميات الحسابات وبعض الأمور المتعلقة بطبيعة السندات.

وتستخدم مجموعة من الحسابات لإثبات العمليات المتعلقة بالسندات من أهمها:

١- حـ/ قرض السندات:

ويمثل هذا الحساب قيمة السندات التى تم إصدارها والإكتتاب فيها والتى تتداول فى أيدى الجمهور.

٢- ح/ إكتتابات تحت التحصيل- سندات:

ويمثل هذا الحساب القيمة المطلوب دفعها من المكتتبين فى السندات حيث يجعل مدينا بها، وما تم تحصيله حيث يجعل دائنا به. ويبين رصيده المبالغ (قيمة الأقساط) المستحقة عليهم. ويستخدم هذا الحساب إذا كان سداد قيمة السندات دفعة واحدة بالكامل.

٣- ح/ سندات مكتتب فيها:

وهو حساب وسيط يستخدم عند تلقى الإكتتابات حيث يجعل دائنا ويتم تسويته وإقفاله عند إصدار شهادات السندات بجعله مدينا.

٤- ح/ البنك -إكتتاب سندات:

وهو حساب مقيد تودع فيه المبالغ المحصلة من المكتتبين فى السندات ويجعل مدينا بها، ويتم تحويله الى حساب بنك-جارى بعد إصدار شهادات السندات بجعله دائنا.

٥- ح/ علاوة إصدار السندات:

يستخدم هذا الحساب لمعالجة علاوة إصدار السندات حيث يجعل دائنا بالزيادة فى سعر إصدار السندات عن قيمتها الإسمية. ويتم تسوية جزء من هذه العلاوة بجعله مدينا عند إستحقاق فائدة السندات حتى يتم إقفاله تماما مع حلول تاريخ الإستحقاق.

٦- ح/ خصم إصدار السندات

يستخدم هذا الحساب لمعالجة خصم إصدار السندات حيث يجعل مدينا بالنقص فى سعر إصدار السندات عن قيمتها الإسمية. ويتم تسوية جزء من هذا الخصم بجعله دائنا عند إستحقاق فائدة السندات حيث يتم إقفاله تماما مع حلول تاريخ الإستحقاق.

ولتغطية المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والإكتتاب فيها نتعرض للحالات التالية:-

أولاً : إصدار السندات بالقيمة الإسمية
ثانيا : إصدار السندات بعلاوة إصدار
ثالثا : إصدار السندات بخصم إصدار

وفى جميع الحالات السابقة، فقد يتم:-

(١) تحصيل قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة.
(٢) تحصيل قيمة السندات على أقساط.

كما أنه عند طرح السندات للإكتتاب العام فقد تواجه الشركة الحالات التالية:

(أ) تساوى عدد السندات المكتتب فيها مع عدد السندات المصدرة.
(ب) تجاوز عدد السندات المكتتب فيها عدد السندات المصدرة.
(جـ) قلة عدد السندات المكتتب فيها عن عدد السندات المصدرة.

أولاً: إصدار السندات بالقيمة الإسمية

يتم إصدار السندات فى هذه الحالة بسعر إصدار يعادل القيمة الإسمية دون زيادة أو نقص، ويرجع السبب فى ذلك الى أن سعر فائدة السندات مساو تقريبا لسعر الفائدة فى السوق.

(١) تحصيل قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة:

يتم طلب الشركة لقيمة السندات بالكامل إذا كانت فى حاجة عاجلة لإجمالى قيمة قرض السندات لتدبير إحتياجاتها المالية.

مثال رقم (٢٩):

فى أول يناير ١٩٩٠ أصدرت شركة الدلتا للمقاولات سندات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيهاً (٥٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسند) تسدد بعد أربعة سنوات بفائدة سنوية ١٠٪ وقد تم إصدار السندات بسعر ١٠٠ جنيه، وقد تم الإكتتاب فى جميع السندات وتم تحصيل القيمة بالكامل ودفعة واحدة، وتم إصدار شهادات السندات فى ١٥/١/١٩٩٠.

وتكون القيود اللازمة لتسجيل عملية الإصدار والإكتتاب على النحو التالى:

٥٠٠٠٠٠		ح/ البنك -إكتتاب سندات	٩٠/١/١
	٥٠٠٠٠٠	ح/ سندات مكتتب فيها	
		الإكتتاب فى ٥٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيهاً	
٥٠٠٠٠٠		ح/ سندات مكتتب فيها	٩٠/١/١٥
	٥٠٠٠٠٠	ح/قرض السندات	
		إصدار شهادات السندات	
٥٠٠٠٠٠		ح/ بنك -جارى	٩٠/١/١٥
	٥٠٠٠٠٠	ح/ بنك-إكتتاب سندات	
		تحويل حساب البنك المقيد الى حساب جارى	

(٢) تحصيل قيمة السندات على دفعات (أقساط):

إذا لم تكن الشركة فى حاجة الى قيمة السندات بالكامل فى الوقت الحالى فإنها قد تطلب من المكتتبين سداد القيمة على أقساط، القسط الأول مع الإكتتاب والثانى مع التخصيص والثالث وهكذا...

مثال رقم (٣٠)

بفرض أنه فى المثال السابق طرحت السندات للإكتتاب العام على أن يتم تحصيل قيمة السندات على النحو التالى:

٥٠ جنيه عند الإكتتاب	الفترة من ١/١ الى ١/١٥
٣٠ جنيه عند التخصيص	الفترة من ٣/١ الى ٣/٣٠
٢٠ جنيه قسط أخير	الفترة من ٦/١ الى ٦/٣٠

وقد تم الإكتتاب فى نفس عدد السندات المصدرة (٥٠٠٠ سند)، وفى ١٩٩٠/٧/١ تم إصدار شهادات السندات.

وتكون قيود اليومية على النحو التالى:

٥٠٠٠٠٠		حـ/ إكتتابات تحت التحصيل -سندات	٩٠/١/١
	٥٠٠٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها	
		القيمة المطلوب تحصيلها من المكتتبين	
٢٥٠٠٠٠		حـ/ البنك-إكتتاب سندات	٩٠/١/١٥
	٢٥٠٠٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل - سندات	
		تحصيل قسط الإكتتاب وقدره ٥٠ جنيها عن ٥٠٠٠ سهم	
١٥٠٠٠٠		حـ/ البنك -إكتتاب سندات	٩٠/٣/٣٠
	١٥٠٠٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل -سندات	
		تحصيل قسط التخصيص وقدره ٣٠ جنيه عن ٥٠٠٠ سند	
١٠٠٠٠٠		حـ/ البنك -إكتتاب سندات	٩٠/٦/٣٠
	١٠٠٠٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل-سندات	
		تحصيل القسط الأخير وقدره ٢٠ جنيها عن ٥٠٠٠ سند.	

٥٠٠٠٠٠ ح/ سندات مكتتب فيها ٩٠/٧/١

٥٠٠٠٠٠ ح/ قرض السندات

إصدار شهادات السندات

٥٠٠٠٠ ح/ بنك - جاري ٩٠/٧/١

٥٠٠٠٠ ح/ بنك -إكتتاب سندات

تحويل حساب البنك المقيد الى حساب جارى

(٣) تجاوز عدد السندات المكتتب فيها عدد السندات المصدرة:

إذا تم الإكتتاب فى عدد أكبر من السندات عن العدد الذى تم إصداره ، فإنه يتم تخصيص عدد السندات المصدرة للمكتتبين وفقا لنسبة التخصيص كما سبق بيانه عند الحديث عن تجاوز الاكتتاب فى الأسهم المصدرة.

ويتم رد المبالغ التى تم تحصيلها بالزيادة عن قسط الإكتتاب للمكتتبين أو إستخدامها (وهو الشائع) فى سداد جزء من قسط التخصيص أو الأقساط التالية.

مثال رقم (٣١)

بفرض أنه فى المثال السابق تم الإكتتاب فى ٦٠٠٠ سند، وتم التخصيص على أساس نسبى بين المكتتبين وإستخدمت الزيادة فى سداد جزء من الأقساط التالية :

وتكون القيود على النحو التالى:

٥٠٠٠٠ ح/ إكتتابات تحت التحصيل- سندات ٩٠/١/١

٥٠٠٠٠ ح/ سندات مكتتب فيها

القيمة المطلوب تحصيلها من المكتتبين

٣٠٠٠٠٠ ح/ بنك - اكتتاب سندات ٩٠/١/١٥

٣٠٠٠٠٠ ح/ إكتتابات تحت التحصيل - سندات

تحصيل قسط الإكتتاب ٥٠ جنيهاً عن ٦٠٠٠ سند

١٠٠٠٠٠ ح/ البنك - إكتتاب سندات ٩٠/٣/٣٠

١٠٠٠٠٠ ح/ إكتتابات تحت التحصيل - سندات

تحصيل المستحق عن قسط التخصيص بعد استخدام
الزيادة المدفوعة فى قسط الإكتتاب

١٠٠٠٠٠ ح/ البنك - إكتتاب سندات ٩٠/٦/٣٠

١٠٠٠٠٠ ح/ إكتتابات تحت التحصيل - سندات

تحصيل القسط الأخير وقدره ٢٠ جنيهاً عن ٥٠٠٠ سند

٥٠٠٠٠٠ ح/ سندات مكتتب فيها ٩٠/٧/١

٥٠٠٠٠٠ ح/ قرض السندات

إصدار شهادات السندات

٥٠٠٠٠٠ ح/ بنك - جارى ٩٠/٧/١

٥٠٠٠٠٠ ح/بنك - اكتتاب سندات

تحويل حساب البنك المقيد لحساب جارى

ملاحظات :

(١) تم الإكتتاب فى ٦٠٠٠ سند، لذلك يتم التخصيص بنسبة ٥ :٦ أى أن المكتتب فى ٦ سندات يخصص له ٥ سندات.

(٢) المبالغ المدفوعة بالزيادة عن قسط الإكتتاب (٦٠٠٠ × ٥٠) - (٥٠٠٠ × ٥٠) أى تساوى ٥٠٠٠٠ جنيهاً تستخدم فى سداد جزء من قسط التخصيص.

(٣)المحصل عن قسط التخصيص (٥٠٠٠ × ٣٠)-٥٠٠٠٠= ١٠٠٠٠٠ج.

(٤) قلة عدد السندات المكتتب فيها عن السندات المصدرة:

إذا انتهت الفترة المحددة للإكتتاب ولم يتم الاكتتاب في السندات بالكامل فإنه يجوز تجديد الفترة الى فترة أو فترات أخرى. وإذا انتهت تلك الفترات ومازال عدد السندات المكتتب فيها أقل من عدد السندات المصدرة فإنه يجوز الإكتفاء بما تم الإكتتاب فيه .

مثال رقم (٣٢) :

بفرض أنه فى المثال رقم (٣٠) تم الإكتتاب فى عدد أقل من عدد السندات المصدرة وتم تجديد الفترة، وقد بلغ عدد السندات المكتتب فيها بعد استنفاذ مرات التجديد ٤٥٠٠ سند، وقررت الشركه الاكتفاء بهذا العدد من السندات.

تكون قيود اليومية على النحو التالي :

٥٠٠٠٠٠		حـ / إكتتابات تحت التحصيل - سندات	٩٠/١/١
	٥٠٠٠٠٠	حـ / سندات مكتتب فيها	
		القيمة المطلوب تحصيلها من المكتتبين	
٢٢٥٠٠٠		حـ/ البنك - إكتتاب سندات	٩٠/١/١٥
	٢٢٥٠٠٠	حـ/إكتتابات تحت التحصيل - سندات	
		تحصيل قسط الاكتتاب فى ٤٥٠٠ سند	
٥٠٠٠٠		حـ/ سندات مكتتب فيها	٩٠/١/١٥
	٥٠٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل	
		الاكتفاء بالاكتتاب فى ٤٥٠٠ سند	
١٣٥٠٠٠		حـ/ البنك - اكتتاب سندات	٩٠/٣/٣٠
	١٣٥٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات	
		تحصيل قسط التخصص عن ٤٥٠٠ سند.	

٩٠٠٠٠		حـ/ البنك - اكتتاب سندات	٩٠/٦/٣٠
	٩٠٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل- سندات	
		تحصيل القسط الأخير عن ٤٥٠٠ سند	
٤٥٠٠٠٠		حـ/ سندات مكتتب فيها	٩٠/٧/١
	٤٥٠٠٠٠	حـ/ قرض السندات	
		إصدار شهادات السندات	
٤٥٠٠٠٠		حـ/ بنك - جارى	٩٠/٧/١
	٤٥٠٠٠٠	حـ/ بنك - اكتتاب سندات	
		تحويل حساب البنك المقيد الي حساب جارى	

ملاحظات :

(١) تم تعديل القيمه المطلوبه من المكتتبين في السندات وفقا لما تم الاكتتاب فيه فعلا وذلك باجراء قيد عكسى للقيد الأول بقيمة السندات التي لم يكتتب فيها.

(٢) يتم اعتبار أن قرض السندات يتكون من ٤٥٠٠ سند فقط بقيمة إسمية ١٠٠ جنيها للسند .

ثانياً : اصدار السندات بعلاوة اصدار

قد تصدر الشركة السندات بقيمة اكبر من القيمة الاسمية أي بعـلاوة اصـــدار (الزيادة في سعر إصدار السند عن قيمته الاسمية). وتلجأ الشركة الي ذلك اذا كان معدل الفائدة الذى حددته الشركة للسندات أعلي من معدل الفائدة السائد في السوق. لذلك فإن تحصيل الشركة لهذه الزيادة (العلاوة) عند اصدار السندات يكون فى مقابل الزيادة في الفوائد الدورية التى تدفعها الشركه لحاملى السندات .

(١) تحصيل قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة :

يتم تحصيل العلاوة مع القيمة الإسمية للسندات دفعة واحدة ، ويخصص حساب لعلاوة اصدار السندات يجعل دائنا بقيمتها ويظهر مضافا للقيمة الاسمية للسندات في جانب الخصوم (طويلة الأجل) فى قائمة المركز المالى للوصول الي القيمة الدفترية للسندات .

مثال رقم (٣٣) :

بفرض أنه فى المثال رقم (٢٩) تم اصدار السندات بسعر ١٠٥ جنيها للسند أى بعلاوة إصدار قدرها ٥ جنيهات للسند.

فتكون قيود اليومية على النحو التالى :

٥٢٥٠٠٠	حـ / البنك - اكتتاب سندات	٩٠/١/١
٥٠٠٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها	
٢٥٠٠٠	حـ/ علاوة اصدار سندات	
	الإكتتاب فى ٥٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيها وعلاوة اصدار ٥ جنيهات للسند	
٥٠٠٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها	٩٠/١/١٥
٥٠٠٠٠٠	حـ/ قرض سندات	
	اصدار شهادات السندات	
٥٢٥٠٠٠	حـ/ بنك - جارى	٩٠/١/١٥
٥٢٥٠٠٠	حـ/ بنك - اكتتاب سندات	
	تحويل حساب البنك المقيد الى حساب جارى	

ويظهر حساب قرض السندات مضافاً اليه حساب علاوة الاصدار فى قائمة المركز المالى، حيث يمثل مجموعهما القيمه الدفترية للسندات،وذلك علي النحو التالى:

قائمة المركز المالى فى ١٩٩٠/١/١٥

قرض السندات (٥٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه)	٥٠٠٠٠٠		
علاوة إصدار السندات	٢٥٠٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٥٢٥٠٠٠		

(٢)تحصيل قيمة السندات على دفعات(مع تجاوز عدد السندات المكتتب فيها عدد السندات المصدرة) :

فى هذه الحالة يتم تحصيل قيمة علاوة الاصدار غالبا مع قسط الاكتتاب ويتم تخصيص حساب لعلاوة الاصدار بجعل دائنا، ويظهر مضافا الى القيمة الاسمية للسندات في قائمة المركز المالى .

مثال رقم (٣٤) :

بفرض أنه فى المثال رقم (٣١) تم اصدار السندات بسعر ١٠٥ جنيها للسند اى بعلاوة إصدار ٥ جنيهات على أن يكون قسط الاكتتاب ٥٥ جنيها، والتخصيص ٣٠ جنيها، والقسط الأخير ٢٠ جنيها .

وتكون القيود على النحو التالى :

٥٢٥٠٠٠		حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات	٩٠/١/١
	٥٠٠٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها	
	٢٥٠٠٠	حـ/ علاوة اصدار السندات	
		المطلوب تحصيله من المكتتبين بما فيه علاوة الاصدار .	

٣٢ ح/ البنك - اكتتاب سندات ٩٠/١/١٥

٣٣ ح/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات

الإكتتاب فى ٦ سند دفع عنها ٥٥ جنيها

قسط اكتتاب بما فيه العلاوة

٩٥٠٠٠ ح/ البنك - اكتتاب سندات ٩٠/٣/٣٠

٩٥٠٠٠ ح/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات

تحصيل باقى المستحق من قسط التخصيص بعد

استخدام الزيادة في قسط الاكتتاب

١٠٠٠٠٠ ح/ البنك - اكتتاب سندات ٩٠/٦/٣٠

١٠٠٠٠٠ ح/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات

تحصيل المستحق عن القسط الأخير

٥٠٠٠٠٠ ح/ سندات مكتتب فيها ٩٠/٧/١

٥٠٠٠٠٠ ح/ قرض السندات

اصدار شهادات السندات

٥٢٥٠٠٠ ح/ بنك - جارى ٩٠/٧/١

٥٢٥٠٠٠ ح/ بنك - اكتتاب سندات

تحويل حساب البنك المقيد الى حساب بنك جارى

ويظهر حساب قرض السندات مضافا اليه حساب علاوة الاصدار فى قائمة المركز المالى في جانب الخصوم كما سبق بيانه فى المثال السابق .

ملاحظات :

(١) تم التخصيص بنسبة ٥ : ٦

(٢) المبالغ المدفوعة بالزيادة عن قسط الإكتتاب :

[(٦٠٠٠ × ٥٥) - (٥٠٠٠×٥٥)] أي تساوى ٥٥٠٠٠ جنيها، تستخدم فى سداد جزء من قسط التخصيص.

(٣) المحصل عن قسط التخصيص (٥٠٠٠ × ٣٠) - ٥٥٠٠٠ = ٩٥٠٠٠ جنيها.

(٤) حساب علاوة الاصدار يظهر دائنا بمبلغ (٥٠٠٠ × ٥) = ٢٥٠٠٠ جنيها ، ويظهر مضافا الى القيمة الاسمية للسندات فى قائمة المركز المالى.

(٥) القيمه الدفترية للسندات تساوى القيمه الاسمية مضافا اليها علاوة الإصدار = ٥٠٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠ = ٥٢٥٠٠٠ جنيها .

(٣) تحصيل قيمة السندات على دفعات (مع قلة عدد السندات المكتتب فيها عن المصدرة) :

بعد تمديد فترة الاكتتاب فى السندات يتم الاكتفاء بما تم الاكتتاب فيه وتعديل قيمة السندات، وبالتالى تعديل قيمة علاوة الاصدار بحيث يكون رصيدها دائنا بعلاوة الاصدار لعدد السندات التى تم الاكتفاء بها .

مثال رقم (٣٥) :

بفرض أنه في المثال رقم (٣٢) تم إصدار السندات بسعر ١٠٥ جنيها للسند أى بعلاوة قدرها ٥ جنيهات للسند تحصل مع قسط الإكتتاب .

وتكون قيود اليومية علي النحو التالى :

٥٢٥٠٠٠		حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات	٩٠/١/١
	٥٠٠٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها	
	٢٥٠٠٠	حـ/ علاوة اصدارالسندات	
		القيمة المطلوب تحصيلها من المكتتبين	

٢٤٧٥٠٠		ح/ البنك - اكتتاب سندات	٩٠/١/١٥
	٢٤٧٥٠٠	ح/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات	
		الإكتتاب فى ٤٥٠٠ سند وتحصيل قسط الإكتتاب مضافا اليه علاوة الإصدار	
٥٠٠٠٠		ح/ سندات مكتتب فيها	٩٠/١/١٥
٢٥٠٠		ح/ علاوة اصدار السندات	
	٥٢٥٠٠	ح/ اكتتابات تحت التحصيل- سندات	
		الإكتفاء بالإكتتاب فى ٤٥٠٠ سند	
١٣٥٠٠٠		ح/ البنك - اكتتاب سندات	٩٠/٣/٣٠
	١٣٥٠٠٠	ح/ اكتتابات تحت التحصيل- سندات	
		تحصيل قسط التخصيص عن ٤٥٠٠ سند	
٩٠٠٠٠		ح/ البنك - اكتتاب سندات	٩٠/٦/٣٠
	٩٠٠٠٠	ح/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات	
		تحصيل القسط الأخير عن ٤٥٠٠ سند	
٤٥٠٠٠٠		ح/ سندات مكتتب فيها	٩٠/٧/١
	٤٥٠٠٠٠	ح/ قرض سندات	
		اصدار شهادات السندات	
٤٧٢٥٠٠		ح/ بنك - جارى	٩٠/٧/١
	٤٧٢٥٠٠	ح/ بنك - اكتتاب سندات	
		تحويل حساب البنك المقيد الي حساب جاري	

وتظهر القيمة الإسمية للسندات مضافاً اليها علاوة إصدار السندات في قائمة المركز المالى فى ١٩٩٠/٧/١ علي النحو التالى :

قائمة المركز المالي في ١٩٩٠/٧/١

قرض السندات (٤٥٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيهاً للسند) علاوة إصدار (٥ جنيهات عن كل سند)	٤٥٠٠٠٠ ٢٢٥٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٤٧٢٥٠٠		

ملاحظات :

(١) تم تعديل القيمة المطلوبة من المكتتبين في السندات وفقا لما تم الاكتتاب فيه فعلا وذلك باجراء قيد عكسي للقيد الأول بقيمة السندات التى لم يتم الاكتتاب فيها وعلاوة اصدار السندات المتعلقه بها .

قيمة السندات التى لم يتم الاكتتاب فيها:

= ٥٠٠ (٥٠٠٠ - ٤٥٠٠) ×١٠٠= ٥٠٠٠٠ جنيهاً.

قيمة علاوة الاصدار لهذه السندات = ٥٠٠ × ٥ = ٢٥٠٠ جنيها .

(٢) يتم اعتبار أن قرض السندات مكون من ٤٥٠٠ سند فقط بقيمة اسمية ١٠٠ جنيها للسند وعلاوة إصدار ٥ جنيهات للسند.

المعالجة المحاسبيه لعلاوة اصدار السندات :

تتبع المعالجة المحاسبية السليمة لعلاوة إصدار السندات من طبيعة تلك العلاوة والتكييف المحاسبى لها . وبما أن الشركة حصلت علاوة اصدار مقابل زيادة معدل الفائدة الممنوح لحملة السندات عن معدل الفائدة السائد فى السوق ، فإنه يجرى استهلاك علاوة اصدار السندات دوريا مع استحقاق الفائدة على السندات ، أى تخفيضها في نهاية الفترة المحاسبية بجزء من الفائدة المدفوعة لحملة السندات مقابل الزيادة فى معدل فائدة السندات عن المعدل السائد في السوق.

يظهر حساب علاوة الاصدار فى جانب الخصوم (طويلة الأجل) مضافا الى القيمة الإسمية للسندات فهى ليست ربحا وانما هي اضافة للقيمة الإسمية لقرض السندات، وسوف يتم ردها في شكل زيادة في الفائدة المدفوعة لحملة السندات عن المعدلات السائدة فى السوق. لذلك يتم تخفيضها كل عام بقيمة الاستهلاك السنوى للعلاوة حيث تنخفض قيمتها سنويا (وبالتالى تنخفض القيمه الدفتريه لقرض السندات) بالتدريج الى أن تصبح صفرا عند استحقاق قرض السندات .

ويكون القيد المحاسبى لإستهلاك علاوة إصدار السندات في نهاية كل فترة بجعل ح/ علاوة إصدار السندات مدينا وحساب فائدة السندات دائناً .

ونظرا لإرتباط معالجة علاوة الاصدار بالمحاسبة عن فائدة السندات من ناحية وبطريقة سداد قرض السندات من ناحية أخري فسوف نتعرض له بالتفصيل عند مناقشة هذه الموضوعات.

ثالثاً : اصدار السندات بخصم إصدار

قد تصدر الشركة السندات بقيمة أقل من القيمة الاسمية للسند أى بخصم إصدار(النقص فى سعر اصدار السند عن قيمته الإسمية). وتلجأ الشركة الي ذلك اذا كان معدل الفائدة الذى حددته الشركة للسندات أقل من سعر الفائدة السائد فى السوق لذلك فان عدم تحصيل الشركه لهذا الجزء (خصم إصدار) عند اصدار السندات يكون فى مقابل النقص فى الفوائد الدورية التى تدفعها الشركة لحاملي السندات.

(١) تحصيل قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة :

يتم تحصيل القيمة الإسمية للسندات مخصوما منها خصم اصدار السندات ويخصص لخصم إصدار السندات حسابا يجعل مدينا بقيمتها ويظهر مطروحا من القيمة الإسمية للسندات في جانب الخصوم (طويلة الأجل) فى قائمة المركز المالي للوصول الى القيمة الدفترية للسندات.

مثال رقم (٣٦) :

بفرض أنه في المثال رقم (٢٩) تم اصدار السندات بسعر ٩٤ جنيها للسند، أي بخصم اصدار قدره ٦ جنيهات للسند.

وتكون قيود اليومية على النحو التالي :

٤٧٠٠٠٠	من ح/ البنك - اكتتاب سندات	٩٠/١/١
	٤٧٠٠٠٠ إلى ح/ سندات مكتتب فيها	
	الاكتتاب في ٥٠٠٠ سند، القيمة الإسمية ١٠٠ جنيه بخصم اصدار ٦ جنيهات للسند	
٤٧٠٠٠٠	من ح/ سندات مكتتب فيها	٩٠/١/١٤
٣٠٠٠٠	ح/ خصم اصدار السندات	
	٥٠٠٠٠٠ إلى ح/ قرض السندات	
	اصدار شهادات السندات	
٤٧٠٠٠٠	من ح/ البنك - جاري	٩٠/١/١٤
	٤٧٠٠٠٠ إلى ح/ البنك - اكتتاب سندات	
	تحويل الحساب المقيد للبنك الى حساب جاري	

ويظهر خصم اصدار السندات مخصوما من القيمة الاسمية للسندات في قائمة المركز المالي، حيث يمثل الصافي القيمة الدفترية للسندات ، وذلك على النحو التالي :

قائمة المركز المالي في ١٩٩٠/١/١٥

أصول		خصوم	
		٥٠٠٠٠٠	قرض السندات
			(٥٠٠٠ سند، القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ج).
		٣٠٠٠٠	- خصم إصدار السندات (٦ جنيهات للسند)
		٤٧٠٠٠٠	القيمة الدفترية للسندات

(٢) تحصيل قيمة السندات على دفعات (مع تجاوز عدد السندات المكتتب فيها عدد السندات المصدرة).

في هذه الحالة يتم تسجيل خصم إصدار السندات عند طلب قيمة السندات من المكتتبين، ويخصص حساب لخصم اصدار السندات يجعل مدينا ويظهر مطروحا من القيمة الإسمية للسندات فى قائمة المركز المالى .

مثال رقم (٣٧) :

بفرض أنه فى المثال رقم (٣١) تم اصدار السندات بسعر ٩٤ جنيها للسند،أى بخصم اصدار ٦ جنيهات ، على أن يكون قسط الاكتتاب ٤٤ جنيها، وقسط التخصيص ٣٣ جنيها، والقسط الأخير ٢٠ جنيها .

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

٤٧٠٠٠٠		حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات	٩٠/١/١
٣٠٠٠٠		حـ/ خصم اصدار السندات	
	٥٠٠٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها	
		اجمالى المبالغ المطلوبة من المكتتبين	
٢٦٤٠٠٠		حـ/ بنك - اكتتاب سندات	٩٠/١/١٥
	٢٦٤٠٠٠	حـ/ إكتتابات تحت التحصيل - سندات	
		الإكتتاب في ٦٠٠٠ سند وتحصيل قسط الاكتتاب	
١٠٦٠٠٠		حـ/ بنك - اكتتاب سندات	٩٠/٣/٣٠
	١٠٦٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات	
		تحصيل باقى المستحق عن قسط التخصيص بعد استخدام الزيادة فى قسط الاكتتاب	

١٠٠٠٠ ح/ بنك - اكتتاب سندات ٩٠/٦/٣٠

١٠٠٠٠ ح/ اكتتابات تحت التحصيل -سندات

تحصيل المستحق عن القسط الأخير

٥٠٠ ٠٠٠ ح/ سندات مكتتب فيها ٩٠/٧/١

٥٠٠ ٠٠٠ ح/ قرض السندات

اصدار شهادات السندات

٤٧٠٠٠٠ ح/ بنك - جارى ٩٠/٧/١

٤٧٠٠٠٠ ح/ بنك - اكتتاب سندات

تحويل حساب البنك المقيد الي حساب جارى

ويظهر حساب خصم اصدار السندات مطروحا من القيمه الإسمية للسندات في قائمة المركز المالى فى جانب الخصوم كما سبق بيانه في المثال السابق .

ملاحظات :

(١) تم التخصيص بنسبه ٦:٥

(٢) المبالغ المدفوعة بالزيادة عن قسط الاكتتاب (٦٠٠٠ × ٤٤) - (٥٠٠٠ × ٤٤) أى تساوى ٤٤٠٠٠ جنيها ،تستخدم في سداد جزء من قسط التخصيص .

(٣) المحصل عن قسط التخصيص(٥٠٠٠× ٣٠)-٤٤٠٠٠= ١٠٦٠٠٠ج.

(٤) حساب خصم اصدار السندات يظهر مدينا بمبلغ (٥٠٠٠ × ٦) = ٣٠٠٠٠ جنيه ويظهر مطروحا من القيمه الإسمية للسندات فى قائمة المركز المالى.

(٥) القيمة الدفترية للسندات تساوي القيمة الإسمية مطروحاً منها قيمة خصم اصدار السندات = ٥٠٠ ٠٠٠ - ٣٠ ٠٠٠ = ٤٧٠ ٠٠٠ جنيها.

(٣) تحصيل قيمة السندات على دفعات (مع قلة عدد السندات المكتتب فيها عن المصدرة) :

بعد استنفاد تمديد فترة الاكتتاب يتم الاكتفاء بما تم الاكتتاب فيه، ويتم تعديل القيمة المطلوبة من المكتتبين فى السندات، وبالتالى تعديل قيمة خصم الاصدار بحيث يكون رصيده دائما بخصم الاصدار لعدد السندات التي تم الاكتفاء بها

مثال رقم (٣٨) :

بفرض أنه في المثال رقم (٣٢) تم اصدار السندات بسعر ٩٤ جنيها للسند أي بخصم اصدار قدره ٦ جنيهات للسند، علي أن يكون قسط الاكتتاب ٤٤ جنيها ، وقسط التخصيص ٣٠ جنيها ، القسط الأخير ٢٠ جنيها .

وتكون قيود اليوميه علي النحو التالى :

٩٠/١/١

٤٧٠٠٠٠		حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات
٣٠٠٠٠		حـ/ خصم اصدار السندات
	٥٠٠٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها

اجمالي المبالغ المطلوبة من المكتتبين

٩٠/١/١٥

١٩٨٠٠٠		حـ/ بنك - اكتتاب سندات
	١٩٨٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات

الاكتتاب فى ٤٥٠٠ سند فقط وتحصيل القيمة الاسمية بعد خصم الاصدار

٩٠/١/١٥

٥٠٠٠٠		حـ/ سندات مكتتب فيها
	٤٧٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات
	٣٠٠٠	حـ/ خصم إصدار السندات

الاكتفاء بعدد السندات المكتتب فيها

١٣٥٠٠٠ حـ/ بنك- اكتتاب سندات ٩٠/٣/٣٠

١٣٥٠٠٠ حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات

تحصيل قسط التخصيص عن ٤٥٠٠ سند

٩٠٠٠٠ حـ/ بنك - اكتتاب سندات ٩٠/٦/٣٠

٩٠٠٠٠ حـ/ اكتتابات تحت التحصيل- سندات

تحصيل القسط الأخير عن ٤٥٠٠ سند

٤٥٠٠٠٠ حـ/ سندات مكتتب فيها ٩٠/٧/١

٤٥٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات

اصدار شهادات السندات

٤٢٣٠٠٠ حـ/ بنك - جاري ٩٠/٧/١

٤٢٣٠٠٠ حـ/ بنك - اكتتاب سندات

تحويل حساب البنك المقيد لحساب جاري

وتظهر القيمة الإسمية للسندات مخصوماً منها قيمة خصم اصدار السندات فى قائمة المركز المالى (خصوم طويلة الأجل) ، حيث يمثل الصافى القيمة الدفترية للسندات، ويكون ذلك على النحو التالى :

قائمة المركز المالى فى ١٩٩٠/٧/١

أصول		خصوم	
٢١٠٠٠٠	النقدية		رأس المال
		٤٥٠٠٠٠	قرض السندات
			(٤٥٠٠ سند،القيمة الإسمية ١٠٠ ج للسند)
		٢٧٠٠٠	- خصم- إصدار السندات(٦ج عن ٤٥٠٠ سند)
		٤٢٣٠٠٠	القيمة الدفترية للسندات.

ملاحظات :

(١) تم تعديل القيمة المطلوبة من المكتتبين في السندات وفقا لما تم الاكتتاب فيه فعلا، وذلك باجراء قيدا عكسيا للقيد الأول بقيمة السندات التى لم يتم الاكتتاب فيها وخصم اصدار السندات المتعلق بها .

قيمة السندات التى لم يتم الاكتتاب فيها = ٥٠٠ × ١٠٠ = ٥٠٠٠٠ جنيها

قيمة خصم الاصدار لهذه السندات = ٥٠٠ × ٦ = ٣٠٠٠ جنيها .

(٢) يتم اعتبار أن قرض السندات مكون من ٤٥٠٠ سند فقط بقيمة إسمية ١٠٠ جنيها للسند وبخصم اصدار ٦ جنيهات للسند .

المعالجة المحاسبية لخصم اصدار السندات :

تنبع المعالجة المحاسبية السليمة لخصم اصدار السندات من طبيعة ذلك الخصم والتكييف المحاسبى له. وبما أن الشركة قد باعت السند بمبلغ أقل من قيمته الأسمية فى مقابل إنخفاض معدل الفائدة الممنوح لحملة السندات عن معدل الفائدة السائد فى السوق، فإنه يجرى استهلاك خصم اصدار السندات دورياً مع استحقاق الفائدة على السندات،أي تخفيض خصم الإصدارفى نهاية الفترة المحاسبية بجزء من الفائدة المدفوعة لحملة السندات مقابل الانخفاض في معدل فائدة السندات عن المعدل السائد فى السوق.

وبالرغم من أن خصم إصدار السندات مديناً إلاأنه لايعتبر أصلاً من الأصول أو خسارة وانما هو تخفيضا للقيمة الإسمية للسندات. ويظهر حساب خصم اصدار السندات فى جانب الخصوم (طويلة الأجل) مطروحا من القيمة الإسمية للسندات، ويتم تخفيض هذا الحساب كل عام بقيمة الاستهلاك السنوى للخصم حيث تتناقص قيمته سنوياً (وبالتالى تزداد القيمة الدفترية للسندات) بالتدريج الى أن تصبح صفراً فى تاريخ استحقاق السندات .

يكون القيد المحاسبي لإستهلاك خصم اصدار السندات فى نهاية كل فترة بجعل حـ/ فائدة السندات مدينا وحـ/ خصم اصدار السندات دائناً.

ونظراً لإرتباط هذا الموضوع بالمحاسبة عن فائدة السندات من ناحية وبطريقة سداد قرض السندات من ناحية أخري فسوف نتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل عند مناقشة هذه الموضوعات.

المبحث الرابع

المحاسبة عن فائدة السندات

من بين الأمور التى يتم تحديدها عند اصدار السندات معدل فائدة ثابت يدفع سنويا لحملة السندات كفائدة سنوية. وتحسب الفائدة السنوية على أساس القيمة الإسمية للسندات مضروبة في معدل الفائدة السنوى ، وتجدر الإشارة الى أن الفائدة تحسب على أساس القيمه الإسمية بصرف النظر عن سعر إصدار السندات.

ويجب مراعاة الأمور التالية التى تؤثر في كيفية معالجة فائدة السندات وهى:

(١) سعر إصدار السندات ، هل اصدرت بالقيمة الإسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار .

(٢) توقيت سداد الفائدة ، هل تدفع مرة واحدة فى السنه أم على أقساط أو دفعات.

(٣) طريقة سداد القرض، هل يسدد مرة واحدة فى تاريخ الاستحقاق أو علي دفعات خلال فترة قرض السندات .

(٤) اتفاق أوعدم اتفاق تاريخ استحقاق ودفع الفوائد مع تاريخ نهاية السنة المالية .

(٥) اتفاق أو عدم اتفاق السنة المالية مع سنة القرض.

(٦) اصدار السندات فى تاريخ يقع بين تواريخ الفوائد.

وسوف نناقش فيما يلي المحاسبه عن فائدة قرض السندات فى ضوء الأمور السابقة:

أولاً : المحاسبة عن فائدة السندات المصدرة بالقيمة الإسمية:

لاتختلف المعالجة المحاسبية للفائدة على السندات إذا ما أصدرت بقيمتها الإسمية عما سبق دراسته في مقرر أصول ومبادئ المحاسبة فيما يتعلق بمعالجة فوائد القروض.

وتتلخص المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة بصفة عامة فى الخطوات التالية :

(١) تسجيل استحقاق الفوائد واستحقاق الضرائب المستحقة عليها التى تحجز من المنبع بمعدل ٣٢٪ من اجمالي الإيراد (١)[1] ، وذلك بإجراء القيد التالي :

من حـ/ فائدة السندات (اجمالى الفائدة)

إلى حـ/ حملة السندات (الصافي بعد خصم الضرائب).

حـ / مصلحة الضرائب (الضرائب).

(٢)تسجيل سداد صافى فوائد السندات لحملة السندات ، وذلك بإجراء القيد التالى :

من حـ/ حملة السندات

إلى حـ/ البنـــك

(٣) تسجيل سداد المستحق لمصلحة الضرائب ، وذلك بإجراء القيد التالى :

من حـ/ مصلحة الضرائب

إلى حـ/ البنـــــك

(٤) تسجيل تحميل الفترة الحالية بما يخصها من فوائد:

من حـ/ الأرباح والخسائر

إلى حـ/ فائدة السندات

---

١ (١) راجع المادة رقم ٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بقانون الضرائب على الدخل.

(١) اتفاق تاريخ استحقاق الفوائد مع نهاية السنة المالية ، وسداد الفوائد دفعة واحدة ، وسداد قيمة القرض بالكامل فى تاريخ الإستحقاق:

في هذه الحالة تتصف المعالجة بالبساطة حيث يتفق تاريخ استحقاق الفائدة مع نهاية السنة المالية وإجراء التسويات الجردية دون اجراء أية قيود خلال السنة المالية تتعلق باستحقاق ودفع الفوائد خلال السنة المالية .

مثال رقم (٣٩)

قامت الشركة الوطنية للصناعات الهندسية فى ١٩٨٦/١/١ بإصدار ١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيها للسند وبفائدة ١٠٪ سنوياً ، تدفع فى أول يناير من كل عام، ومدة القرض ٤ سنوات يستحق في نهايتها ويسدد دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات المتعلقة بالفوائد علي النحو التالى :

(أ) تسجيل استحقاق الفوائد فى نهاية السنة المالية :

١٠٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٦٨٠٠	حـ/ حملة السندات	
	٣٢٠٠	حـ/ مصلحة الضرائب	

(ب) تحميل السنه المالية بالفوائد

١٠٠٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	

(جـ) سداد الفائدة لحملة السندات.

٦٨٠٠		حـ/ حملة السندات	١٩٨٧/١/١
	٦٨٠٠	حـ/ البنـــــك	

(د) سداد المستحق لمصلحة الضرائب.

٣٢٠٠ حـ/ مصلحة الضرائب ١٩٨٧/١/١

٣٢٠٠ حـ/ البنك

ويتم تكرار هذه القيود في نهاية السنوات المالية الثلاثة التالية ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، حيث يتم سداد قرض السندات في ١٩٩٠/١/١. وسداد الفائدة والضرائب المستحقة.

ويظهر أثر العمليات المتعلقه بالفائدة علي بعض الحسابات بدفتر الأستاذ وعلي حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي علي النحو التالي :

حـ/ فائدة السندات

منه					له
٦٨٠٠	حـ/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
٣٢٠٠	حـ/مصلحة الضرائب				
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٦٨٠٠	حـ/ حملة السندات	٨٧/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/ الأرباح والخسائر	٨٧/١٢/٣١
٣٢٠٠	حـ/مصلحة الضرائب				
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٦٨٠٠	حـ/ حملة السندات	٨٨/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/ الأرباح والخسائر	٨٨/١٢/٣١
٣٢٠٠	حـ/مصلحة الضرائب				
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٦٨٠٠	حـ/ حملة السندات	٨٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/ الأرباح والخسائر	٨٩/١٢/٣١
٣٢٠٠	حـ/مصلحة الضرائب				
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ح/ حملة السندات

٦٨٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١	٦٨٠٠	ح/فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
٦٨٠٠			٦٨٠٠		
٦٨٠٠	ح/البنك	٨٧/١/١	٦٨٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١
٦٨٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١	٦٨٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
١٣٦٠٠			١٣٦٠٠		
٦٨٠٠	ح/البنك	٨٨/١/١	٦٨٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١
٦٨٠٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١	٦٨٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١
١٣٦٠٠			١٣٦٠٠		
٦٨٠٠	ح/ البنك	٨٩/١/١	٦٨٠٠	رصيد منقول	٨٩/١/١
٦٨٠٠	رصيد مرحل	٨٩/١٢/٣١	٦٨٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٩/١٢/٣١
١٣٦٠٠			١٣٦٠٠		
٦٨٠٠	ح/ البنك	٩٠/١/١	٦٨٠٠	رصيد منقول	٩٠/١/١
٦٨٠٠			٦٨٠٠		

حـ/ مصلحة الضرائب

٣٢٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١	٣٢٠٠	حـ/فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
٣٢٠٠			٣٢٠٠		
٣٢٠٠	حـ/البنك	٨٧/١/١	٣٢٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١
٣٢٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١	٣٢٠٠	حـ/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
٦٤٠٠			٦٤٠٠		
٣٢٠٠	حـ/ البنك	٨٨/١/١	٣٢٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١
٣٢٠٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١	٣٢٠٠	حـ/فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١
٦٤٠٠			٦٤٠٠		
٣٢٠٠	حـ/ البنك	٨٩/١/١	٣٢٠٠	رصيد منقول	٨٩/١/١
٣٢٠٠	رصيد مرحل	٨٩/١٢/٣١	٣٢٠٠	حـ/ فائدة السندات	٨٩/١٢/٣١
٦٤٠٠			٦٤٠٠		
٣٢٠٠	حـ/ البنك	٩٠/١/١	٣٢٠٠	رصيد منقول	٩٠/١/١
٣٢٠٠			٣٢٠٠		

حـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٨٦/١٢/٣١

منه | له

١٠٠٠٠	فائدة السندات		

وتظهر فائده السندات فى كل من حساب الأرباح والخسائر عن السنوات المالية التالية ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على النحو الموضح في حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٨٦/١٢/٣١.

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٦/١٢/٣١

أصول			خصوم
		١٠٠٠٠٠	قرض السندات
		٦٨٠٠	حملة السندات (الفائدة المستحقة)
		٣٢٠٠	مصلحة الضرائب (الضرائب المستحقة عن الفائدة)

ويظهر حساب حملة السندات وحساب مصلحة الضرائب وحساب قرض السندات في كل من قائمة المركز المالي في نهاية السنوات التالية ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ على النحو الموضح فى قائمة المركز المالى فى ١٩٨٦/١٢/٣١.

ملاحظات :

(١) تم حساب فائدة السندا ت :

القيمة الإسمية للسندات = ١٠٠٠ (سند) × ١٠٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيها

الفائدة السنوية = ١٠٠٠٠٠ × ١٠ر٠ = ١٠٠٠٠ جنيها

(٢) تم حساب الضرائب المستحقة على فائدة السندات والتي يتم حجزها من المنبع وسدادها لمصلحة الضرائب كما يلي :

١٠٠٠٠ × ٣٢ر٠ = ٣٢٠٠ جنيهاً .

(٢) استحقاق ودفع الفوائد خلال السنة المالية أو على أقساط ، سداد قرض السندات بالكامل في تاريخ الإستحقاق :

يتم في هذه الحالة تسجيل قيود استحقاق الفوائد وسدادها فى تواريخ الاستحقاق المحددة عند اصدار السندات على أن يتم تحميل الفوائد الاجمالية عن السنة لحساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة المالية .

مثال رقم (٤٠) :

بفرض أنه فى المثال السابق تدفع الفائدة كل ستة أشهر في كل من أول يوليو وأول يناير من كل عام .

وتكون القيود علي النحو التالى :

(أ) تسجيل استحقاق الفائدة وسدادها خلال العام:

٥٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/٦/٣٠
	٣٤٠٠	حـ/ حملة السندات	
	١٦٠٠	حـ/ مصلحة الضرائب	
		استحقاق الفائدة عن نصف عام	
٣٤٠٠		حـ/ حملة السندات	٨٦/٧/١
	٣٤٠٠	حـ/ البنك	
		سداد المستحق لحملة السندات	
١٦٠٠		حـ/ مصلحة الضرائب	٨٦/٧/١
	١٦٠٠	حـ/ البنـك	
		سداد المستحق لمصلحة الضرائب	

(ب) تسجيل استحقاق وتحميل الفوائد فى نهاية السنة :

٥٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٣٤٠٠	حـ/ حملة السندات	
	١٦٠٠	حـ/ مصلحة الضرائب	
		استحقاق الفائدة عن نصف عام	
١٠٠٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل الفائدة السنويه للسندات لعام ١٩٨٦	

(جـ) سداد الفائدة المستحقة عن النصف الثانى لعام ١٩٨٦

٣٤٠٠   حـ/ حملة السندات   ٨٧/١/١

٣٤٠٠   حـ/ البنك

١٦٠٠   حـ/ مصلحة الضرائب   ٨٧/١/١

١٦٠٠   حـ/ البنك

ويتم تكرار هذه القيود في كل من الأعوام الثلاثة ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ وسداد الفائده والضرائب المستحقة وقرض السندات فى ١/١/١٩٩٠ .

ويظهر أثر العمليات المتعلقة بالفائدة على بعض الحسابات بدفتر الأستاذ وعلي حسابات النتيجة وقائمة المركز المالى على النحو التالى :

حـ/ فائدة السندات

منه   له

٣٤٠٠	حـ /حملة السندات	٨٦/٦/٣٠	١٠٠٠٠	حـ/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
١٦٠٠	حـ/مصلحة الضرائب	٨٦/٦/٣٠			
٣٤٠٠	حـ/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١			
١٦٠٠	حـ/مصلحة الضرائب	٨٦/١٢/٣١			
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ويتم تكرار هذه القيود فى أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩

منه — ح/ حملة السندات — له

٣٤٠٠	ح/ البنك	٨٦/٧/١	٣٤٠٠	ح/فائدة السندات	٨٦/٦/٣٠
٣٤٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١	٣٤٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
٦٨٠٠			٦٨٠٠		
٣٤٠٠	ح/ البنك	٨٧/١/١	٣٤٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١
٣٤٠٠	ح/ البنك	٨٧/٧/١	٣٤٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/٦/٣٠
٣٤٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١	٣٤٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
١٠٢٠٠			١٠٢٠٠		
			٣٤٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١

ويتم تكرار هذه القيود فى أعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، وفى أول يناير عام ١٩٩٠

منه — ح/ مصلحة الضرائب — له

١٦٠٠	ح/ البنك	٨٦/٧/١	١٦٠٠	ح/فائدة السندات	٨٦/٦/٣٠
١٦٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١	١٦٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
٣٢٠٠			٣٢٠٠		
١٦٠٠	ح/ البنك	٨٧/١/١	١٦٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١
١٦٠٠	ح/ البنك	٨٧/٧/١	١٦٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/٦/٣٠
١٦٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١	١٦٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
٤٨٠٠			٤٨٠٠		
			١٦٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١

ويتم تكرار هذه القيود في أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩وفى أول يناير ١٩٩٠

ح/ الإرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٨٦

منه			له
١٠٠٠٠	ح/ فائدة السندات		

وتظهر فائدة السندات فى كل من حساب الأرباح والخسائر عن السنوات المالية التالية ١٩٨٧ . ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على النحو الموضح في حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٨٦.

قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/١٩٨٦

أصول			خصوم
		١٠٠٠٠٠	قرض السندات
		٣٤٠٠	حملة السندات (الفائدة المستحقة)
		١٦٠٠	مصلحة الضرائب

ويظهر حساب حملة السندات وحساب مصلحة الضرائب وحساب قرض السندات في كل من قائمة المركز المالى فى نهاية السنوات التالية ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على النحو الموضح في قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/١٩٨٦.

ملاحظات :

(١) تم حساب فائدة السندات فى نهاية كل ستة أشهر على النحو التالى :

$١٠٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٢} \times ١٠٪ = ٥٠٠٠$ جنيهاً.

(٢) تم حساب الضرائب المستحقة على فائدة السندات والتى يتم حجزها من المنبع وسدادها لمصلحة الضرائب كل نصف سنه كما يلي :

$٥٠٠٠ \times ٠,٣٢ = ١٦٠٠$ جنيها.

(٣) اتفاق تاريخ استحقاق الفوائد مع نهاية السنة المالية، وسداد الفوائد دفعة واحدة ، وسداد قيمة القرض على دفعات:

في هذه الحالة تتناقص القيمة الاسمية للسندات سنويا بما يتم سداده من قيمة السندات وبالتالى تتناقص الفوائد المستحقة .وبالاضافة الي ماسبق يجرى قيد سنوي لتسجيل سداد جزء من قيمة قرض السندات.

مثال رقم (٤١) :

نفس المثال رقم (٣٩) بفرض أنه يتم سداد القرض على أربعة أقساط سنويه متساوية من أصل قرض السندات فى آخر ديسمبر من كل عام، كما أن الفوائد تستحق وتدفع أيضا فى آخر ديسمبر من كل عام .

ويتم حساب الفائدة على السندات على أساس القيمة الإسمية للسندات في بداية كل فترة مالية ، ويكون ذلك على النحو التالى :

جدول حساب الفائدة السنوية

الفترة	رصيد السندات في أول الفترة	القسط السنوى	حساب رصيد السنوات في آخر الفترة	حساب الفوائد
١٩٨٦	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠×١٠ر=١٠٠٠٠ج
١٩٨٧	٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠×١٠ر= ٧٥٠٠ ج
١٩٨٨	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠×١٠ر= ٥٠٠٠ ج
١٩٨٩	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	---	٢٥٠٠٠×١٠ر = ٢٥٠٠ ج

وتكون قيود اليومية لتسجيل الفوائد علي النحو التالى :

(أ) استحقاق الفوائد وسدادها :

١٠٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٦٨٠٠	حـ/ حملة السندات	
	٣٢٠٠	حـ/ مصلحة الضرائب	
		استحقاق فائدة ١٠٪ على السندات	
١٠٠٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل الفائدة السنوية لحساب الأرباح والخسائر	
٦٨٠٠		حـ/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٦٨٠٠	حـ/ البنـــك	
		سداد الفائدة لحملة السندات بعد خصم الضرائب	
٣٢٠٠		حـ/ مصلحة الضرائب	٨٦/١٢/٣١
	٣٢٠٠	حـ/ البنـــك	
		سداد الضرائب المستحقه على الفوائد	

(ب) سداد قسط قرض السندات

٢٥٠٠٠		حـ/ قرض السندات	٨٦/١٢/٣١
	٢٥٠٠٠	حـ/ البنـــك	
		سداد جزء من قرض السندات فى نهاية السنه الأولى.	

ويتم تكرار نفس القيود السابقة فى السنوات المالية ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ مع تغيير قيمة الفائدة السنوية وفقا للجدول السابق .

ويظهر أثر العمليات السابقه على بعض الحسابات بدفتر الأستاذ وحساب الأرباح و الخسائر وقائمة المركز المالى كما يلي :

ح/ فائدة السندات

منه			له		
٦٨٠٠	ح/حملة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	ح/الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
٣٢٠٠	مصلحة الضرائب	٨٦/١٢/٣١			
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٥١٠٠	ح/حملة السندات	٨٧/١٢/٣١	٧٥٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٧/١٢/٣١
٢٤٠٠	ح/مصلحة الضرائب	٨٧/١٢/٣١			
٧٥٠٠			٧٥٠٠		
٣٤٠٠	ح/حملة السندات	٨٨/١٢/٣١	٥٠٠٠	ح/الأرباح والخسائر	٨٨/١٢/٣١
١٦٠٠	ح/مصلحة الضرائب	٨٨/١٢/٣١			
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
١٧٠٠	ح/حملة السندات	٨٩/١٢/٣١	٢٥٠٠	ح/الأرباح والخسائر	٨٩/١٢/٣١
٨٠٠	ح/مصلحة الضرائب	٨٩/١٢/٣١			
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

ح/ الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية فى٨٦/١٢/٣١

منه		له	
١٠٠٠٠	ح/ فائدة السندات		

ح/ الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية فى٨٧/١٢/٣١

منه		له	
٧٥٠٠	ح/ فائدة السندات		

حـ/ الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية فى٣١/١٢/٨٨

منه — له

٥٠٠٠	حـ/ فائدة السندات		

حـ/ الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية فى٣١/١٢/٨٩

منه — له

٢٥٠٠	حـ/ فائدة السندات		

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٦/١٢/٣١

منه — له

		١٠٠٠٠٠	حـ/ قرض السندات

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٧/١٢/٣١

منه — له

		٧٥٠٠٠	حـ/ قرض السندات

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١

منه — له

		٥٠٠٠٠	حـ /قرض السندات

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/١٢/٣١

منه — له

		٢٥٠٠٠	حـ / قرض السندات

(٤) استحقاق ودفع الفوائد خلال السنه المالية وسداد قيمة السندات على دفعات :

فى هذه الحالة يتم تسجيل استحقاق ودفع الفائدة فى خلال السنة المالية كما يتم تحميل الفائدة لحساب الأرباح والخسائر فى نهاية السنة المالية ، كما تتناقص الفائدة السنوية نتيجة لتناقص رصيد السندات فى كل عام .

مثال رقم (٤٢) :

بفرض أنه في المثال رقم (٣٩) يتم سداد القرض علي أربعة أقساط متساوية فى آخر ديسمبر من كل عام كما يتم دفع الفوائد كل ستة أشهر فى آخر يونيه وآخر ديسمبر من كل عام .

ويتم حساب الفائدة كل ستة أشهر باستخدام بيانات جدول حساب الفائدة السنوية السابق اعداده في المثال رقم (٤١) مع قسمة الفائدة السنوية على اثنين لإستخراج الفائدة نصف السنوية والتي تكون علي النحو التالي :

١٩٨٦	٥٠٠٠ جنيها
١٩٨٧	٣٧٥٠ جنيها
١٩٨٨	٢٥٠٠ جنيها
١٩٨٩	١٢٥٠ جنيها

وتكون قيود اليومية المتعلقه بالفائدة فى عام ١٩٨٦ على النحو التالى :

٥٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/٦/٣٠
	٣٤٠٠	حـ/ حملة السندات	
	١٦٠٠	حـ/ مصلحة الضرائب	
		فائدة السندات عن النصف الأول من عام ٨٦	

٣٤٠٠		حـ/ حملة السندات	٨٦/٦/٣٠
	٣٤٠٠	حـ/ البنـــك	
		سداد فائدة السندات بعد خصم الضرائب	
١٦٠٠		حـ/ مصلحة الضرائب	٨٦/٦/٣٠
	١٦٠٠	حـ/ البنـــك	
		سداد الضرائب المستحقة على الفائدة	
٥٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٣٤٠٠	حـ/ حملة السندات	
	١٦٠٠	حـ/ مصلحة الضرائب	
		فائدة السندات المستحقة عن النصف الثاني من عام ٨٦	
٣٤٠٠		حـ/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٣٤٠٠	حـ/ البنك	
		سداد فائدة السندات بعد خصم الضرائب	
١٦٠٠		حـ/ مصلحة الضرائب	٨٦/١٢/٣١
	١٦٠٠	حـ/ البنك	
		سداد الضرائب المستحقة	
١٠٠٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل الفائدة السنوية للسندات لحساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة الأولى	

ويتم تكرار نفس القيود المحاسبية فى السنوات ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وفقا لقيمة الفائدة التى سبق حسابها .

(٥)إصدار قرض السندات خلال السنة المالية للشركة ، وسداد قيمة السندات بالكامل في تاريخ الإستحقاق:

في هذه الحالة لاتتفق السنة المالية للشركة مع سنة قرض السندات التي تبدأ من تاريخ إصدار السندات ، لذلك يجب احتساب الفائدة المستحقة عن كل سنه مالية حسب مدي استفادتها من قرض السندات ، حيث تتحمل السنه المالية التى تصدر فيها السندات بفائدة عن المدة من تاريخ إصدار السندات الى نهاية تلك السنة المالية، وتتحمل السنة المالية التى يتم فيها سداد قرض السندات بفائدة عن المدة من بداية تلك السنة المالية الي تاريخ استحقاق وسداد السندات. وتتحمل السنوات المالية المحصورة بين السنة المالية لإصدارالسندات والسنة المالية لسداد السندات بنصيب من الفائدة عن سنة مالية كاملة

مثال رقم (٤٣) :

بفرض أنه فى المثال رقم (٣٩) تم اصدار السندات فى ١٩٨٦/٧/١ علي أن تدفع الفائدة السنوية في آخر يونيه من كل عام وأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

ويكون احتساب فائدة السندات علي النحو التالى :

جدول حساب الفائده سنويه

الفترة	مدة استفادة الفترة من السندات	حساب الفائدة
١٩٨٦	٦ شهور	١ × ٦/١٢ × ١/١ = ٥
١٩٨٧	١٢ شهر	١ × ١/١ = ١
١٩٨٨	١٢ شهر	١ × ١/١ = ١
١٩٨٩	١٢ شهر	١ × ١/١ = ١
١٩٩٠	٦ شهور	١ × ٦/١٢ × ١/١ = ٥

وتكون قيود اليومية في عام ١٩٨٦ على النحو التالى :

٥٠٠٠ ح/ فائدة السندات ٨٦/١٢/٣١

٣٤٠٠ ح/ حملة السندات

١٦٠٠ ح/ مصلحة الضرائب

فائدة السندات عن عام ١٩٨٦

٥٠٠٠ ح/ الأرباح والخسائر ٨٦/١٢/٣١

٥٠٠٠ ح/ فائدة السندات

تحميل الفائدة لحساب الأرباح والخسائر

وتكون قيود اليومية فى كل من السنوات المالية ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ علي النحو التالى :

٥٠٠٠		من ح/ فائدة السندات	٨٧/٦/٣٠
	٣٤٠٠	الى ح/ حملة السندات	
	١٦٠٠	الى ح/ مصلحة الضرائب	
		الفائدة عن المدة من١/١/ الى ١٩٨٧/٦/٣٠	
٦٨٠٠		من ح/ حملة السندات	١٩٨٧/٧/١
	٦٨٠٠	الى ح/ البنك	
		سداد المستحق لحملة السندات	
٣٢٠٠		من ح/ مصلحة الضرائب	١٩٨٧/٧/١
	٣٢٠٠	الى ح/ البنك	
		سداد الضرائب المستحقة	
٥٠٠٠		من ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
	٣٤٠٠	الى ح/ حمله السندات	
	١٦٠٠	الى ح/ مصلحة الضرائب	
		الفائدة عن الفترة من ٧/١ الى ٨٧/١٢/٣١	
١٠٠٠٠		من ح/ الأرباح الخسائر	٨٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	الى ح/ فائدة السندات	
		تحميل الفائدة لحساب الأرباح والخسائر	

وتكون قيود اليومية في عام ١٩٩٠ على النحو التالى :

٥٠٠٠		من ح/ فائدة السندات	٩٠/٦/٣٠
	٣٤٠٠	الى ح/ حملة السندات	
	١٦٠٠	الى ح/ مصلحة الضرائب	
		الفائدة عن الفترة من ١/١ الي ٣٠ /١٩٩٠/٦!	
٦٨٠٠		من ح/ حملة السندات	٩٠/٧/١
	٦٨٠٠	الى ح/ البنك	
		سداد المستحق لحملة السندات	

٣٢٠٠		حـ/ مصلحة الضرائب	١٩٩٠/٧/١
	٣٢٠٠	حـ/ البنك	
		سداد المستحق لمصلحة الضرائب	

١٠٠٠٠٠		حـ / قرض السندات	١٩٩٠/٧/١
	١٠٠٠٠٠	حـ/ البنك	
		سداد قرض السندات	

٥٠٠٠		حـ/ الأرباح و الخسائر	٩٠/١٢/٣١
	٥٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل الفائدة لحساب الأرباح والخسائر	

ويكون تأثير العمليات السابقة على قائمة المركز المالى فى نهاية كل من عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على النحو التالى :

قائمة المركز المالى

أصول			خصوم
		١٠٠٠٠٠	قرض السندات
		٣٤٠٠	حملة السندات (المستحق عن الفائدة)
		١٦٠٠	مصلحة الضرائب(المستحق عن الضرائب)

(٦) إصدار قرض السندات خلال السنة المالية للشركة، وسداد قيمة السندات علي دفعات :

بالإضافة الي النقاط الهامة التي ذكرت فيما يتعلق بحساب الفائدة في حالة اختلاف السنة المالية للشركة عن سنة قرض السندات (حالة (٥) عاليه) فإنه نتيجة لسداد القرض على دفعات تتناقص الفائدة تدريجيا خلال السنوات المالية وسنوات القرض .

مثال رقم (٤٤) :

نفس المثال السابق رقم (٤٣) بفرض أن الشركة تقوم بسداد القرض على دفعات متساوية من أصل قرض السندات وتبدأ الدفعة الأولي في ١٩٨٧/٧/١ .

ويكون احتساب فائدة السندات على النحو التالى :

جدول حساب الفوائد المدفوعة فى أول يوليو من كل عام

سنة قرض السندات	قيمه السندات أول الفتره	القسط السنوى	الرصيد آخر الفترة	الفوائد المدفوعة عن سنة القرض
٨٦/٧/١ الى ٨٧/٦/٣٠	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠
٨٧/٧/١ الى ٨٨/٦/٣٠	٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠
٨٨/٧/١ الى ٨٩/٦/٣٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠
٨٩/٧/١ الى ٩٠/٦/٣٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	٢٥٠٠

جدول حساب الفوائد المستحقة عن السنوات المالية

السنة المالية	رصيد السندات	حساب الفائدة
١٩٨٦	من ٧/١ الى ١٢/٣١ ١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠ × ٦/١٢ × ١٠/١٠٠ = ٥٠٠٠
١٩٨٧	من ١/١ الى ٦/٣٠ ١٠٠٠٠٠ من ٧/١ الى ١٢/٣١ ٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠ × ٦/١٢ × ١٠/١٠٠ = ٥٠٠٠ ٧٥٠٠٠ × ٦/١٢ × ١٠/١٠٠ = ٣٧٥٠ ٨٧٥٠
١٩٨٨	من ١/١ الى ٦/٣٠ ٧٥٠٠٠ من ٧/١ الى ١٢/٣١ ٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠ × ٦/١٢ × ١٠/١٠٠ = ٣٧٥٠ ٥٠٠٠٠ × ٦/١٢ × ١٠/١٠٠ = ٢٥٠٠ ٦٢٥٠
١٩٨٩	من ١/١ الى ٦/٣٠ ٥٠٠٠٠ من ٦/٣٠ الى ١٢/٣١ ٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠ × ٦/١٢ × ١٠/١٠٠ = ٢٥٠٠ ٢٥٠٠٠ × ٦/١٢ × ١٠/١٠٠ = ١٢٥٠ ٣٧٥٠
١٩٩٠	من ١/١ الى ٦/٣٠ ٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠ × ٦/١٢ × ١٠/١٠٠ = ١٢٥٠

وتكون قيود اليومية فى عام ١٩٨٦ على النحو التالى :-

٥٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٣٤٠٠	حـ/ حملة السندات	
	١٦٠٠	حـ/ مصلحة الضرائب	
		الفوائد المستحقة عن عام ١٩٨٦	

٥٠٠٠		ح/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
	٥٠٠٠	ح/ فائدة السندات	
		تحميل الفائدة لحساب الأرباح والخسائر	

وتكون قيود اليومية في أعوام ٨٧ ، ٨٨ ، ١٩٨٩ على النحو التالي، مع اختلاف قيم الفوائد المستحقة والمدفوعة طبقا للجدولين السابقين :

٥٠٠٠		ح/ فائدة السندات	٨٧/٦/٣٠
	٣٤٠٠	ح/ حملة السندات	
	١٦٠٠	ح/ مصلحة الضرائب	
		الفائدة عن الفترة من ٨٧/١/١ الي ٣٠ /٦/ ٨٧	
٦٨٠٠		ح/ حملة السندات	٨٧/٧/١
	٦٨٠٠	ح/ البنك	
		سداد المستحق لحملة السندات	
٣٢٠٠		ح/ مصلحة الضرائب	٨٧/٧/١
	٣٢٠٠	ح/ البنك	
		سداد الضرائب المستحقة	
٢٥٠٠٠		ح/ قروض السندات	٨٧/٧/١
	٢٥٠٠٠	ح/ البنـــك	
		سدا، القسط الأول من قرض السندات	
٣٧٥٠		ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
	٢٥٥٠	ح/ حملةالسندات	
	١٢٠٠	ح / مصلحة الضرائب	
		الفائدة عن الفترة من ٨٧/٦/٣٠ الى ١٩٨٧/١٢/٣١	

٨٧٥٠		حـ/ الأرباح والخسائر	٨٧/١٢/٣١
	٨٧٥٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل الفوائد لحساب الأرباح والخسائر	

وتكون قيود اليومية في عام ١٩٩٠ على النحو التالى :

١٢٥٠		حـ/ فائدة السندات	٩٠ /٦/٣٠
	٨٥٠	حـ/ حملة السندات	
	٤٠٠	حـ/ مصلحة الضرائب	
		الفائدة عن الفترة من ٩٠/١/١ الي ٣٠ /٩٠/٦	
١٧٠٠		حـ/ حملة السندات	١٩٩٠/٧/١
	١٧٠٠	حـ/ البنك	
		سداد المستحق لحملة السندات	
٨٠٠		حـ/ مصلحة الضرائب	١٩٩٠/٧/١
	٨٠٠	حـ/ البنك	
		سداد المستحق لمصلحة الضرائب	
٢٥٠٠٠		حـ/ قرض السندات	١٩٩٠/٧/١
	٢٥٠٠٠	حـ/ البنك	
		سداد القسط الأخير من قرض السندات	
١٢٥٠		حـ/ الأرباح والخسائر	٩٠/١٢/٣١
	١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل الفائدة عن الفترة من ٩٠/١/١ الى ١٩٩٠/٦/٣٠ لحساب الأرباح والخسائر	

(٧) بيع السندات المصدرة بين تواريخ الفوائد.

قد تستغرق عملية تحصيل قيمه السندات بعد إصدارها وقتا يمتد الى مابعد التاريخ المحدد لبدء سريان الفائدة . ونظرا لأن الفائدة الأولى قد تم تحديدها وطبعها على الكوبون الذي يوزع مع السندات والتي سوف يحصل عليها حامل السند فى التاريخ المحدد لها ، فإن الشركه تطلب من مشترى السند سداد قيمة الفائدة عن الفترة من تاريخ سريان الفائدة الأولى الى تاريخ بيع السند بالإضافة الى القيمة الإسمية للسند .

مثال رقم (٤٥)

في أول يناير ١٩٨٩ قررت الشركة العالميه اصدار ٢٠٠٠ سند بقيمة إسمية ٥٠ جنيها للسند، وبمعدل فائدة ١٠٪ سنويا تدفع أول يوليو وأول يناير من كل عام، وقد تم طبع السندات وكوبونات الفوائد علي هذا الأساس ، الا أنه نتيجة لبعض الظروف تأخر اصدار وتحصيل قيمة السندات الى ١٩٨٩/٤/١ والتى اشترتها بالكامل إحدى الهيئات المعفاة من الضريبة .

ويظهر من هذا المثال أن حامل السند سوف يصرف كوبون الفائدة الأولي في أول يوليو ١٩٨٩ وقدرها ٢,٥ جنيها (٥٠ × $\frac{٦}{١٢}$ × ١٠ر) لكل سند عن ستة أشهر في حين أن الاستفادة من السندات ستكون لمدة ثلاثة أشهر فقط لذلك يطالب حامل السند بأن يدفع ٢٥ر١ جنيها (٥٠ × $\frac{٣}{١٢}$ × ١٠ر)عن كل سند بالإضافة الي القيمة الإسمية ، أى ٥١,٢٥ جنيهاً (٥٠ + ١,٢٥) عن السند.

وعلى ذلك يكون المبلغ الإجمالى المحصل عن السندات في أول ابريل ١٩٨٩ كما يلي:

٢٠٠٠ (سند) × ٥١,٢٥ = ١٠٢٥٠٠ جنيه وهى تمثل :

القيمة الإسمية = ٢٠٠٠ × ٥٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيه.

مقابل الفائدة عن ثلاثة أشهر = ٢٠٠٠ × ١,٢٥ = ٢٥٠٠ جنيه.

وتكـون الفائـدة عن السندات فى١/٧/٨٩

$$= ١٠٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٢} \times ١٠ر٠ = ٥٠٠٠ \text{ جنيه.}$$

وتكون قيود اليومية لعام ١٩٨٩ على النحو التالى :

١٠٢٥٠٠		حـ/ البنك	١٩٨٩/٤/١
	١٠٠٠٠٠	حـ/ قرض السندات	
	٢٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		بيع السندات وتحصيل الفوائد عن الفترة من ٨٩/١/١ الى ١٩٨٩/٤/١	
٥٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	١٩٨٩/٦/٣٠
	٥٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن الفترة من ٨٩/١/١ الي ١٩٨٩/٦/٣٠	
٥٠٠٠		حـ/ حملة السندات	١٩٨٩/٧/١
	٥٠٠٠	حـ/ البنك	
		سداد المستحق لحملة السندات	
٥٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	١٩٨٩/١٢/٣١
	٥٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن الفترة من ٨٩/٧/١ الي ١٩٨٩/١٢/٣١	
٧٥٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر	١٩٨٩/١٢/٣١
	٧٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل فائدة السندات لحساب الأرباح والخسائر	

ملاحظات :

(١) دفع حملة السندات ٢٥٠٠ جنيها بالإضافة الي القيمه الإسمية مقابل فائدة عن ثلاثه أشهر نظراً لأن كوبون الفائده الأولي لمدة ستة أشهر في حين أن البيع تم قبل ثلاثه أشهر فقط من استحقاق هذا الكوبون.

(٢) السنة المالية ١٩٨٦ تحمل بفائدة لمدة ٩ شهور فقط وقدرها ٧٥٠٠ جنيها ($\frac{٩}{١٢}$×١٠٠٠٠٠×١٠٪) وهو مايعادل تماما رصيد حساب الفوائد حيث جعل هذا الحساب دائنا بما دفعه حملة السندات مقابل ثلاثه أشهر فائدة ، وجعل مدينا بفائدة عن سنة كاملة .

ثانياً : المحاسبة عن فائدة السندات المصدرة بعلاوة اصدار

سبق أن أوضحنا أن المعالجة المحاسبية لعلاوة اصدار السندات تقضى بتوزيعها واستهلاكها علي السنوات المالية حسب استفادة كل منها من قرض السندات ، وذلك بتخفيض الفائدة المدفوعة عن كل سنة بنصيبها في العلاوة حتي تتحمل كل فتره ماليه بنصيبها فى الفائدة الحقيقية للسندات .

(١) سداد قرض السندات دفعة واحدة :

فى حالة سداد قرض السندات دفعة واحدة بالكامل في تاريخ استحقاق قرض السندات ، تكون استفادة سنوات الاقتراض من قرض السندات متساوية وبالتالي يكون قسط استهلاك علاوة الاصدار متساوي بين سنوات الاقتراض. وإذا إتفقت السنة المالية للشركة مع سنوات الاقتراض فان قسط استهلاك فائدة السندات لكل سنة مالية يكون متساوياً .

أما إذا كانت السنة المالية للشركه تختلف عن سنة الاقتراض فإن القسط الأول لإستهلاك علاوة الاصدار يحسب عن الفترة التي تبدأ من تاريخ اصدار القرض الى نهاية السنة المالية الأولى، والقسط الأخير لإستهلاك علاوة الإصدار يحسب عن

الفترة من بداية السنة المالية التى يتم فيها سداد السندات الى تاريخ سداد السندات ، ويكون قسط استهلاك علاوة الاصدار لجميع السندات المحصورة بين السنة المالية لإصدار السندات والسنة المالية لسداد السندات متساوياً .

مثال رقم (٤٦) :

أصدرت الشركة الوطنية للصناعات الهندسية في ١٩٨٦/١/١ ١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ١٠ جنيهات للسند ، وبفائدة ١٠٪ سنوياً تدفع فى أول يناير من كل عام، ومدة القرض ٤ سنوات يسدد فى نهايتها دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشركه تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، وأنه قد تم الإكتتاب في جميع السندات من جانب هيئات معفاة من الضرائب على الفائدة .

قبل اجراء قيود اليومية يتم تحديد مايلي :

(أ) قيمه علاوة الاصدار = ١٠٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠٠ جنيها
(ب) الفائدة السنوية علي السندات = ١٠٠٠٠٠ × ١٠ر = ١٠٠٠٠جنيها
(جـ) توزيع علاوة اصدار السندات على الفترات المالية.

نظراً لأن القرض بسدد دفعة واحدة في نهاية فترة القرض، فإن درجة استفادة الفترات المالية من القرض متساوية ، لذلك يتم توزيع علاوة الإصدار وإستهلاكها بالتساوى على مدي فترات القرض ، أى أن قسط الإستهلاك السنوى للعلاوة يساوى: ١٠٠٠٠ ÷ ٤ = ٢٥٠٠جنيها.

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات المتعلقة باستحقاق فائدة السندات واستهلاك علاوة الإصدار علي النحو التالى :

١٠٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن عام ١٩٨٦	

٢٥٠٠	ح/ علاوة اصدار السندات	٨٦/١٢/٣١
٢٥٠٠	ح/ فائدة السندات	

استهلاك العلاوة وتسويتها مع حساب الفائدة

٧٥٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
٧٥٠٠	ح/ فائدة السندات	

تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية

ويتم تكرار القيود السابقة في أعوام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وبنفس القيم السابقة .

ويظهر حساب فائدة السندات وحساب علاوة اصدار السندات على النحو التالي

ح/ فائدة السندات

منه | له

منه			له		
١٠٠٠٠	ح/ حملة السندات	١٢/٣١	٢٥٠٠	ح/علاوة اصدار السندات	١٢/٣١
			٧٥٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

منه					له
٢٥٠٠	حـ/ قائمة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/إكتتابات تحت التحصيل	٨٦/١/١
٧٥٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١			
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٢٥٠٠	حـ/ قائمة السندات	٨٧/١٢/٣١	٧٥٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١
٥٠٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١			
٧٥٠٠			٧٥٠٠		
٢٥٠٠	حـ/قائمة السندات	٨٨/١٢/٣١	٥٠٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١
٢٥٠٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١			
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٢٥٠٠	حـ/ قائمة السندات	٨٩/١٢/٣١	٢٥٠٠	رصيد منقول	٨٩/١/١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

حـ/علاوة إصدار السندات

ويتم تكرار ذلك فى أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩

ويظهر رصيد حساب علاوة إصدار السندات مضافاً الي القيمة الإسمية للسندات فى قائمة المركز المالي ، ويتناقص رصيد هذا الحساب تدريجيا الى أن يصبح صفرا مع تاريخ استحقاق قرض السندات.

ولإيضاح ذلك فإن قرض السندات وعلاوة إصدار السندات تظهران فى قائمة المركز المالى لعامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ على سبيل المثال كما يلي :

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٨٦

منه		له
	١٠٠٠٠٠	قرض السندات
		(١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه)
	٧٥٠٠	+ علاوة إصدار السندات
	١٠٧٥٠٠	القيمة الدفترية لقرض السندات

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٨٨

منه		له
	١٠٠٠٠٠	قرض السندات
		(١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه)
	٢٥٠٠	+ علاوة إصدار السندات
	١٠٢٥٠٠	القيمة الدفترية لقرض السندات

وفي قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٨٩ لايظهر أي رصيد لعلاوة اصدار السندات حيث يتم استهلاكها بالكامل خلال السنوات السابقة

(٢) سداد السندات على أقساط :

في حالة سداد السندات على أقساط تكون استفادة سنوات الاقتراض من قرض السندات غير متساوية حيث تتناقص هذه الاستفادة تدريجيا مع سداد كل قسط من قرض السندات .

ويجب حساب قسط إستهلاك علاوة اصدار السندات لكل سنة مالية حسب مدى استفادتها من قرض السندات ووفقا لما إذا كانت السنة المالية للشركة تتفق أو لاتتفق مع سنة الاقتراض .

مثال رقم (٤٧):

نفس المثال السابق بفرض أنه يتم سداد السندات على أربعة دفعات متساوية في أول يناير من كل عام تبدأ الأولى منها فى ١٩٨٧/١/١ .

وقبل اجراء قيود اليومية يتم تحديد مايلي :

(أ) قيمة علاوة اصدار السندات = ١٠٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠٠ جنيها

(ب) فائدة السندات سوف تختلف من سنة الي أخري لأن استفادة السنوات المالية من قرض السندات غير متساوية ، وذلك علي النحو التالي :

عام ١٩٨٦ = ١٠٠٠٠٠ × ٠,١٠ = ١٠٠٠٠ جنيها

عام ١٩٨٧ = ٧٥٠٠٠ × ٠,١٠ = ٧٥٠٠ جنيها

عام ١٩٨٨ = ٥٠٠٠٠ × ٠,١٠ = ٥٠٠٠ جنيها

عام ١٩٨٩ = ٢٥٠٠٠ × ٠,١٠ = ٢٥٠٠ جنيها

(جـ) توزيع علاوة إصدار السندات على الفترات المالية يتم على أساس استفادة كل منها من قرض السندات حيث أن قرض السندات فى السنة الأولى كان ١٠٠٠٠٠ جنيها وأخذ يتناقص كل عام بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيها (قيمة الدفعة السنوية لسداد القرض) .

أى أن علاوة الاصدار يتم استهلاكها بنسبة :

	١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩
قيمة القرض	١٠٠٠٠٠	:	٧٥٠٠٠	:	٥٠٠٠٠	:	٢٥٠٠٠
نسبة الاستفادة	٤	:	٣	:	٢	:	١

وبالتالى يكون قسط استهلاك علاوة الإصدار كما يلى :

عام ١٩٨٦ = ١٠٠٠٠ × ٠,٤ = ٤٠٠٠ جنيه.

عام ١٩٨٧ = ١٠٠٠٠ × ٠,٣ = ٣٠٠٠ جنيه

عام ١٩٨٨ = ١٠٠٠٠ × ٠,٢ = ٢٠٠٠ جنيه

عام ١٩٨٩ = ١٠٠٠٠ × ٠,١ = ١٠٠٠ جنيه

وتكون قيود اليومية المتعلقة باستحقاق فائدة السندات وعلاوة اصدار السندات على النحو التالى :

١٠٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقه عن عام ١٩٨٦	
٤٠٠٠		حـ/ علاوة إصدار السندات	١٩٨٦/١٢/٣١
	٤٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		استهلاك العلاوة وتسويتها مع حساب الفائدة	
٦٠٠٠		حـ/ الأرباح و الخسائر	١٩٨٦/١٢/٣١
	٦٠٠٠	حـ/ فائدة السنوات	
		تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	
٧٥٠٠		حـ/ فائدة السندات	١٩٨٧/١٢/٣١
	٧٥٠٠	حـ/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن عام ١٩٨٧	
٣٠٠٠		حـ/ علاوة اصدار السندات	١٩٨٧/١٢/٣١
	٣٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		استهلاك العلاوة وتسويتها مع الفائدة	
٤٥٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر	١٩٨٧/١٢/٣١
	٤٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	

مدين	دائن	البيان	التاريخ
٥٠٠٠		ح/ فائدة السندات	١٩٨٨/١٢/٣١
	٥٠٠٠	ح/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن عام ١٩٨٨	
٢٠٠٠		ح/ علاوة اصدار السندات	١٩٨٨/١٢/٣١
	٢٠٠٠	ح/ فائدة السندات	
		استهلاك العلاوة وتسويتها مع الفائدة	
٣٠٠٠		ح/ الأرباح والخسائر	١٩٨٨/١٢/٣١
	٣٠٠٠	ح/ فائدة السندات	
		تحميل حساب والأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	
٢٥٠٠		ح/ فائدة السندات	١٩٨٩/١٢/٣١
	٢٥٠٠	ح/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن عام ١٩٨٩	
١٠٠٠		ح/ علاوة اصدار السندات	١٩٨٩/١٢/٢١
	١٠٠٠	ح/ فائدة السندات	
		استهلاك العلاوة وتسويتها مع حساب الفائدة	
١٥٠٠		ح/ الأرباح والخسائر	١٩٨٩/١٢/٣٠
	١٥٠٠	ح/ فائدة السندات	
		تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	

ويظهر حساب فائدة السندات وحساب علاوة اصدار السندات على النحو التالى:

منه ح/ فائدة السندات له

منه			له		
١٠٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١	٤٠٠٠	ح/علاوة اصدار السندات	٨٦/١٢/٣١
			٦٠٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٧٥٠٠	ح/ حملة السندات	٨٧/١٢/٣١	٣٠٠٠	ح/علاوة إصدار السندات	٨٧/١٢/٣١
			٤٥٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٧/١٢/٣١
٧٥٠٠			٧٥٠٠		
٥٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٨/١٢/٣١	٢٠٠٠	ح/علاوة اصدار السندات	٨٨/١٢/٣١
			٣٠٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٨/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٢٥٠٠	ح/ حملة السندات	٨٩/١٢/٣١	١٠٠٠	ح/ علاوة اصدار السندات	٨٩/١٢/٣١
			١٥٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٩/١٢/٣١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

منه ح/علاوة إصدار السندات له

منه			له		
٤٠٠٠	ح/فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	٨٦/١/١
٦٠٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١			
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٣٠٠٠	ح/فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١	٦٠٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١
٣٠٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١			
٦٠٠٠			٦٠٠٠		
٢٠٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١	٣٠٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١
١٠٠٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١			
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
١٠٠٠	ح/فائدة السندات	٨٩/١٢/٣١	١٠٠٠	رصيد منقول	٨٩/١/١
١٠٠٠			١٠٠٠		

ويظهر رصيد حساب علاوة اصدار السندات مضافا الى رصيد حساب قرض السندات في قائمة المركز المالى ، ويتناقص رصيد حساب علاوة اصدار السندات تدريجيا الى أن يصبح صفرا في تاريخ استحقاق قرض السندات.

ولإيضاح ذلك فان قرض السندات وعلاوة اصدار السندات يظهران في قائمة المركز المالى علي النحو التالى :

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٦/١٢/٣١

		١٠٠٠٠٠	قرض السندات
		٦٠٠٠	علاوة اصدار السندات
		١٠٦٠٠٠	القيمة الدفترية لقرض السندات

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٧/١٢/٣١

		٧٥٠٠٠	قرض السندات
		٣٠٠٠	علاوة اصدار السندات
		٧٨٠٠٠	القيمة الدفترية لقرض السندات

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١

		٥٠٠٠٠	قرض السندات
		١٠٠٠	علاوة اصدار السندات
		٥١٠٠٠	القيمة الدفترية لقرض السندات

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/١٢/٣١

		٢٥٠٠٠	قرض السندات

ملاحظات :

(١)رصيد حساب علاوة اصدار السندات فى نهاية عام ١٩٨٩ يساوى صفرا.

(٢) رصيد حساب قرض السندات فى نهاية عام ١٩٨٩ ٢٥٠٠٠ جنيها وهو القسط الأخير الذى سوف يدفع فى ١٩٩٠/١/١ .

ثالثاً:المحاسبة عن فائدة السندات المصدرة بخصم إصدار

سبق أن أوضحنا أن المعالجة المحاسبية لخصم إصدار السندات تقضى بتوزيعها وإستهلاكها على السنوات المالية حسب إستفادة كل منها من قرض السندات، وذلك بزيادة الفائدة المدفوعة عن كل سنة بنصيبها فى خصم الإصدار حتى تتحمل كل فترة مالية بنصيبها فى الفائدة الحقيقية للسندات.

(١) سداد قرض السندات دفعة واحدة:

فى حالة سداد قرض السندات دفعة واحدة بالكامل فى تاريخ إستحقاق قرض السندات تكون إستفادة سنوات الإقتراض من قرض السندات متساوية وبالتالى يكون قسط إستهلاك خصم الإصدار متساوى بين سنوات الإقتراض.

وإذا إتفقت السنة المالية للشركة مع سنوات الإقتراض فإن قسط إستهلاك فائدة السندات لكل سنة مالية يكون متساوياً ، إذا إختلفت السنة المالية للشركة مع سنوات الإقتراض فإن القسط الأول لإستهلاك خصم إصدار السندات يحسب عن الفترة من تاريخ إصدار القرض وحتى نهاية السنة المالية التى تم فيها إصدار السندات، وأن القسط الأخير لإستهلاك خصم إصدار السندات يحسب عن الفترة من بداية السنة التى يتم فيها سداد السندات وحتى تاريخ سداد السندات ويكون قسط إستهلاك خصم إصدار السندات لجميع السنوات المحصورة بين السنة المالية لإصدار السندات والسنة المالية لسداد السندات متساويا.

مثال رقم (٤٨):

أصدرت الشركة القومية للكيماويات فى ١٩٨٦/١/١ ١٠٠٠ سند بقيمة

إسمية ١٠٠ جنيها وبخصم إصداره ٥ جنيهات للسند وبفائدة ٨٪ سنويا تدفع فى أول يناير من كل عام. مدة القرض ٤ سنوات يسدد فى نهايتها دفعة واحدة، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام وأنه قد تم الإكتتاب فى جميع السندات من جانب هيئات معفاه من الضرائب على الفائدة.

وقبل إجراء قيود اليومية يتم تحديد ما يلى:

(أ) قيمة خصم إصدار السندات =١٠٠٠×٥ = ٥٠٠٠جنيها

(ب) الفائدة السنوية للسندات = ١٠٠٠٠٠ × ٠٨ر٠= ٨٠٠٠جنيها

(جـ)توزيع خصم إصدار السندات على السنوات المالية يتم بالتساوى حيث أن إستفادة السنوات المالية من قرض السندات متساوية لأن سداد السندات يتم مرة واحدة فى تاريخ الإستحقاق .

وعلى ذلك يكون القسط السنوى لإستهلاك خصم الإصدار كما يلى:

٥٠٠٠ ÷ ٤ = ١٢٥٠ جنيها.

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات المتعلقة بإستحقاق فائدة السندات وإستهلاك خصم الإصدار على النحو التالى:

٨٠٠٠		حـ/فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٨٠٠٠	حـ/حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن عام ١٩٨٦	
١٢٥٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	١٢٥٠	حـ/ خصم إصدار السندات	
		إستهلاك خصم الإصدار وتسويته مع حساب الفائدة	
٩٢٥٠		حـ/الإرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
	٩٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	

•يتم تكرار القيود السابقة فى أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨ . ١٩٨٩ وبنفس القيم السابقة.

ويظهر حساب فائدةالسندات وحساب خصم إصدار المستندات عل النحو التالى

ح/ فائدة السندات

منه — له

منه			له		
٨٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١	٩٢٥٠	ح/الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
١٢٥٠	ح/خصم اصدار السندات	٨٦/١٢/٣١			
٩٢٥٠			٩٢٥٠		

ويتم تكرار ذلك فى أعوام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨، ١٩٨٩

ح/خصم إصدار السندات

منه			له		
٥٠٠٠	ح/قرض السندات	٨٦/١/١	١٢٥٠	ح/فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
			٣٧٥٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٣٧٥٠	رصيد منقول	٨٧/١/١	١٢٥٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
			٢٥٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١
٣٧٥٠			٣٧٥٠		
٢٥٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١	١٢٥٠	ح/ فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١
			١٢٥٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		
١٢٥٠	رصيد منقول	٨٩/١/١	١٢٥٠	ح/ فائدة السندات	٨٩/١٢/٣١
١٢٥٠			١٢٥٠		

وكما سبق لا يعتبر رصيد حساب خصم إصدار السندات أصلا من أصول الشركة وإنما يظهر فى قائمة المركز المالى مطروحاً من رصيد حساب قرض السندات للوصول الى القيمة الدفترية لقرض السندات، ويتناقص رصيد حساب خصم إصدار السندات تدريجيا الى أن يصبح صفرا فى تاريخ إستحقاق قرض السندات.

ولإيضاح ذلك فإن قرض السندات وخصم إصدار السندات يظهران فى قائمة المركز المالى لعامى ١٩٨٦، ١٩٨٨ على سبيل المثال كما يلى:

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٦/١٢/٣١

		١٠٠٠٠٠	قرض السندات (١٠٠٠سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه)
		٣٧٥٠	- خصم إصدار السندات
		٩٦٢٥٠	القيمة الدفترية للسندات

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١

		١٠٠٠٠٠	قرض السندات (١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه)
		١٢٥٠	- خصم إصدار السندات
		٩٨٧٥٠	القيمة الدفترية للسندات

وفى قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/١٢/٣١ لا يظهر أى رصيد لخصم إصدار السندات حيث تم إستهلاكه بالكامل خلال السنوات الماضية.

(٢) سدادالسندات على أقساط:

فى حالة سداد السندات على أقساط تكون إستفادة سنوات الإقتراض من قروض السندات غير متساوية حيث تتناقص هذه الإستفادة تدريجيا مع سدادكل قسط من قرض السندات.

ويجب حساب قسط إستهلاك خصم إصدار السندات لكل سنة مالية حسب مدى إستفادتها من قرض السندات ووفقا لما إذا كانت السنة المالية للشركة تتفق أو لاتتفق مع سنة الإقتراض.

مثال رقم (٤٩):

نفس المثال السابق بفرض أنه يتم سداد السندات على أربعة دفعات متساوية فى أول يناير من كل عام تبدأ الأولى منها فى ١٩٨٧/١/١:

وقبل إجراء قيود اليومية يتم تحديد ما يلى:

(أ) قيمة خصم إصدار السندات = ١٠٠٠٠٠×٥ = ٥٠٠٠ جنيها

(ب) فائدة السندات سوف تختلف من سنة الى أخرى لأن إستفادة السنوات المالية من قرض السندات غير متساوية، وذلك على النحو التالى:

عام ١٩٨٦ = ١٠٠٠٠٠× ٠,٠٨ = ٨٠٠٠ جنيها

عام ١٩٨٧ = ٧٥٠٠٠× ٠,٠٨ = ٦٠٠٠ جنيها

عام ١٩٨٨ = ٥٠٠٠٠× ٠,٠٨ = ٤٠٠٠ جنيها

عام ١٩٨٩ = ٢٥٠٠٠× ٠,٠٨ = ٢٠٠٠ جنيها

(جـ) توزيع خصم إصدار السندات على الفترات المالية يتم على أساس إستفادة كل منها من قرض السندات حيث أن قرض السندات فى السنة الأولى كان ١٠٠٠٠٠ جنيها وأخذ يتناقص كل عام بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيها (قيمة الدفعة السنوية لسداد القرض)

أى أن خصم الإصدار يتم إستهلاكه بنسبة:

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
قيمة قرض السندات	١٠٠ ...	٧٥ ...	٥٠ ...	٢٥ ...
نسبة الإستفادة	٤	٣	٢	١

وبالتالى يكون قسط إستهلاك خصم إصدار السندات كما يلى:

عام ١٩٨٦= ٥٠٠٠× ٠,٤ = ٢٠٠٠ جنيها
عام ١٩٨٧= ٥٠٠٠× ٠,٣ = ١٥٠٠ جنيها
عام ١٩٨٨= ٥٠٠٠× ٠,٢ = ١٠٠٠ جنيها
عام ١٩٨٩= ٥٠٠٠× ٠,١ = ٥٠٠ جنيها

وتكون قيود اليومية المتعلقة بإستحقاق فائدة السندات وخصم إصدار السندات على النحو التالى:

٨٠٠٠ ح/ فائدة السندات ٨٦/١٢/٣١
٨٠٠٠ ح/ حملة السندات
القائدة المستحقة عن عام ١٩٨٦

٢٠٠٠ ح/ فائدة السندات ٨٦/١٢/٣١
٢٠٠٠ ح/خصم إصدار السندات
إستهلاك خصم الإصدار وتسويته مع حساب الفائدة

١٠٠٠٠ ح/ الأرباح والخسائر ٨٦/١٢/٣١
١٠٠٠٠ ح/ فائدة السندات
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية

٦٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
	٦٠٠٠	إلى حـ/ حملة المستندات	
		الفائدة المستحقة عن عام ١٩٨٧	
١٥٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
	١٥٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات	
		إستهلاك خصم الإصدار وتسويته مع حساب الفائدة	
٧٥٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر	٨٧/١٢/٣١
	٧٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	
٤٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١
	٤٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن عام ١٩٨٨	
١٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١
	١٠٠٠	إلى حـ/خصم إصدار السندات	
		إستهلاك خصم الإصدار وتسويته مع حساب الفائدة	
٥٠٠٠		من حـ/الأرباح والخسائر	٨٨/١٢/٣١
	٥٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات	
		تحميل حـ/ الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	
٢٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٨٩/١٢/٣١
	٢٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		الفائدة المستحقة عن عام ١٩٨٩	

٥٠٠ ح/ فائدة السندات ٨٩/١٢/٣١

٥٠٠ ح/خصم إصدار السندات

إستهلاك خصم الإصدار وتسويته مع حساب الفائدة

٢٥٠٠ ح/الأرباح والخسائر ٨٩/١٢/٣١

٢٥٠٠ ح/ فائدة السندات

تحميل ح/ الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقة

ويظهر حساب فائدة السندات وحساب خصم اصدار السندات على النحو التالي :-

ح/ فائدة السندات

منه			له		
٨٠٠٠	ح/حملة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
٢٠٠٠	ح/خصم اصدارالسندات	٨٦/١٢/٣١			
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٦٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٧/١٢/٣١	٧٥٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٧/١٢/٣١
١٥٠٠	ح/خصم إصدارالسندات	٨٧/١٢/٣١			
٧٥٠٠			٧٥٠٠		
٤٠٠٠	ح/حملة السندات	٨٨/١٢/٣١	٥٠٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٨/١٢/٣١
١٠٠٠	ح/خصم إصدارالسندات	٨٨/١٢/٣١			
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٢٠٠٠	ح/حملة السندات	٨٩/١٢/٣١	٢٥٠٠	ح/ الأرباح والخسائر	٨٩/١٢/٣١
٥٠٠	ح/خصم اصدارالسندات	٨٩/١٢/٣١			
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

ح/ خصم إصدار السندات

٥٠٠٠	ح/قرض السندات	٨٦/١/١	٢٠٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
			٣٠٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٣٠٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١	١٥٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
			١٥٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
١٥٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١	١٠٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١
			٥٠٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١
١٥٠٠			١٥٠٠		
٥٠٠	رصيد منقول	٨٩/١/١	٥٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٩/١٢/٣١

ويظهر رصيد حساب خصم إصدار السندات مخصوماً من رصيد حساب قرض السندات فى قائمة المركز المالى ، ويتناقص رصيد حساب خصم إصدار السندات تدريجياً الى أن يصبح صفراً فى تاريخ إستحقاق قرض السندات.

ولإيضاح ذلك فإن قرض السندات وخصم إصدار السندات يظهران فى قائمة المركز المالى على النحو التالى :-

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٦/١٢/٣١

		١٠٠٠٠٠	قرض السندات
		٣٠٠٠	- خصم إصدار السندات
		٩٧٠٠٠	القيمة الدفترية لقرض السندات

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٧/١٢/٣١

قرض السندات - خصم إصدار السندات	٧٥٠٠٠ ١٥٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٧٣٥٠٠		

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١

قرض السندات - خصم إصدار السندات	٥٠٠٠٠ ٥٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٤٩٥٠٠		

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٩/١٢/٣١

قرض السندات	٢٥٠٠٠		

ملاحظات :

(١) رصيد حساب خصم إصدار السندات فى نهاية عام ١٩٨٩يساوى صفراً.

(٢) رصيد حساب قرض السندات فى نهاية عام ١٩٨٩ ٢٥٠٠٠جنيهاً وهو القسط الأخير الذى سوف يدفع فى ١٩٩٠/١/١.

المبحث الخامس

المحاسبة عن سداد قرض السندات

يتم سداد السندات إما نقداً أو بتحويلها الى أسهم، كما يتم سداد السندات دفعة واحدة بالكامل في تاريخ الإستحقاق أو يتم السداد على دفعات دورية من أصل السندات مضافاً اليها الفوائد الدورية أو على دفعات دورية متساوية من الأصل والفوائد معاً.

كما قد تكون قيمة الإستحقاق(المسدد لحملة السندات فى تاريخ الإستحقاق) مساوية للقيمة الإسمية للسندات، أو تكون أكبر من القيمة الإسمية(بعلاوة سداد) أو أقل من القيمة الإسمية (بخصم سداد).

كما قد تتضمن شروط اصدار السندات ضرورة تكوين إحتياطى لسداد السندات واستثمار هذا الإحتياطى بحيث يصبح رصيد هذه الإستثمارات مضافاً اليها فوائد الإستثمار مساوية لقيمة استحقاق السندات.

ونتعرض فيما يلى للنقاط السابقة:-

أولاً : السداد نقداً دفعة واحدة

يتم رد قيمة السندات دفعة واحدة بالكامل فى تاريخ الإستحقاق، وقد يكون الرد بالقيمة الإسمية ، أو بعلاوة سداد ، أو بخصم سداد .

(أ) رد السندات بقيمتها الإسمية:

يتم فى هذه الحالة رد القيمة الإسمية للسندات فى نهاية مدة القرض ، ولاتختلف المعالجة المحاسبية المتعلقة بالإصدار والفائدة عما سبق بيانه فى المباحث السابقة ، وبالنسبة لعملية الرد يجرى القيدين التاليين:

ح/ قرض السندات

ح/ حملة السندات

استحقاق رد السندات

ح/ حملة السندات

ح/ البنك

سداد قيمة قرض السندات

مثال رقم (٥٠)

في أول يناير ١٩٨٦ أصدرت شركة نصر "إحدى الشركات المساهمة المصرية" ١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيهاً بفائدة ١٠٪ سنوياً ، على أن ترد قيمة قرض السندات دفعة واحدة في ١٩٨٩/١٢/٣١، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

وتكون قيود اليومية الخاصة برد السندات في آخر ديسمبر ١٩٨٩ كما يلي:

١٠٠ ٠٠٠		ح/ قرض السندات	٨٩/١٢/٣١
	١٠٠ ٠٠٠	ح/ حملة السندات	
		استحقاق قرض السندات	
١٠٠٠٠٠		ح/ حملة السندات	٨٩/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	ح/ البنك	
		سداد المستحق لحملة السندات بشيك	

ويظهر حساب قرض السندات على النحو التالي :-

ح/ قرض السندات

منه						له
١٠٠٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠	ح/ سندات مكتتب فيها		٨٩/١/١
١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠			

(ب) سداد السندات بعلاوة رد:

قد يتم رد السندات بقيمة أكبر من قيمتها ، ويطلق على تلك الزيادة "علاوة رد أو سداد السندات" ولاتختلف علاوة رد السندات عن خصم اصدار السندات حيث أن رد السندات بعلاوة يرجع الى أن سعر فائدة السندات أقل من سعر الفائدة السائد في السوق فى تاريخ إصدار السندات ، وأن الشركة تفضل ردها بعلاوة سداد بدلاً من اصدارها بخصم إصدار.

وتقضى المعالجة المحاسبية لعلاوة رد السندات بأن يتم تسويتها مع حساب الفائدة على السندات حتى تتحمل كل فترة مالية بالفائدة الحقيقية للسندات وذلك بإضافة نصيب الفترة من علاوة رد السندات الي الفائدة المدفوعة ويتم توزيع قيمة علاوة رد السندات على الفترات المالية وفقاً لمدى إستفادة كل فترة مالية كما سبق إيضاحه عند معالجة علاوة وخصم إصدار السندات.

والفرق بين خصم إصدار السندات وعلاوة رد السندات هو أن خصم الإصدار يتم إستهلاكه سنوياً ويتناقص رصيد حساب الخصم تدريجياً الي أن يصل الصفر فى نهاية مدة الإقتراض ، بينما علاوة رد السندات يتم تجميعها (تراكمها) سنوياً حيث يتزايد رصيد حساب علاوة السداد تدريجياً الي أن يصل الى قيمة العلاوة فى نهاية مدة الإقتراض حيث يتم ردها مع القيمة الإسمية للسندات.

مثال رقم (٥١)

بفرض أنه في المثال السابق ترد قيمة قرض السندات في نهاية الفترة بعلاوة سداد قيمتها ٥ جنيهات عن كل سند.

وقبل إجراء قيود اليومية يتم تحديد مايلي:-

(أ) قيمة علاوة رد السندات = ١٠٠٠ × ٥ = ٥٠٠٠ جنيهاً

(ب) الفائدة السنوية = ١٠٠٠٠٠ × ١٠ر٠ = ١٠٠٠٠ جنيهاً.

(جـ) توزيع علاوة السداد على الفترات المالية يتم بالتساوى نظراً لأن استفادة الفترات المالية من قرض السندات متساوية حيث يتم سداد السندات دفعة واحدة في تاريخ الإستحقاق.

٥٠٠٠ ÷ ٤ = ١٢٥٠ جنيهاً

وتكون قيود اليومية المتعلقة باستحقاق الفائدة وبعلاوة الرد وسداد السندات على النحو التالي:

١٠٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		الفائدة عن عام ١٩٨٦	
١٢٥٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	١٢٥٠	حـ/ علاوة رد السندات	
		تسوية علاوة السداد مع الفائدة	
١١٢٥٠		حـ/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
	١١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل حـ/ الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	

ويتم تكرار هذه القيود فى الأعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ وبنفس القيم، هذا بالإضافة الى أنه فى نهاية عام ١٩٨٩ تجرى قيود السداد لقرض السندات على النحو التالى :-

١٠٠٠٠٠ ح/ قرض السندات ٨٩/١٢/٣١

٥٠٠٠ ح/ علاوة سداد السندات

١٠٥٠٠٠ ح/ حملة السندات

استحقاق قرض السندات و العلاوة

١٠٥٠٠٠ ح/ حملة السندات ٨٩/١٢/٣١

١٠٥٠٠٠ ح/ البنــك

سداد المستحق لحملة السندات

ويظهر كل من حساب فائدة السندات وحساب علاوة رد السندات على النحو التالى :

ح/ فائدة السندات

منه | | | | | | له
---|---|---|---|---|---
١٠٠٠٠ | ح/ حملة السندات | ٨٦/١٢/٣١ | ١١٢٥٠ | ح/الأرباح والخسائر | ٨٦/١٢/٣١
١٢٥٠ | ح/علاوة رد السندات | ٨٦/١٢/٣١ | | |
١١٢٥٠ | | | ١١٢٥٠ | |

ويتم تكرار هذا القيد فى أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩

ح/علاوة رد السندات

منه					له
١٢٥٠	ح/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٢٥٠	ح/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
١٢٥٠			١٢٥٠		
٢٥٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١	١٢٥٠	رصيد منقول	٨٧/١/١
			١٢٥٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		
٣٧٥٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١	٢٥٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١
			١٢٥٠	ح/ فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١
٣٧٥٠			٣٧٥٠		
٥٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٩/١٢/٣١	٣٧٥٠	رصيد منقول	٨٩/١/١
			١٢٥٠	ح/ فائدة السندات	٨٩/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		

ويظهر رصيد حساب علاوة رد السندات مضافاً الي رصيد حساب قرض السندات في قائمة المركز المالى ، ويتزايد رصيد حساب علاوة رد السندات تدريجياً الي أن تكتمل قيمة العلاوة في تاريخ الإستحقاق ، حيث ترد مع القيمة الإسمية للسندات.

ولإيضاح ذلك فإن قرض السندات وعلاوة رد السندات يظهران فى قائمة المركز المالى فى نهاية عامى ١٩٨٦، ١٩٨٨ على سبيل المثال كما يلى :

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٦/١٢/٣١

قرض السندات (١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه)	١٠٠٠٠٠		
+ علاوة رد السندات	١٢٥٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠١٢٥٠		

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٨/١٢/٣١

قرض السندات (١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه)	١٠٠٠٠٠		
+ علاوة رد السندات	٣٧٥٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠٣٧٥٠		

ونود الإشارة الى أنه إذا كان سداد قرض السندات على دفعات أو إختلفت السنة المالية للشركة عن سنة الإقتراض يجب إحتساب مايخص كل فترة مالية من علاوة الرد، ولايختلف أسلوب تحديد ذلك النصيب عما سبق إيضاحه بالنسبة لعلاوة وخصم إصدر السندات.

(جـ) سداد السندات بخصم رد:

قد يتم رد السندات بقيمة أقل من قيمتها الإسمية ، ويطلق على هذا النقص" خصم رد أو سداد السندات" ولايختلف خصم رد السندات عن علاوة إصدار السندات

حيث أن رد السندات بخصم يرجع الى أن سعر فائدة السندات أعلى من سعر الفائدة السائد فى السوق فى تاريخ إصدار السندات ، وأن الشركة تفضل ردها بخصم بدلاً من إصدارها بعلاوة إصدار.

وتقضى المعالجة المحاسبية لخصم رد السندات بأن يتم تسويتها مع حساب الفائدة على السندات حتى تتحمل كل فترة مالية بالفائدة الحقيقية للسندات وذلك بتخفيض الفائدة المدفوعة عن السندات بنصيب الفترة من خصم رد السندات . ويتم توزيع قيمة خصم رد السندات على الفترات المالية وفقاً لمدى إستفادة كل فترة مالية كما سبق إيضاحه عند معالجة علاوة وخصم إصدار السندات.

والفرق بين خصم رد السندات وعلاوة اصدار السندات هو أن علاوة الإصدار يتم إستهلاكها سنوياً ويتناقص رصيد حسابها تدريجياً الى أن يصل الى الصفر في نهاية مدة الإقتراض ، بينما خصم رد السندات يتم تجميعه (تراكمه) سنوياً حيث يتزايد رصيد حساب خصم الرد تدريجياً الي أن يصل الى قيمة الخصم فى نهاية مدة الإقتراض حيث يتم إستنزال قيمته من القيمة الإسمية للسندات عند ردها لحملة السندات.

مثال رقم (٥٢) :

نفرض أنه فى المثال رقم (٥٠) ترد قيمة قرض السندات فى نهاية الفترة بخصم رد قدره ٦ جنيهات عن كل سنة.

وقبل إجراء قيود اليومية ، يتم تحديد مايلى:

(أ) قيمة خصم رد السندات= ١٠٠٠ × ٦ = ٦٠٠٠ جنيهاً

(ب) الفائدة السنوية للسندات = ١٠٠٠٠٠ × ١٠ر. = ١٠٠٠٠ جنيهاً

(جـ) يتم توزيع رد السندات على الفترات المالية بالتساوى نظراً لأن استفادة تلك الفترات من قرض السندات متساوية ، ويكون ذلك على النحو التالى:

٦٠٠٠ ÷ ٤ = ١٥٠٠ جنيهاً.

وتكون قيود اليومية على النحو التالي :

١٠٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		الفائدة عن عام ١٩٨٦	
١٥٠٠		حـ/ خصم رد السندات	٨٦/١٢/٣١
	١٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		تسوية خصم الرد مع فائدة السندات	
٨٥٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
	٨٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	
		تحميل حـ/ الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية	

ويتم تكرار هذه القيود فى الأعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨ . ١٩٨٩وبنفس القيم، هذا بالإضافة الي أنه فى نهاية عام ١٩٨٩ تجرى قيود السداد لقرض السندات على النحو التالي :-

١٠٠٠٠٠		حـ/ قرض السندات	٨٩/١٢/٣١
	٩٤٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
	٦٠٠٠	حـ/ خصم رد السندات	
		استحقاق قيمة قرض السندات وإقفال حساب خصم الرد	
٩٤٠٠٠		حـ/ حملة السندات	٨٩/١٢/٣١
	٩٤٠٠٠	حـ/ البنك	
		سداد المستحق لحملة السندات	

ويظهر كل من حساب فائدة السندات وحساب خصم رد السندات علي النحو التالى :

ح/ فائدة السندات

منه   له

١	ح/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٥٠	ح/خصم رد السندات	٨٦/١٢/٣١
			٨٥٠	ح/الأرباح والخسائر	٨٦/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ويتم تكرار هذا القيد فى أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩

ح/خصم رد السندات

منه   له

١٥٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٥٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١
١٥٠٠			١٥٠٠		
١٥٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١	٣٠٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١
١٥٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١			
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
٣٠٠٠	رصيدمنقول	٨٨/١/١	٤٥٠٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١
١٥٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٨/١٢/٣١			
٤٥٠٠			٤٥٠٠		
٤٥٠٠	رصيد منقول	٨٩/١/١	٦٠٠٠	ح/ قرض السندات	٨٩/١٢/٣١
١٥٠٠	ح/ فائدة السندات	٨٩/١٢/٣١			
٦٠٠٠			٦٠٠٠		

ويظهر رصيد حساب خصم رد السندات مخصوماً من رصيد حساب قرض السندات فى قائمة المركز المالى ، ويتزايد رصيد حساب خصم رد السندات تدريجياً الي أن تكتمل قيمة الخصم فى تاريخ الإستحقاق حيث تستنزل من القيمة الإسمية للسندات ويرد الباقى لحملة السندات.

ولإيضاح ذلك فإن قرض السندات وخصم رد السندات يظهران في قائمة المركز المالي في نهاية عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ على سبيل المثال كما يلي :

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٨٦

		١٠٠٠٠٠	قرض السندات (١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠جنيه)
		١٥٠٠	- خصم رد السندات
		٩٨٥٠٠	القيمة الدفترية لقرض السندات

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٨٨

		١٠٠٠٠٠	قرض السندات (١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه)
		٤٥٠٠	- خصم رد السندات
		٩٥٥٠٠	القيمة الدفترية لقرض السندات

ونود الإشارة الي أنه اذا كان سداد قرض السندات على دفعات أو إختلفت السنة المالية للشركة عن سنة الإقتراض يجب احتساب مايخص كل فترة مالية من خصم الرد ، ولايختلف اسلوب تحديد ذلك النصيب عن ماسبق ايضاحه بالنسبة لعلاوة وخصم اصدار السندات.

ثانياً : السداد نقداً على دفعات

قد يشترط عند إصدار السندات أن يتم سدادها على دفعات خلال مدة الإقتراض وذلك باستهلاك عدد من السندات دورياً. ولاتختلف المعالجة المحاسبية عن ماسبق بيانه ، الا أن القيود المتعلقة بالسداد تجرى عند سداد كل دفعة .

مثال رقم (٥٣) :

نفس المثال رقم (٥٠) بفرض أنه يتم سداد قرض السندات علي أقساط متساوية قيمة كل منها ٢٥٠٠٠ جنيهاً بالإضافة الي الفوائد السنوية المستحقة تدفع فى آخر ديسمبر من كل عام.

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل عمليات الإكتتاب على النحو التالي :

١٠٠٠٠٠		حـ/ إكتتابات تحت التحصيل - سندات	٨٦/١/١
	١٠٠٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها	
		إجمالى المبالغ المطلوبة من المكتتبين	
١٠٠٠٠٠		حـ/ بنك - إكتتاب سندات	٨٦/١/١
	١٠٠٠٠٠	حـ/ اكتتابات تحت التحصيل - سندات	
		المتحصل من الإكتتابات في جميع الأسهم	
١٠٠٠٠٠		حـ/ سندات مكتتب فيها	٨٦/١/١
	١٠٠٠٠٠	حـ/ قرض السندات	
		اصدار شهادات السندات	
١٠		حـ/ بنك - جارى	٨٦/١/١
	١	حـ/ بنك - إكتتاب سندات	
		تحويل حـ/ البنك المقيد الي حساب جاري	

وتكون القيود اللازمة لتسجيل الفوائد الدورية وسداد الأقساط على النحو التالي:

١٠٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٦/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		استحقاق الفائدة	
٢٥٠٠٠		حـ/ قرض السندات	٨٦/١٢/٣١
	٢٥٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		إستحقاق قسط إستهلاك السندات	
٣٥ ٠٠٠		حـ/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١
	٣٥ ٠٠٠	حـ/ البنـك	
		سداد المستحق عن الفائدة وقسط استهلاك السندات	
٧٥٠٠		حـ/ فائدة السندات	٨٧/١٢/٣١
	٧٥٠٠	حـ/ حملة السندات	
		استحقاق الفائدة	
٢٥ ٠٠٠		حـ/ قرض السندات	٨٧/١٢/٣١
	٢٥ ٠٠٠	حـ/ حملة السندات	
		استحقاق قسط استهلاك السندات	
٣٢٥ ٠٠		حـ/ حملة السندات	٨٧/١٢/٣١
	٣٢٥٠٠	حـ/البنك	
		سداد المستحق عن الفائدة واستهلاك السندات	

٥ ح/ فائدة السندات ٨٨/١٢/٣١

٥ ح/ حملة السندات

استحقاق الفائدة

٢٥٠٠٠ ح/ قرض السندات ٨٨/١٢/٣١

٢٥٠٠٠ ح/ حملة السندات

استحقاق قسط استهلاك السندات

٣٠٠٠٠ ح/ حملة السندات ٨٨/١٢/٣١

٣٠ ح/ البنك

سداد المستحق عن الفائدة واستهلاك السندات

٢٥٠٠ ح/ فائدة السندات ٨٩/١٢/٣١

٢٥٠٠ ح/ حملة السندات

استحقاق الفائدة

٢٥٠٠٠ ح/ قرض السندات ٨٩/١٢/٣١

٢٥٠٠ ح/ حملة السندات

استحقاق قسط استهلاك السندات

٢٧٥٠٠ ح/ حملة السندات ٨٩/١٢/٣١

٢٧٥٠٠ ح/ البنـــك

سداد المستحق عن الفائدة واستهلاك السندات

ويظهر حساب قرض السندات علي النحو التالى :

ح/ قرض السندات

منه | له

٢٥٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠	ح/ سندات مكتتب فيها	٨٦/١/١
٧٥٠٠٠	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١			
١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠		
٢٥٠٠٠	ح/حملة السندات	٨٧/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	رصيد منقول	٨٧/١/١
٥٠٠٠٠	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١			
٧٥٠٠٠			٧٥٠٠٠		
٢٥٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٨/١٢/٣١	٥٠٠٠٠	رصيد منقول	٨٨/١/١
٢٥٠٠٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١			
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠		
٢٥٠٠٠	ح/ حملة السندات	٨٩/١٢/٣١	٢٥٠٠٠	رصيد منقول	٨٩/١/١
٢٥٠٠٠			٢٥٠٠٠		

ملاحظات :

تم حساب الفائدة حسب مدي إستفادة كل سنة مالية من قرض السندات حيث أن القرض يتناقص كل عام بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيهاً وهو قيمة الدفعة السنوية:

١٩٨٦ = ١٠٠٠٠٠ × ١٠ر. = ١٠٠٠٠ جنيهاً

١٩٨٧ = ٧٥٠٠٠ × ١٠ر. = ٧٥٠٠ جنيهاً

١٩٨٨ = ٥٠٠٠٠× ١٠ر. = ٥٠٠٠ جنيهاً

١٩٨٩ = ٢٥٠٠٠ × ١٠ر. = ٢٥٠٠ جنيهاً

ثالثاً : تكوين إحتياطى لسداد قرض السندات

تقوم الشركات المساهمة فى كثير من الأحيان بحجز مبلغ سنوى من الأرباح لتكوين إحتياطى رد السندات حتى لاتواجه الشركة مصاعب مالية عندما يحين موعد إستحقاق السندات . ويتم فى هذه الحالة حجز مبلغ سنوى من الأرباح وتجميعه فى حساب إحتياطى يكون مجموعه مساوياً لقيمة استحقاق السندات حيث يتم إعادته الي الأرباح المرحلة أو الإحتياطى العام .

وحتى تتوافر السيولة الكافية فى تاريخ الإستحقاق قد تقوم الشركة باستثمار هذا الإحتياطى فى أوراق مالية سريعة التحويل الى نقدية أو إيداعه كوديعة بنكية بما يوفر للشركة النقدية الكافية لسداد السندات فى تاريخ الإستحقاق.

ويتم تحديد المبلغ السنوى الذى يحتجز كإحتياطي فى هذه الحالة اعتماداً على مفهوم القيمة الزمنية للنقود بحيث تكون المبالغ المحتجزة والمستثمرة كل عام مضافاً اليها العائد الدورى مساوية لقيمة استحقاق السندات .

وتتبع الخطوات التالية لسداد السندات وفقاً لهذه الطريقة :

(١) تحديد المبلغ الذى يحتجز من الأرباح سنوياً على أساس معدل الإستثمار وبإستخدام جداول القيمة الحالية، ويتم إجراء القيد التالى فى نهاية السنة المالية وعند توزيع الأرباح :

من حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

إلى حـ/ إحتياطي رد السندات

(٢) استثمار المبلغ فى نفس التاريخ . ويتم إجراء القيد التالى :

من حـ/ استثمار احتياطى رد السندات

إلى حـ/ البنـــك

(٣) تحصيل العائد من الإستثمارات فى نهاية الفترة:

حـ/ البنك

حـ/ عائد استثمارات إحتياطى رد السندات

(٤) ترحيل(استحقاق) العائد الى حساب الإحتياطى في نهاية الفترة :

حـ/ عائد استثمارات إحتياطى رد السندات

حـ/ إحتياطى رد السندات

ويتم تكرار الخطوات السابقة (من ١ الي ٤) كل فترة دورية الي أن نصل الي الفترة المالية الأخيرة التي يتم فيها سداد السندات فتتبع الخطوات التالية:

(أ) تحصيل العائد عن الإستثمارات وترحيله الي حـ/ إحتياطى رد السندات كما أتبع فى خطوة (٢) ، (٣) عاليه.

(ب) إحتجاز المبلغ السنوى من الأرباح وترحيله الي حـ/ إحتياطى رد السندات، ويلاحظ عدم إستثماره حيث يتم سداد السندات كما اتبع في الخطوة (١) فى الصفحة السابقة.

(حـ) بيع الإستثمارات فى أوراق مالية أو تصفية الوديعة البنكية ، ويجري القيد التالى :

حـ/ البنك

حـ/ إستثمارات إحتياطي رد السندات

(د) سداد الشركة لقرض السندات باتباع القيود السابق ذكرها لسداد السندات.

(هـ) اعادة إحتياطي رد السندات الي الأرباح المرحلة أو الي الإحتياطى العام نظراً لإنتهاء الغرض من تكوينه. ويجري القيد التالى :

حـ/ احتياطي رد السندات

حـ/ الأرباح المرحلة

أو

حـ/ الإحتياطى العام

(و) إذا نتجت أرباح من بيع إستثمارات الإحتياطي فإنه يتم ترحيلها الى ح/ إحتياطي رد السندات ويخفض بها المبلغ المحتجز في السنة الأخيرة من الأرباح كإحتياطي ويكون ذلك بالقيد التالي :

ح/ البنك

ح/ إستثمارات احتياطي رد السندات

ح/ إحتياطي رد السندات

(ز) إذا نتجت خسائر من بيع استثمارات الإحتياطي فإنه يتم ترحيلها الى ح/ إحتياطي رد السندات ويزاد بها المبلغ المحتجز في السنة الأخيرة من الأرباح كإحتياطي ويكون ذلك بالقيد التالي :

ح/ البنك

ح/ إحتياطي رد السندات

ح/ إستثمارات إحتياطي رد السندات

مثال رقم (٥٤)

في أول يناير ١٩٨٦ أصدرت شركة الزقازيق للغزل والنسيج ١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠ جنيها للسند بفائدة ٨٪ سنوياً ، على أن ترد القيمة الإسمية دفعة واحدة في آخر ديسمبر ١٩٨٩ ، وأن تتعهد الشركة بتكوين إحتياطي وإستثماره ، بإيداعه كوديعة في البنك لضمان توفير نقدية سائلة لسداد قرض السندات.

ولتحديد المبلغ الذي يتم إحتجازه من الأرباح سنوياً لتكوين الإحتياطي ينبغي معرفة معدل العائد على إستثمار أموال الإحتياطي ، وبفرض أن معدل العائد لشراء أوراق مالية ١٠٪ سنوياً فإنه يتم تحديد المبلغ المحتجز سنوياً لإستثماره على النحو التالي :-

(أ) مدة قرض السندات ٤ سنوات.

(ب) من جداول الفائدة فإن استثمار دفعة سنوية قدرها ١ جنيه لمدة ٤ سنوات

وبمعدل ١٠٪ سنويا يصبح فى نهاية مدة القرض ٤٫٦٤١٠ جنيهاً ، وعلى ذلك فإن الحصول على مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لسداد قرض السندات يتطلب٤ دفعات سنوية قدر كل منها :

١٠٠٠٠٠ ÷ ٤٫٦٤١٠ = ٢١٥٤٧٫٠٨ جنيهاً

(جـ) يمكن إعداد الجدول التالى لبيان المبلغ السنوى المحتجز وعائد الإستثمار السنوى وقيمة الإحتياطى المستثمر فى نهاية كل سنة على النحو التالى :

الفترة	الرصيد فى بداية الفترة		الفائدة		القسط السنوى		الرصيد فى نهاية الفترة	
١٩٨٦	-	-	-	-	٠٨٠	٢١٥٤٧	٠٨٠	٢١٥٤٧
١٩٨٧	٠٨٠	٢١٥٤٧	٧٠٨	٢١٥٤	٠٨٠	٢١٤٥٧	٨٦٨	٤٥٢٤٨
١٩٨٨	٨٦٨	٤٥٢٤٨	٨٨٧	٤٥٢٤	٠٨٠	٢١٥٤٧	٨٣٥	٧١٣٢٠
١٩٨٩	٨٣٥	٧١٣٢٠	٠٨٥	٧١٣٢	٠٨٠	٢١٥٤٧	-	١٠٠٠٠٠

ملاحظات على الجدول السابق:

(١) لاتوجد فائدة على استثمار القسط الأول فى السنة الأولى لأنه يتم إحتجازه فى نهاية السنة الأولى.

(٢) تحسب الفائدة كل عام على أساس الرصيد فى بداية الفترة مضروباً فى ١٠٪.

(٣) يتم تحديد الرصيد فى نهاية الفترة للسنوات التى تلى السنة الأولى بإضافة كل من الفائدة والقسط السنوى للرصيد فى بداية الفترة.

(٤) الرصيد فى نهاية فترة قرض السندات (نهاية ١٩٨٩) يعادل قيمة إستحقاق السندات (١٠٠٠٠٠ جنيهاً).

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

٢١٥٤٧ر٠٨		ح/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٨٦/١٢/٣١
	٢١٥٤٧ر٠٨	ح/ إحتياطي رد السندات	
		حجز القسط الأول للإحتياطي	
٢١٥٤٧ر٠٨		ح/ استثمارات إحتياطي رد السندات	٨٦/١٢/٣١
	٢١٥٤٧ر٠٨	ح/ البنك	
		إستثمار قسط الإحتياطي	
٢١٥٤ر٧٠٨		ح/ البنك	٨٧/١٢/٣١
	٢١٥٤ر٧٠٨	ح/فائدة إستثمارات إحتياطي رد السندات	
		تحصيل الفائدة على الإستثمارات	
٢١٥٤ر٧٠٨		ح/فائدة استثمارات احتياطي رد السندات	٨٧/١٢/٣١
	٢١٥٤ر٧٠٨	ح/ إحتياطي رد السندات	
		ترحيل الفائدة لحساب الإحتياطي	
٢١٥٤٧ر٠٨		ح/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٨٧/١٢/٣١
	٢١٥٤٧ر٠٨	ح/ إحتياطي رد السندات	
		حجز القسط ا الثاني للإحتياطي	
٢٣٧٠١ر٧٨٨		ح/ إستثمارات إحتياطي رد السندات	٨٧/١٢/٣١
	٢٣٧٠١ر٧٨٨	ح/ البنك	
		إستثمار قسط الإحتياطي والفائدة لعام ١٩٨٧	
٤٥٢٤ر٨٨٧		ح/ البنـــك	٨٨/١٢/٣١
	٤٥٢٤ر٨٨٧	ح/ فائدة إستثمارات إحتياطي رد السندات	
		تحصيل الفائدة على الإستثمارات	

٤٥٢٤٫٨٨٧ ح/فائدة استثمارات إحتياطى رد السندات ٨٨/١٢/٣١

٤٥٢٤٫٨٨٧ ح/ إحتياطى رد السندات

ترحيل الفائدة لحساب الإحتياطى

٢١٥٤٧٫٠٨ ح/تخصيص وتوزيع الأرباح ٨٨/١٢/٣١

٢١٥٤٧٫٠٨ ح/ إحتياطى رد السندات

حجز القسط الثالث للإحتياطى

٢٦٠٧١٫٩٦٧ ح/إستثمارات إحتياطى رد السندات ٨٨/١٢/٣١

٢٦٠٧١٫٩٦٧ ح/ البنــك

إستثمار القسط الثالث وفائدة ١٩٨٨

٧١٣٢٫٠٨٥ ح/البنــك ٨٩/١٢/٣١

٧١٣٢٫٠٨٥ ح/ فائدة إستثمارات إحتياطى رد السندات

تحصيل الفائدة على الإستثمارات

٧١٣٢٫٠٨٥ ح/ فائدة إستثمارات إحتياطى رد السندات ٨٩/١٢/٣١

٧١٣٢٫٠٨٥ ح/ إحتياطى رد السندات

ترحيل الفائدة لحساب الإحتياطى

٧١٣٢٠٫٨٣٥ ح/ البنــك ٨٩/١٢/٣١

٧١٣٢٠٫٨٣٥ ح/ إستثمارات إحتياطى رد السندات

تصفية الوديعة البنكية

٢١٥٤٧٫٠٨٠ ح/تخصيص وتوزيع الأرباح ٨٩/١٢/٣١

٢١٥٤٧٫٠٨٠ ح/ إحتياطى رد السندات

حجز القسط الأخير للاحتياطى

١٠٠٠٠٠		من حـ/ قرض السندات	٨٩/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات	
		استحقاق قرض السندات	
١٠٠٠٠٠		من حـ/ حملة السندات	٨٩/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنـــــك	
		سداد المستحق لحملة السندات	
١٠٠٠٠٠		من حـ/ إحتياطى رد السندات	٨٩/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الأرباح المرحلة	
		ترحيل الإحتياطى للأرباح المرحلة	

ويظهر كل من حساب إحتياطى رد السندات وحساب استثمارات احتياطى رد السندات على النحو التالى :

ح/إحتياطى رد السندات

منه — له

٠٨٠	٢١٥٤٧	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١	٠٨٠	٢١٥٤٧	ح/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٨٦/١٢/٣١
٨٠	٢١٥٤٧			٠٨٠	٢١٥٤٧		
				٠٨٠	٢١٥٤٧	رصيد منقول	٨٧/١/١
				٧٠٨	٢١٥٤	ح/فائدة استثمارات إحتياطى رد السندات	٨٧/١٢/٣١
				٠٨٠	٢١٥٤٧	ح/ توزيع وتخصيص الأرباح	٨٧/١٢/٣١
٨٦٨	٤٥٢٤٨	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١				
٨٦٨	٤٥٢٤٨			٨٦٨	٤٥٢٤٨		
				٨٦٨	٤٥٢٤٨	رصيد منقول	٨٨/١/١
٨٣٥	٧١٣٢٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١	٨٨٧	٤٥٢٤	ح/ فائدة استثمارات احتياطى رد السندات	٨٨/١٢/٣١
				٠٨٠	٢١٥٤٧	ح/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٨٨/١٢/٣١
٨٣٥	٧١٣٢٠			٨٣٥	٧١٣٢٠		
				٨٣٥	٧١٣٢٠	رصيد منقول	٨٩/١/١
				٠٨٥	٧١٣٢	ح/فائدة استثمارات احتياطى رد السندات	٨٩/١٢/٣١
-	١٠٠٠٠٠	ح/ الأرباح المرحلة	٨٩/١٢/٣١	٠٨٠	٢١٥٤٧	ح/تخصيص وتوزيع الأرباح	٨٩/١٢/٣١
--	١٠٠٠٠٠			--	١٠٠٠٠٠		

حـ/إستثمارات إحتياطى رد السندات

منه | | | | | | | له

٠٨٠	٢١٤٥٧	حـ/ البنك	٨٦/١٢/٣١	٠٨٠	٢١٥٤٧	رصيد مرحل	٨٦/١٢/٣١
٠٨٠	٢١٥٤٧			٠٨٠	٢١٥٤٧		
٠٨٠	٢١٥٤٧	رصيد منقول	٨٧/١/١	٨٦٨	٤٥٢٤٨	رصيد مرحل	٨٧/١٢/٣١
٧٨٨	٢٣٧٠١	حـ/ البنك	٨٧/١٢/٣١				
٨٦٨	٤٥٢٤٨			٨٦٨	٤٥٢٤٨		
٨٦٨	٤٥٢٤٨	رصيد منقول	٨٨/١/١	٨٣٥	٧١٣٢٠	رصيد مرحل	٨٨/١٢/٣١
٩٦٧	٢٦٠٧١	حـ/ البنك	٨٨/١٢/٣١				
٨٣٥	٧١٣٢٠			٨٣٥	٧١٣٢٠		
٨٣٥	٧١٣٢٠	رصيد منقول	٨٩/١/١	٨٣٥	٧١٣٢٠	حـ/ البنك	٨٩/١٢/٣١
٨٣٥	٧١٣٢٠			٨٣٥	٧١٣٢٠		

مثال رقم (٥٥)

نفس المثال السابق ولكن بفرض أن الإستثمارات كانت فى شكل أوراق مالية قابلة للتداول وتم بيعها فى ١٩٨٩/١٢/٣١ بمبلغ ٨٣٥ر٧٢٨٢٠ جنيهاً .

وتكون قيود اليومية تماماً كما فى المثال السابق ، الأن الإختلاف يبدأ من القيد الخاص ببيع استثمارات إحتياطى رد السندات والقيود التالية له.

وحيث أن رصيد حـ/ الإستثمارات حتى ذلك التاريخ كان ٨٣٥ر٧١٣٢٠ جنيهاً كما يظهر فى حساب إستثمارات إحتياطى رد السندات السابق بيانه وأن البيع تم بمبلغ ٨٣٥ر٧٢٨٢٠ جنيهاً فإن هناك ربحاً قد تحقق من بيع الأوراق المالية قدره ١٥٠٠ جنيهاً.

ويتم ترحيل هذا الربح الى حساب إحتياطى رد السندات مما يستتبع منه أن يقل القسط الذى يحتجز من الأرباح فى ١٩٨٩/١٢/٣١ بهذا المبلغ ليصبح ٢٠٤٧ر٨٠ جنيهاً.

وتكون هذه القيود كما يلى:-

٧٧٨٢٠ر٨٣٥ من/ البنك	٨٩/١٢/٣١
٧١٣٢٠ر٨٣٥ ح/ إستثمارات إحتياطى رد السندات	
١٥٠٠ر- ح/ إحتياطى رد السندات	
بيع الإستثمارات وترحيل ربح البيع لحساب إحتياطى رد السندات	
٢٠٤٧ر٨٠ من/ تخصيص وتوزيع الأرباح	٨٩/١٢/٣١
٢٠٠٤٧ر٨٠ ح/ إحتياطى رد السندات	
القسط المحتجز للإحتياطى بعد ترحيل أرباح بيع الإستثمارات	
١٠٠٠٠٠ من/ قرض السندات	٨٩/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠ ح/ حملة السندات	
إستحقاق قرض السندات	
١٠٠٠٠٠ من/حملة السندات	٨٩/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠ ح/ البنك	
سداد المستحق لحملة السندات	
١٠٠٠٠٠ من/ إحتياطى رد السندات	٨٩/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠ ح/ الأرباح المرحلة	
ترحيل إحتياطى رد السندات للأرباح المرحلة	

رابعاً : تحويل السندات الى أسهم

يتم سداد السندات بتحويلها الى أسهم وذلك فى حالة ماإذا كانت هذه السندات قابلة للتحويل الى أسهم. وقد سبق أن ناقشنا هذا الموضوع بالتفصيل عند معالجة الزيادة فى رأس المال عن طريق تحويل السندات الى أسهم.

خامساً : رد السندات قبل المدة المقررة للسندات

نصت المادة ١٨٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات بأنه لايجوز للشركة أن ترد قيمة السندات قبل إنتهاء المدة المقررة للقرض ، مالم ينص قرار إصدار السندات ونشرة الإكتتاب فيها على غير ذلك ، وفى حالة حل الشركة قبل موعدها يكون لحملة السندات أن يطلبوا أداء قيمة سنداتهم قبل إنتهاء المدة المقررة للقرض كما يجوز للشركة أن تعرض عليهم ذلك

ويتم ذلك بإستدعاء بعض أو كل السندات قبل موعدها وسدادها قبل موعد إستحقاقها ، وقد يترتب على إستدعاء تلك السندات تحقيق أرباح أو خسائر للشركة.

وتقضى المعالجة المحاسبية بتخفيض القيمة الإسمية لقرض السندات بقيمة السندات التى تم ردها ، كما يجب تسوية الأمور الأخرى المرتبطة بها مثل علاوة وخصم الإصدار وعلاوة وخصم رد السندات حتى تاريخ إستدعاء تلك السندات. كما يتم ترحيل الأرباح الناتجة عن ذلك الى حساب الأرباح والخسائر ضمن بنود الأرباح غير العادية (غير التشغيلية).

مثال رقم (٥٦) :

فى أول يناير ١٩٨٦ أصدرت شركة الولاء" شركة مساهمة مصرية" التى تنتهى سنتها المالية فى آخر ديسمبر من كل عام ١٠٠٠ سند ١٪ بقيمة إسمية ١٠٠ جنيهاً وعلاوة إصدار ١٠ جنيهات للسند ، وقد نص قرار الإصدار ونشرة الإكتتاب على جواز إستدعاء الشركة للسندات بعد سنتين من تاريخ الإصدار بالرغم من أن السندات أصدرت لمدة ١٠ سنوات تسدد مرة واحدة فى نهايتها .

وفى نهاية السنة الرابعة لإصدار السندات إستدعت الشركة ٢٠٪ من السندات بسعر السند ١٠٨ جنيهات .

ويتم تحليل المثال السابق على النحو التالى :

(أ) القيمة الإسمية للسندات = ١٠٠٠ × ١٠٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيهاً.

(ب) علاوة إصدار السندات = ١٠٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠٠ جنيهاً.

(جـ) قسط الإستهلاك السنوى لعلاوة الإصدار = ١٠٠٠٠ ÷ ١٠ = ١٠٠٠ج.

(د) القيمة الدفترية للسندات فى نهاية السنة الرابعة = القيمة الإسمية + رصيد علاوة الإصدار = ١٠٠٠٠٠ + [(١٠٠٠٠ - (٤× ١٠٠٠))]

= ١٠٠٠٠٠ + ٦٠٠٠ = ١٠٦٠٠٠ جنيهاً

(هـ) القيمة النقدية للسندات التى تم ردها قبل موعدها :

= ١٠٦٠٠٠ × ٢٠ر٠ = ٢١٢٠٠ جنيهاً .

وهى تتكون من ٢٠٠٠٠ جنيهاً القيمة الإسمية للسندات المسددة . ١٢٠٠ جنيهاً نصيب تلك السندات فى رصيد علاوة الإصدار (٦٠٠٠×٢٠٪).

(و) عدد السندات المسددة = ١٠٠٠ × ٢٠ر٠ = ٢٠٠ سند

(ز) القيمة المسددة لتلك السندات = ٢٠٠ ×١٠٨ = ٢١٦٠٠ جنيهاً

(ح) الخسارة الناتجة عن رد السندات قبل موعدها تساوى :

٢١٦٠٠ - ٢١٢٠٠ = ٤٠٠ جنيهاً

ويكون قيد اليومية لتسجيل عملية استدعاء السندات على النحو التالى :

٢٠٠٠٠		حـ/ قرض السندات
١٢٠٠		حـ/ علاوة إصدار السندات
	٢١٢٠٠	حـ/ حملة السندات

القيمة الدفترية للسندات المسددة

٢١٢٠٠		حـ/ حملة السندات
٤٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر
	٢١٦٠٠	حـ/ البنك

سداد قيمة السندات المسددة وترحيل الخسائر الى حـ/ الأرباح والخسائر.

الفصل السادس

المحاسبة عن إنقضاء الشركات المساهمة

تنقضى الشركات المساهمة لأسباب عديدة بعضها طبيعياً أو إختيارياً والأخر طارئاً أو إجبارياً. ويترتب على إنقضاء الشركة فنائها وزوالها وفقدانها لشخصيتها المعنوية بعد إستكمال إجراءات الإنقضاء .لذلك يحدث الإنقضاء لعدة أسباب أشارت الى بعضها المادة ٢٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات من أهمها:

(١) إستكمال وتحقيق الشركة لأغراضها.

(٢) إنتهاء مدة حياة الشركة المحددة فى نظامها الأساسى الا إذا قررت الجمعية العامة مدها .

(٣) الموافقة الإجماعية للمساهمين على تصفية الشركة قبل الموعد المحدد لإنقضائها أو قبل تحقيق أغراضها.

(٤) هلاك كل أو أغلب أصول الشركة ، مما يتعذرمعه إستمرار الشركة فى أداء أعمالها .

(٥) بلوغ خسارة الشركة لأكثر من نصف رأس مالها المصدر فى سنة واحدة مالم تقرر الجمعية العامة غير العادية إستمرار الشركة .

(٦) إندماج الشركة مع شركة أخرى أو أكثر وتكوين شركة جديدة.

(٧) إندماج الشركة في شركة أخرى.

(٨) إستيلاء أو شراء شركة أو شركات أخرى للشركة .

(٩) إعادة تنظيم الشركة .

(١٠) صدور حكم ببطلان الشركة.

وقد حدد قانون الشركات ولائحته التنفيذية حالات إنقضاء الشركات والإجراءات الواجب إتباعها فى كل حالة. الا أنه من وجهة النظر المحاسبية يمكن تبويب حالات إنقضاء الشركات فى حالتين رئيسيتين هما :

أولاً : حل أو تصفية الشركات المساهمة.
ثانياً : إندماج الشركات المساهمة

ونناقش هذه الحالات فى الأجزاء التالية من هذا الفصل.

أولاً : حل أو تصفية الشركات المساهمة

يقصد بحل الشركة المساهمة تصفيتها بتسييل أصولها وتحصيل الديون وسداد التزاماتها ، ويعنى ذلك عدم إستمرار الشركة فى أى شكل كإندماجها فى شركة أخرى أو إعادة تنظيمها.

وبمجرد صدور قرار الحل تعتبر الشركة فى حالة تصفية ويضاف الى إسم الشركة عبارة " تحت التصفية" وتحتفظ الشركة خلال فترة التصفية بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم لتسيير أعمال التصفية ، كما تبقى حياة الشركة (مثل الجمعية العامة ومجلس الإدارة) قائمة خلال فترة التصفية وتقتصر سلطاتها وإختصاصاتها على تلك الأعمال التى لاتدخل فى إختصاص المصفى أو المصفين.

ويتم تعيين مصفياً أو أكثر من قبل الجمعية العامة أو من قبل المحكمة إذا كان الحل بقرار قضائى. ويجب أن يتم تحديد اسم المصفى أو المصفين وتحديد أتعابهم ، على أن يتم اشهار إسم أو أسماء المصفين وطريقة التصفية المتفق عليها أو الحكم الصادر بذلك فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات.

وقد تعرض القانون التجارى المصرى لإجراءات التصفية وواجبات وإختصاصات المصفى على النحو التالى :

(١) جرد موجودات الشركة ومالها من ديون وماعليها من التزامات بالإتفاق مع مجلس الإدارة.

(٢) إعداد قائمة مركز مالى مفصلة فى تاريخ التصفية يوقعها المصفى وأعضاء مجلس الإدارة.

(٣) يتسلم المصفى من مجلس الإدارة دفاتر وسجلات ووثائق الشركة وموجوداتها وأموالها.

(٤) فتح حساب خاص بأحد البنوك لأعمال التصفية تودع فيه الأموال التى يتم تحصيلها من أعمال التصفية خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ التحصيل.

(٥) إستكمال عمليات التشغيل الحالية إذا كان ذلك فى صالح التصفية.

(٦) تسييل أصول الشركة ببيعها بالمزاد العلنى أو بأى طريقة أخرى مالم ينص فى وثيقة تعيين المصفى على إجراء البيع بطريقة معينة.

(٧) تحصيل ماللشركة من ديون وحقوق الشركة لدى الغير وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك بما يخدم مصالح الشركة.

(٨) سداد الإلتزامات المستحقة على الشركة وفقاً لأولويات سداد الديون المنصوص عليها في القوانين ونظام الشركة الأساسي.

(٩) يقوم المصفى بتمثيل الشركة أمام القضاء وقبول الصلح والتحكيم

المعالجة المحاسبية للتصفية:

تتلخص المعالجة المحاسبية للتصفية في عرض الموضوعات التالية :

(أ) حسابات التصفية.

(ب) بيع أصول الشركة وتحصيل مالها من حقوق.

(جـ) سداد التزامات الشركة للغير.

(د) تحديد حقوق المساهمين وأصحاب حصص التأسيس والأرباح.

(أ) حسابات التصفية:

يتضمن التوجيه المحاسبى لعمليات التصفية استخدام ثلاثة حسابات رئيسية هى علي وجه التحديد:

١- حـ/ التصفية :

يستخدم هذا الحساب لقياس نتيجة أعمال التصفية من ربح أو خسارة. لذلك يجعل هذا الحساب مديناً بخسائر التصفية ودائناً بأرباح التصفية الناتجة عن بيع كل أصل من الأصول . وإذا تم بيع الأصول دفعة واحدة يجعل هذا الحساب مديناً بالقيم الدفترية للأصول ودائناً بثمن بيعها.

ويتم التصرف فى أرباح أو خسائر التصفية وفقاً لما يقضى به قانون الشركات ولائحته التنفيذية.

٢- حـ/ حملة الأسهم :

يتم إستخدام حساب مستقل لكل فئة من فئات حملة الأسهم ولكل إصدار من إصدارات الأسهم على حدة نظراً لإختلاف حقوق كل منها . ويستخدم هذا الحساب فى تحديد الحقوق النهائية للمساهمين وذلك بجعله دائناً بنصيب كل فئة من حملة الأسهم فى القيمة الإسمية لرأس المال وكافة الحقوق الأخرى لهم وكذلك نصيبهم فى أرباح التصفية (إن وجدت) ، كما يجعل مديناً بالمبالغ التى لم يدفعها حملة الأسهم من رأس المال ونصيبهم فى الخسائر المرحلة وخسائر التصفية (إن وجدت) ، كما يجعل مديناً بالمبالغ التى تدفع لهم سداداً لحقوقهم النهائية أو جزء منها.

٣- حـ/ البنك:

ويسجل فيه حركة التدفقات النقدية الداخلة من عمليات التصفية (المتحصلات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات).

ويلاحظ أن هذه الحسابات الثلاثة سوف تقفل ذاتياً بعد إنتهاء عمليات التصفية.

(ب) بيع أصول الشركة وتحصيل مالها من حقوق.

قد يقوم المصفى ببيع كل أصول الشركة دفعة واحدة أو بيع كل أصل على حدة ، أو قد يتم بيع بعض الأصول دفعة واحدة والأصول الأخرى تباع كل أصل على حدة ، وقد يتم البيع بقيمة أقل أو أكبر من القيم الدفترية للأصول مما ينتج عنه خسائر أو أرباح كما يقوم المصفى بتحصيل ديون وحقوق الشركة . وتتلخص المعالجة المحاسبية لذلك فيما يلى :-

١- حالة بيع الأصول دفعة واحدة :

يتم فى هذه الحالة إقفال حسابات الأصول المباعة فى ح/ التصفية بقيمتها الدفترية بإجراء القيد التالى :

ح/ التصفية

ح/ العقارات

ح/ الأثاث

ح/ البضاعة

ح/ ..... الخ

ثم يتم جعل ح/ التصفية دائناً بثمن بيع تلك الأصول بإجراء القيد التالى :

ح/ البنك

ح/ التصفية.

٢- حالة بيع كل أصل على حدة :

يتم فى هذه الحالة معالجة كل أصل علي حدة وتحديد خسارة أو ربح ببيعه وإقفاله فى ح/ التصفية

فإذا بيع الأصل بأقل من قيمته الدفترية (بخسارة) يجري القيد التالى :

ح/ البنك(سعر البيع)

ح/ التصفية (الفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع)

ح/ الأصل المعنى (القيمة الدفترية)

وإذا تم البيع بأكثر من القيمة الدفترية (ربح) يجري القيد التالى :-

ح/ البنك (سعر البيع)

ح/ الأصل المعنى (القيمة الدفترية)

ح/ التصفية (الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية)

٣- حالة بيع بعض الأصول دفعة واحدة والبعض الآخر دفعة واحدة

فى هذه الحالة يتم إجراء قيود مشابهة للحالة رقم (١) والحالة رقم(٢) السابق عرضهما عاليه.

٤- تحصيل حقوق الشركة :

يتم تحصيل ديون وحقوق الشركة طرف الغير ، وإذا تم التنازل عن بعض تلك الأصول أو جزء منها مما يترتب عليه خسائر فإنه يتم إقفالها فى ح/ التصفية، فعلى سبيل المثال إذا أمكن تحصيل المدينين بعد خصم مبلغ أو نسبة معينة كخصم مسموح به أو ديون معدومة فإنه يجرى القيد التالى :

ح/ البنـــــك

ح/ التصفية (خصم مسموح به أو ديون معدومة)

ح/ المدينـيـــن

وكذلك الحال عند تصفية الودائع البنكية التى للشركة طرف البنوك وتكون هناك فائدة مستحقة لم تسجل من قبل فى الدفاتر، فإنه يجرى القيد التالى :

ح/ البنـــك (المبلغ المحصل)

ح/ ودائع البنوك (القيمة الدفترية للودائع)

ح/ التصفية (الفوائد المحصلة بالإضافة الى القيم الدفترية)

(جـ) سداد التزامات الشركة للغير:

يقوم المصفى بالوفاء بإلتزامات الشركة طبقا للقوانين المنظمة لذلك فى مجال المعاملات التجارية ، وتتلخص أولوية سداد الديون للغير كما يلى :

(١) مستحقات الحكومة كالضرائب والرسوم المستحقة للدولة

(٢) مصروفات التصفية وأتعاب المصفى .

(٣) الديون الممتازة مثل المصروات القضائية والأجورالمستحقة للعمال عن الستة شهور الأخيرة.

(٤) الديون برهن حيث يتم سدادها عادة من متحصلات بيع الأصول المرهونة وإذا لم تكن تلك المتحصلات كافية يسدد الباقى مع الدائنين العاديين. ويطالب المصفى المساهمين بسداد المبالغ التى لم تدفع من القيمة الإسمية للأسهم إذا لم تكف أموال التصفية لسداد الإلتزامات. وإذا كان المساهمون قد دفعوا القيمة الإسمية للأسهم بالكامل ولم تكف أموال التصفية فإنه يجب على الدائنين إقتسام أموال التصفية الباقية قسمة غرماء.

وعند سداد الديون بالكامل يجرى القيد التالي:

ح/ مستحقات الحكومة

ح/مصروفات التصفية

ح/ ....الـــــخ

ح/ البنـــك

وإذا تنازل الدائنون عن جزء من ديونهم فى سبيل حصولهم على باقى المستحق لهم فإنه يجرى القيد التالى:

ح/الديون (الحساب المعنى- بالقيمة الدفترية)

ح/البنك(المبلغ الذى تم سداده)

ح/ التصفية (المبلغ المتنازل عنه)

وإذا لم تكف أموال التصفية لسداد الدائنين وإجراء قسمة غرماء بينهم فإنه يجرى القيد التالي:

ح/ الديون (الحساب المعنى- القيمة الدفترية)

ح/البنك (المبلغ الذى تم سداده)

ح/ التصفية (المبلغ الذى لم يسدد لهم)

بالإضافة الى ذلك فإنه يتم إقفال الحسابات المختلفة لفئات حملة الأسهم فى ح/ التصفية نظراً لأنه لن يتم سداد أية مستحقات لهم ، ويجرى القيد التالي :

ح/ حملة الأسهم

ح/ التصفية

(د) تحديد حقوق المساهمين وأصحاب حصص التأسيس:

كما سبق القول يتم فتح حساب مستقل لكل إصدار من إصدارات الأسهم العادية والأسهم الممتازة وكذلك حصص التأسيس لتسجيل حقوق والتزامات كل منها علي حدة ، وتتضمن هذه الحقوق والإلتزامات العناصر التالية:

(١) القيمة الإسمية لرأس المال:

يتم ترحيل القيمة الإسمية لرأس المال الى حسابات حملة الأسهم وذلك بإجراء القيد التالى :

ح/ رأس مال الأسهم (نوع الأسهم والإصدار المعنى)

ح/ حملة الأسهم (نوع الأسهم والإصدار المعنى)

(٢) المبالغ غير المسددة من رأس المال:

إذا لم تكف أموال التصفية لسداد الديون فإن المصفى يطالب المساهمين بسداد المستحق عليهم ، وعند تحصيل هذه المبالغ يتم إجراء القيد التالي :-

ح/ البنـــك

ح/ إكتتابات تحت التحصيل

وإذا كـانت أمـوال التـصـفـيـة تكفى لسـداد الديون ولم يطلب المصـفى من المساهمين سداد باقى القيمة الإسمية للأسهم فإنه يتم إجراء القيد التالي :

ح/ حملـــة الأسهـم

ح/ إكتتابات تحت التحصيل

(٣) الأرباح المرحلة من أعوام سابقة:

يتم ترحيل الأرباح المرحلة الى حسابات حملة الأسهم العادية فقط، وإذا كانت الأسـهم العـادية تتكون من إصـدارين أو أكـثـر فـإنه يتم توزيع هذه الأرباح بين الإصدارات بنسبة رأس المال المدفوع لكل منها . ويكون ذلك بإجراء القيد التالي :-

ح/ أربـــاح مرحلـة

ح/ حملة الأسهم العادية (الإصدار المعنى)

(٤) الخسائر المرحلة من أعوام سابقة :

يتم أيضاً توزيع الخسائر بين إصدارات الأسهم العادية فقط بنسبة القيمة الإسمية لرأس مال كل منها ، ويتم إجراء القيد التالي :

ح/ حملة الأسهم العادية(الإصدار المعنى)

ح/ خسائــر مرحلـة

(٥) الإحتياطيات:

تختلف حقوق الفئات المختلفة للمساهمين فى الإحتياطيات. بالنسبة للإحتياطيات التى يتم تجنيبها من صافى الربح قبل توزيعات الأرباح على المساهمين كالإحتياطى القانونى والإحتياطى النظامى وإحتياطي الأرباح الرأسمالية، وكذلك الإحتياطيات الرأسمالية يتم توزيعها على الإصدارات المختلفة لجميع فئات المساهمين (عادية وممتازة) بنسبة رأس المال المدفوع فى كل منها.

أما بالنسبة للإحتياطيات الأخرى التى يتم حجزها بعد إجراء توزيعات لحملة الأسهم الممتازة كالإحتياطى العام وإحتياطى سداد السندات والإحتياطيات النظامية الأخرى توزع فقط على حملة الأسهم العادية (كل إصدار على حدة).

(٦) أرباح التصفية:

يتم ترحيل أرباح التصفية الى حملة الأسهم إذا كان رأس المال يتكون من أسهم عادية ذات إصدار واحد ، وإذا كانت الأسهم العادية تتكون من أكثر من اصدار تقسم بينها بنسبة رأس المال المدفوع لكل منها.

وإذا كان رأس المال يتكون من أسهم ممتازة وأسهم عادية فيتم تحديد حقوق الأسهم الممتازة وفقاً للنظام الأساسى للشركة، فإذا كانت الأسهم الممتازة ليس لها حق المشاركة فى أرباح التصفية فيتم ترحيلها الى حملة الأسهم العادية أو توزيعها على إصداراتها المختلفة بنسبة رأس المال المدفوع لكل منها.

وإذا كانت للأسهم الممتازة حق المشاركة فى أرباح التصفية فإنه يتم توزيعها بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية وإصداراتهما المختلفة بنسبة رأس المال المدفوع لكل منها .

(٧) خسائر التصفية

يتم التصرف فى خسائر التصفية على النحو التالى :-

- إذا كانت خسائر التصفية أكبر من رأس المال وكان مدفوعا بالكامل، يتحمل المساهمون من خسائر التصفية فى حدود القيمة الإسمية للأسهم على أن يتنازل الدائنون عن جزء من ديونهم يعادل زيادة الخسائر عن رأس المال.

- إذا كانت خسائر التصفية أكبر من رأس المال ولم يكن مدفوعا بالكامل، فإن المصفى يطالب المساهمين بدفع باقى القيمة الإسمية لتغطية جزء من الخسائر على أن يتنازل الدائنون عن جزء من ديونهم يعادل زيادة الخسائر عن رأس المال

- اذا لم تتجاوز خسائر التصفية رأس المال ، فيتم التصرف فى خسائر التصفية وفقاً لأنواع وحقوق الفئات المختلفة لحملة الأسهم. فإذا كان رأس المال يتكون من أسهم عادية فقط ذات إصدار واحد فإن حملة الأسهم يتحملون بجميع خسائر التصفية ويسدد المستحق لهم عن باقى القيمة المدفوعة لأسهمهم ، وإذا كان رأس المال يتكون من أسهم عادية وأسهم ممتازة فيتم تحميل الخسائر بالكامل لحملة الأسهم العادية إذا كان إمتياز الأسهم الممتازة ينصب على المتلكات فقط، كما يتم سداد كامل القيمة المدفوعة لحملة الأسهم الممتازة ، أما إذا كان الإمتياز ينصب على الأرباح فقط فإنه يتم توزيع خسائر التصفية بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة بنسبة القيمة الإسمية لكل منهما.

(٨) موقف حملة أسهم التمتع وحصص التأسيس وحصص الأرباح:

بالنسبة لحملة حصص التمتع فليس لهم أي نصيب في العناصر السابق ذكرها على الإطلاق.

أما بالنسبة لحصص التأسيس أو حصص الأرباح فقد نصت المادة ١٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات بأنه لايكون لها أى نصيب فى فائض التصفية عند حل الشركة وتصفيتها ، ولايسرى ذلك على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون.

مثال رقم (٥٧) :

تقرر تصفية الشركة العالمية المصرية " شركة مساهمة مصرية" لبلوغ خسائرها أكثر من نصف رأس مالها المصدر. وفيما يلى قائمة المركز المالى للشركة فى تاريخ التصفية التي أعدها المصفى:

الشركة العالمية المصرية

"شركة مساهمة تحت التصفية"

قائمة المركز المالى فى ١٥ أبريل ١٩٩٠

أصول			خصوم		
	٣٠٠٠٠٠	أصول ثابتة			رأس المال
	٥٠٠٠٠	- مجمع الإستهلاك	٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠ سهم عادى إصدار
٢٥٠٠٠٠					أول بقيمة إسمية ١٠ جنيه
٣٤٠٠٠		بنك			مدفوعة بالكامل.
	٥٥٠٠٠	مدينون		١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم عادى إصدار
	١٠٠٠	- مخصص ديون			ثان بقيمة إسمية ١٠ جنيهاً
		مشكوك فيها			مدفوع منها ٨ جنيهات.
٥٤٠٠٠				٢٥٠٠٠	- إكتتابات تحت التحصيل
١٢٥٠٠٠		بضاعة			
٢٠٠٠		إيجار مقدم	٧٥٠٠٠		رأس المال المدفوع
			١١٠٠٠٠		إحتياطى قانونى
			٣٨٥٠٠٠		
			١٨٠٠٠٠		- خسائر مرحلة
			٢٠٥٠٠٠		حقوق الملكية
			٢٥٥٠٠٠		دائنون
			٥٠٠٠		أجور ومرتبات مستحقة
٤٦٥٠٠٠			٤٦٥٠٠٠		

وقد كانت عمليات التصفية على النحو التالى :

(١) المحصل من بيع الأصول الثابتة ١٩٠٠٠٠ جنيهاً ، ومن المدينين والبضاعة ١٧٠٠٠٠ جنيهاً ، كما لم يتمكن المصفى من تحصيل سوى ٥٠٠ جنيهاً من الايجار المقدم .

(٢) تم سداد الالتزامات وفقاً لأولويتها القانونية علماً بأن المرتبات والاجور المستحقة عن الستة أشهر الماضية ٤٢٠٠ جنيهاً .

(٣) بلغت مصروفات التصفية ٩٠٠٠ جنيهاً .

وتكون قيود اليومية وحسابات التصفية على النحو التالى :

٥٠٠٠٠ ح/ مجمع استهلاك الأصول الثابتة
٥٠٠٠٠ ح/ الأصول الثابتة
اقفال ح/ المجمع فى ح/ الأصول الثابتة

١٩٠٠٠٠ ح/ البنك
٦٠٠٠٠ ح/ التصفية
٢٥٠٠٠٠ ح/ الأصول الثابتة
المحصل من بيع الأصول الثابتة والخسارة الناتجة عن البيع

١٨٠٠٠٠ ح/ التصفية
٥٥٠٠٠ ح/ المدينون
١٢٥٠٠٠ ح/ البضاعة
إقفال ح/ المدينون وح/ البضاعة فى ح/ التصفية

١٧٠٠٠٠ ح/ البنك
١٧٠٠٠٠ ح/ التصفية
المحصل من بيع البضاعة وتحصيل المدينين

١٠٠٠ ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

١٠٠٠ ح/ التصفية

إقفال المخصص فى ح/ التصفية

٥٠٠ ح/ البنك

١٥٠٠ ح/ التصفية

٢٠٠٠ ح/ الايجار المقدم

تحصيل جزء من الإيجار المقدم وتحميل ح/ التصفية بالباقى

٩٠٠٠ ح/ مصروفات التصفية

٩٠٠٠ ح/ البنك

سداد مصروفات التصفية

٩٠٠٠ ح/ التصفية

٩٠٠٠ ح/ مصروفات التصفية

اقفال مصروفات التصفية

٥٠٠٠ ح/ أجور ومرتبات مستحقة

٥٠٠٠ ح/ البنك

سداد الأجور المستحقة بالكامل لتوافر النقدية

٢٠٠٠٠٠ ح/ رأس المال

٢٠٠٠٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (اصدار أول)

إقفال رأس المال (الإصدار الأول)

١٠٠٠٠٠ ح/ رأس المال

١٠٠٠٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (إصدار ثان)

اقفال رأس المال (الاصدار الثانى)

٢٥٠٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (اصدار ثان)

٢٥٠٠٠ ح/ اكتتاب تحت التحصيل

الجزء غير المدفوع من راس المال

١٢٠٠٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (اصدار أول)

٦٠٠٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (اصدار ثان)

١٨٠٠٠٠ ح/ خسائر مرحلة

توزيع الخسائر المرحلة لحملة الاسهم بنسبه القيمة الاسمية لكل منها

١١٠٠٠٠ ح/ الاحتياطى القانونى

٨٠٠٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (اصدار أول)

٣٠٠٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (اصدار ثان)

توزيع الاحتياطى القانونى على حملة الاسهم بنسبة رأس المال المدفوع

٢٥٥٠٠٠ ح/ الدائنون

٢٥٥٠٠٠ ح/ البنك

سداد المستحق للدائنين بالكامل

٥٣٠٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (اصدارأول)

٢٦٥٠٠ ح/ حملة الأسهم العادية(إصدار ثان)

٧٩٥٠٠ ح/ التصفية

توزيع خسائر التصفية على حملة الاسهم على اساس القيمة الاسمية لرأس المال

١٠٧٠٠٠ ح/ حملة الأسهم العادية (إصدار أول)

١٨٥٠٠ ح/ حملة الاسهم العادية (اصدارثان)

١٢٥٥٠٠ ح/ البنك

سداد المستحق لحملة الاسهم واتمام عمليات التصفية

ح/ التصفية

منه		له	
٦٠٠٠٠	ح/الأصول الثابتة	١٧٠٠٠٠	ح/البنك
٥٥٠٠٠	ح/ المدينون	١٠٠٠	ح/ مخصص الديون المشكوك فيها
١٢٥٠٠٠	ح/ البضاعة	٧٩٥٠٠	رصيد (خسائر التصفية)
١٥٠٠	ح/ الإيجار المقدم		
٩٠٠٠	ح/ مصروفات التصفية		
٢٥٠٥٠٠		٢٥٠٥٠٠	
٧٩٥٠٠	رصيد (خسائر التصفية)	٥٣٠٠٠	ح/ حملة الأسهم العادية (إصدار أول)
		٢٦٥٠٠	ح/ حملة الأسهم العادية (إصدار ثان)
٧٩٥٠٠		٧٩٥٠٠	

ح/ البنك

منه		له	
٣٤٠٠٠	رصيد	٩٠٠٠	ح/ مصروفات التصفية
١٩٠٠٠٠	ح/ الأصول الثابتة	٥٠٠٠	ح/ أجور ومرتبات مستحقة
١٧٠٠٠٠	ح/ التصفية	٢٥٥٠٠٠	ح/ الدائنون
٥٠٠	ح/ الإيجار المقدم	١٠٧٠٠٠	ح/حملة الأسهم العادية(إصدار أول)
		١٨٥٠٠	ح/حملة الأسهم العادية(إصدار ثان)
٣٩٤٥٠٠		٣٩٤٥٠٠	

ح/حملة الأسهم العادية (إصدار أول)

منه		له	
١٢٠٠٠٠	ح/خسائر مرحلة	٢٠٠٠٠٠	ح/ رأس المال
٥٣٠٠٠	ح التصفية(خسائر التصفية)	٨٠٠٠٠	ح/ الإحتياطى القانونى
١٠٧٠٠٠	ح/ البنك		
٢٨٠٠٠٠		٢٨٠٠٠٠	

ح/ حملة الأسهم العادية (إصدار ثان)

منه		له	
٢٥٠٠٠	ح/إكتتابات تحت التحصيل	١٠٠٠٠٠	ح/ رأس المال
٦٠٠٠٠	ح/ خسائر مرحلة	٣٠٠٠٠	ح/ الإحتياطى القانونى
٢٦٥٠٠	ح التصفية (خسائر التصفية)		
١٨٥٠٠	ح/ البنك		
١٣٠٠٠٠		١٣٠٠٠٠	

ملاحظات :

(١) أقفل ح/ مخصص الديون المشكوك فيها فى الجانب الدائن من ح/ التصفية نظراً لانتهاء الغرض منه.

(٢) تم تحميل ح/ التصفية بمصروفات التصفية.

(٣) تم توزيع الخسائر المرحلة من الأعوام السابقة على أساس القيمة الاسمية للاصدارات المختلفة للاسهم العادية .

(٤) تم توزيع الاحتياطيات بين الاصدارات المختلفة للاسهم العادية على أساس رأس المال المدفوع فى كل منهما .

(٥) فى نهاية عمليات التصفية تم سداد المستحق لحملة الاسهم وبالتالى يقفل كل من ح/ البنك وح/ حملة الاسهم حيث أن رصيد البنك يساوى المستحق لهم.

ثانياً : اندماج الشركات المساهمة

يقصد بالاندماج إنتهاء أعمال الشركة المساهمة دون بيع أصولها وتصفيتها وانما باندماجها فى شركة أخرى (الشركة الدامجة) أو فى شركة جديدة تتكون من الشركات المندمجة .

وقد نظمت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ذلك فى المواد من ٢٨٨ الى ٢٩٨ ، وتتلخص اجراءات وقواعد الاندماج فيما يلى :

(١) تختص الجمعية العامة للمساهمين بالموافقة على قرار الاندماج

(٢) إذا كان يترتب على الاندامج زيادة التزامات المساهمين فى إحدى الشركات المندمجة وجب أن يتم الموافقة على عقد الاندماج باجماع المساهمين الذين يزيد الاندماج من التزاماتهم .

(٣) لمن يعارض الاندماج من المساهمين الحق فى التخارج ويعلن مجلس الادارة القيمة التى تقدرها الشركة لأسهمهم على أساس القيمة الجارية لكافة أصول الشركة ، واذا لم يوافق المساهم على القيمة المقدرة لاسهمه فله أن يلجأ الى القضاء .

(٤) إذا لم يبد حملة سندات الشركة المندمجة - كلهم أو بعضهم - رغبتهم فى الاسترداد خلال المدة المحددة ، احتفظوا بالضمانات والأولويات المقررة لهم فى مواجهة الشركة الدامجة وذلك فى الحدود المقررة فى عقد الاندماج .

(٥) تعتبر الشركة الدامجة المدين بالنسبة لكافة ديون الشركات المندمجة بمجرد تمام إجراءات الاندماج .

(٦) يجوز أن يتم الاندماج ، حتى ولو كانت الشركة المندمجة فى مرحلة التصفية ، بشرط موافقة الهيئات المختصة فى هذه الشركة على الغاء التصفية .

(٧) يتم التحقق مما إذا كانت الأصول والخصوم بالشركات الراغبة فى الاندماج قد قدرت فى مشروع عقد الاندماج تقديراً صحيحاً وفقاً للقواعد والاجراءات السابق عرضها بالنسبة للحصص العينية .

أشكال الاندماج :

قد يتخذ الاندماج أحد الأشكال التالية :

(أ) اندماج شركة فى شركة أخرى ، ويعنى ذلك أن تذوب الشخصية المعنوية لاحدى الشركات فى شركة أخرى . على سبيل المثال إذا اندمجت الشركة (أ) فى الشركة (ب) فان الشركة (أ) « الشركة المندمجة » تنهى أعمالها وتنقل أصولها والتزاماتها ومساهميها الى الشركة (ب) التى تظل قائمة بنفس شخصيتها المعنوية " الشركة الدامجة".

(ب) اندماج شركتين معاً وتكوين شركة جديدة . ويعنى ذلك أن تذوب الشخصية المعنوية للشركتين وتتجمع أصول والتزامات ومساهمى الشركتين فى شركة واحدة اكبر جديدة يتم تكوينها واشهارها تحت اسم جديد وشخصية معنوية جديدة. على سبيل المثال تندمج الشركة (أ) والشركة (ب) وتنتهى أعمالهما وتتكون شركة جديدة باسم الشركة (جـ) وتنتقل اليها أصول الشركتين وتتعهد بالتزاماتهما ويصبح مساهمى الشركتين (أ) ، (ب) مساهمى الشركة الجديدة (حـ).

(حـ) الاندماج فى صورة سيطرة شركة أخرى على الشركة ، ويعنى ذلك أن تساهم احدى الشركات المساهمة فى شركة أو شركات جديدة أو تشترى أسهم شركة أو شركات قائمة بما يمكنها من السيطرة على الجمعية العامة لهذه الشركة وبالتالى التحكم فى قراراتها وسياساتها . وفى هذه الحالة تصبح الشركة المشترية شركة قابضة والشركة أو الشركات الأخرى شركات تابعة .وجدير بالذكر أن تحتفظ كل من هذه الشركات بشخصيتها المعنوية المستقلة وممارسة نشاطها كأى شركة .على سبيل المثال إذا اشترت الشركة (أ) أغلبية أسهم الشركة (ب)، واكتتب فى أغلبية أسهم الشركة (حـ)، فان الشركة (أ) يطلق عليها الشركة القابضة ، وعلى الشركتين(ب)، (حـ) شركات تابعة .

أغراض الاندماج :

عادة يتم الاندماج لتحقيق العديد من الأغراض من أهمها :

(١) تجميع حجم أكبر من الأموال للقيام بأنشطة اكبر

(٢) تجميع المهارات الفنية والخبرات الادارية لاكثر من شركة بمايحقق التكامل بينها.

(٣) إحتكار أنشطة معينة أو تقليل نطاق المنافسة .

(٤) تحقيق الوفورات التى تنشأ عن الاحجام الكبيرة بما يعود على مساهمى الشركات بعائد اكبر على استثماراتهم .

(٥) إستفادة الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج من بعض الوفورات التى قد يسمح بها القانون الضريبى فى الدولة ، كما فى حالة تراكم الخسائر المالية فى احدى الشركات المندمجة التى قد يسمح القانون باستهلاكها فى سنوات قادمة مما يؤدى الى تخفيض الوعاء الضريبى .

المعالجة المحاسبية للاندماج :

تتلخص المعالجة المحاسبية للاندماج فى عرض الموضوعات التالية :

(أ) تقييم أصول الشركة أو الشركات المندمجة .
(ب) انتقال الأصول الى الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة ، والتصرف فى الأصول التى لا يتقرر انتقالها .
(حـ) تعهد الشركة الدامجة أو الجديدة بسداد الالتزامات والقيام بسداد الالتزامات الأخرى التى لم يتم التعهد بسدادها .
(د) تحديد حقوق مساهمى الشركة أو الشركات المندمجة .
(هـ) إقفال الدفاتر والسجلات المحاسبية

حسابات الاندماج :

تتضمن المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج فتح الحسابات التالية :

دفاتر الشركة المندمجة :

١- حـ/ الاندماج :

ويهدف هذا الحساب الى قياس نتيجة أعمال الاندماج من ربح أو خسارة حيث يجعل مديناً بزيادة القيمة الدفترية للأصول عن القيمة التى قدرت لانتقالها للشركة الدامجة أو الشركة الجديدة ، كما يجعل مديناً أيضاً بأتعاب الخبراء عن قيامهم

بتقييم الأصول وإجراء عمليات الاندماج ، ومديناً أيضاً بأية خسائر تترتب على بيع الاصول التى لم تنقل أو الديون التى تتنازل عنها الشركة للغير.

كما يجعل هذا الحساب دائناً بزيادة القيمة التى قدرت بها الاصول لانتقالها للشركة الدامجة أو الجديدة عن تكلفتها الدفترية ، كما يجعل دائناً بالارباح الناتجة عن بيع الأصول التى لم تنقل للشركة المندمجة أو الجديدة ، ودائناً أيضاً بما يتنازل عنه دائنى الشركة .

٢- حـ/ حملة الاسهم :

يفتح حساب لكل فئة أو اصدار من الاسهم ، حيث يجعل حـ/حملة الاسهم دائناً بالقيمة الاسمية لاسهمهم ، وبنصيبهم فى الارباح المرحلة والاحتياطيات المحتجزة فى الاعوام السابقة ، وكذلك بنصيبهم فى الارباح الناتجة عن عملية الاندماج .

كمايجعل هذا الحساب مديناً بنصيبهم فى الخسائر المرحلة من الاعوام السابقة ومصروفات التأسيس التى لم يتم استهلاكها بعد ، وكذلك نصيبهم فى الخسائر الناتجة عن عملية الاندماج .

٣- حـ/ البنك :

ويهدف هذا الحساب الى تسجيل حركة النقدية من متحصلات بيع الأصول التى لن تنقل للشركة الدامجة أو الجديدة ويتم التصرف فيها بالبيع، وكذلك المدفوعات للالتزامات التى لا تتعهد بسدادها الشركة الدامجة أوالجديدة، والمصروفات وأتعاب الخبراء .

٤- حـ/ الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة :

ويجعل هذا الحساب مديناً بالقيم المقدرة للأصول التى تم انتقالها للشركة

الدامجة أو الجديدة رداثناً بالالتزامات التى تتعهد بسدادها وبصافى المستحق لمساهمى الشركة المندمجة .

دفاتر الشركة الدامجة أو الجديدة :

بالنسبة للشركة الدامجة أو الجديدة لا تختلف الحسابات المستخدمة عن تلك التى سبق التعرض لها عند تكوين الشركات المساهمة واصدار الاسهم مقابل تقديم اصول عينية.

مثال رقم (٥٨) :

تعمل الشركة المصرية للنسيج " شركة مساهمة مصرية" فى مجال صناعة النسيج، والشركة المتحدة شركة مساهمة مصرية فى مجال الغزل . وقد قررت الجمعية العامة للشركتين تحقيقاً للتكامل فى عملياتها اندماجهما معاً وتكوين شركة جديدة تحت اسم الشركة العامة للغزل والنسيج ، وقد كانت قائمة المركز المالى للشركتين فى ذلك التاريخ كمايلى :

الشركة المصرية للنسيج

قائمة المركز المالي فى تاريخ الإندماج

أصول

شهرة	٤٥٠٠٠	
عقارات	٩٠٠٠٠	
آلات	٣٠٠٠٠٠	
أثاث	٩٠٠٠	
		٤٤٤٠٠٠
بنــك	١٢٠٠٠	
مدينون	٧٨٠٠٠	
بضاعة	١٥٠٠٠٠	
مصروفات تأسيس	٦٠٠٠	
		٢٤٦٠٠٠
		٦٩٠٠٠٠

خصوم

رأس المال (٣٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٢٠٠جنيه للسهم)	٦٠٠٠٠٠	
إحتياطى قانونى	٣٠٠٠٠	
	٦٣٠٠٠٠	
- خسائر مرحلة	٧٠٠٠٠	
		٥٦٠٠٠٠
سندات (١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠جنيه).	١٠٠٠٠٠	
أوراق دفع	٥٠٠٠	
دائنــون	٢٥٠٠٠	
		١٣٠٠٠٠
		٦٩٠٠٠٠

الشركة المتحدة للغزل

قائمة المركز المالى فى تاريخ الإندماج

أصول					خصوم
	١٠٠٠٠٠	عقارات		٤٥٠٠٠٠	رأس المال
	٢٠٠٠٠٠	آلات			(٤٥٠٠٠ سهم بقيمة
	١٠٠٠٠	أثاث			اسمية ١٠جنيه).
٣١٠٠٠٠					
	١٠٠٠٠	بنك		١٥٠٠٠٠	إحتياطى قانونى
	٨٠٠٠٠	أوراق مالية		٩٠٠٠٠	أرباح مرحلة
	١٥٠٠٠٠	مدينون			
	١٧٠٠٠٠	بضاعة	٦٩٠٠٠٠		حقوق المساهمين
٤١٠٠٠٠					
				٦٠٠٠	أوراق دفع
				٢٤٠٠٠	دائنون
			٣٠٠٠٠		
٧٢٠٠٠٠			٧٢٠٠٠٠		

وقد قامت لجنه من الخبراء المثمنين بتقدير قيم الأصول وإجراء عملية الاندماج على النحو التالى :

(أ) الشركة المصرية للنسيج :

ويشمل اتفاق وعمليات الاندماج ما يلى :

١- الغاء الشهرة .

٢- يتم انتقال جميع أصول الشركة فيما عدا الأثاث والبنك للشركة العامة للغزل والنسيج بالقيم التالية :

العقارات بمبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيهاً ، الآلات بمبلغ ٢١٠٠٠٠ جنيهاً ، والبضاعة بمبلغ ١٤٥٠٠٠ جنيهاً ، كما يكون مخصص للديون المشكوك فيها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيهاً .

٣- تم بيع الأثاث بمبلغ ٣٠٠٠ جنيهاً.

٤- تتعهد الشركة العامة للغزل والنسيج بسداد جميع الالتزامات فيما عدا أوراق الدفع .

٥- بلغت أتعاب الخبراء والمثمنين ٦٠٠٠٠ جنيهاً تتحملها الشركة العامة للغزل والنسيج .

(ب) الشركة المتحدة للغزل :

ويشمل اتفاق وعمليات الاندماج ما يلي :

١- يتم انتقال جميع أصول الشركة بالقيم التالية :

العقارات بمبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيها، آلالات ١٧٠٠٠٠ جنيها، البضاعة ١٩٥٠٠٠ جنيهاً، والأوراق المالية ١٠٠٠٠٠جنيهاً، أثاث ٥٠٠٠ جنيه، باقى الأصول بقيمتها الدفترية مع تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيهاً .

٢- تتعهد الشركة العامة للغزل والنسيج بسداد جميع الالتزامات .

٣- بلغت أتعاب الخبراء والمثمنين ٥٠٠٠ جنيهاً تتحملها الشركة المتحدة للغزل.

(جـ) أصدرت الشركة العامة للغزل والنسيج أسهماً بقيمة اسمية ١٠٠ جنيهاً سداداً لصافى المستحق لكل من الشركة المصرية للنسيج والشركة المتحدة للغزل .

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة وحسابات الاندماج على النحو التالى :

دفاتر الشركة المصرية للتسيج

٩٩٠٠٠		حـ/ الاندماج	
	٥٠٠٠		حـ/ البضاعة
	٩٠٠٠٠		حـ/ الآلآت
	٤٠٠٠		حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها
			خسارة اعادة التقييم
٥٠٠٠٠		حـ/ العقارات	
	٥٠٠٠٠		حـ/الاندماج
			أرباح اعادة التقييم
٤٥٠٠٠		حـ/ الاندماج	
	٤٥٠٠٠		حـ/ الشهرة
			الغـاء الشهـرة
٣٠٠٠		حـ/ البنك	
٦٠٠٠		حـ/ الاندماج	
	٩٠٠٠		حـ/ الأثاث
			بيـع الأثاث بخسارة
٦٠٠٠		حـ/ أتعاب الخبراء والمثمنين	
	٦٠٠٠		حـ/ البنك
			سداد أتعاب الخبراء
٦٠٠٠		حـ/ الشركة العامة للغزل والنسيج	
	٦٠٠٠		حـ/ أتعاب الخبراء والمثمنين
			تحميل الشركة العامة بأتعاب الخبراء

٦٠٠٠٠ ... من حـ/ رأس المال
٦٠٠٠٠ ... إلى حـ/ حملة الاسهم
المستحق للمساهمين عن راس المال

٣٠٠٠ ... من حـ/ الاحتياطى القانونى
٣٠٠٠ ... إلى حـ/ حملة الاسهم
ترحيل الاحتياطى القانونى لحساب حملة الاسهم

٧٠٠٠ ... من حـ/ حملة الاسهم
٧٠٠٠ ... إلى حـ/ الخسائر المرحلة
ترحيل الخسائر المرحلة لحساب حملة الاسهم

٦٠٠ ... من حـ/ حملة الاسهم
٦٠٠ ... إلى حـ/ مصروفات التأسيس
اقفال رصيد مصروفات التأسيس

١٠٠٠٠ ... من حـ/ حملة الأسهم
١٠٠٠٠ ... إلى حـ/ الاندماج
تحميل المساهمين بخسارة الاندماج

١٠٠٠ ... من حـ/ أوراق الدفع
١٠٠٠ ... إلى حـ/ البنك
سداد أوراق الدفع

٥٧٣٠٠ ... من حـ/ الشركة العامة للغزل والنسيج
١٤٠٠٠ ... إلى حـ/ العقارات
٢١٠٠٠ ... حـ/ الآلات
٧٨٠٠ ... حـ/ المدينون
١٤٥٠٠ ... حـ/ البضاعة
الاصول المنقولة للشركة العامة

١٠٠٠٠٠ ح/ السندات

٢٥٠٠٠ ح/ الدائنون

٤٠٠٠ ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

١٢٩٠٠٠ ح/ الشركة العامة للغزل والنسيج

ماتعهدت الشركة العامة بسداده من التزامات

٤٠٠٠ ح/ حملة الاسهم

٤٠٠٠ ح/ البنك

حصول المساهمين على الرصيد الباقى للبنك

٤٥٠٠٠٠ ح/ حملة الاسهم

٤٥٠٠٠٠ ح/ الشركة العامة للغزل والنسيج

حصول المساهمين على ٤٥٠٠ سهماً من
أسهم الشركة العامة سداداً للمستحق لهم

ح/ الإندماج

منه			له
٥٠٠٠	ح/ البضاعة	٥٠٠٠٠	ح/ العقارات
٩٠٠٠٠	ح/الآلات	١٠٠٠٠٠	ح/ رصيد(خسارة الإندماج)
٤٠٠٠	ح/مخصص الديون م فيها		
٤٥٠٠٠	ح/الشهرة		
٩٠٠٠	ح/الأثاث		
١٥٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠	
١٠٠٠٠٠	رصيد(خسارة الإندماج)	١٠٠٠٠٠	ح/ حملة الأسهم
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

ح/الشركة العامة للغزل والنسيج

منه		له	
٦٠٠٠	ح/ أتعاب الخبراء	١٠٠٠٠	ح/ السندات
١٤٠٠٠	ح/العقارات	٢٥٠٠٠	ح/الدائنون
٢١٠٠٠	ح/الآلات	٤٠٠٠	ح/مخصص الديون المشكوك فيها
٧٨٠٠٠	ح/ المدينون	٤٥٠٠٠	ح/ حملة الأسهم (٤٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه).
١٤٥٠٠٠	ح/البضاعة		
٥٧٩٠٠٠		٥٧٩٠٠٠	

ح/ البنك

منه		له	
١٢٠٠٠	رصيد	٦٠٠٠	ح/أتعاب الخبراء
٣٠٠٠	ح/الأثاث	٥٠٠٠	ح/ أوراق الدفع
		٤٠٠٠	ح/ حملة الأسهم
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠	

ح/ حملة الأسهم

منه		له	
٧٠٠٠	ح/ الخسائر المرحلة	٦٠٠٠٠	ح/رأس المال
٦٠٠٠	ح/مصروفات التأسيس	٣٠٠٠	ح/إحتياطى قانونى
١٠٠٠٠	ح/الإندماج (خسائر الإندماج)		
٤٠٠٠	ح/ البنك		
٤٥٠٠٠	ح/ الشركة العامة للغزل والنسيج		
٦٣٠٠٠		٦٣٠٠٠	

دفاتر الشركة المتحدة للغزل

٥٥٠٠٠ حـ/الاندماج
٣٠٠٠٠ حـ/ الآلات
٥٠٠٠ حـ/ الأثاث
٢٠٠٠٠ حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها
خسائر تقييم الأصول

٢٠٠٠٠ حـ/ الأوراق المالية
٨٠٠٠٠ حـ/ العقارات
٢٥٠٠٠ حـ / البضاعة
١٠٠٠٠٠ حـ/ الاندماج
أرباح تقييم الأصول

٥٠٠٠ حـ/ اتعاب الخبراء والمثمنين
٥٠٠٠ حـ/ البنك
سداد الأتعاب

٥٠٠٠ حـ/ الاندماج
٥٠٠٠ حـ / أتعاب الخبراء والمثمنين
تحميل أتعاب الخبراء لحساب الاندماج

٤٥٠٠٠٠ حـ/ رأس المال
٤٥٠٠٠٠ حـ/ حملة الاسهم
إقفال حـ/ رأس المال

١٥٠٠٠٠ حـ / الاحتياطى القانونى
١٥٠٠٠٠ حـ/ حملة الاسهم
ترحيل الاحتياطى لحملة الاسهم

٩٠٠٠٠		ح/ الأرباح المرحلة
	٩٠٠٠٠	ح/ حملة لأسهم
		ترحيل الأرباح المرحلة لحملة الاسهم
٦٥٠٠٠		ح/ الاندماج
	٦٥٠٠٠	ح/ حملة الأسهم
		ترحيل خسائر الاندماج لحملة الاسهم
٨٠٠٠٠٠		ح/ الشركة العامة للغزل والنسيج
	١٨٠٠٠٠	ح/ العقارات
	١٧٠٠٠٠	ح/الألات
	٥٠٠٠	ح/ الأثاث
	١٠٠٠٠٠	ح/ الأوراق المالية
	١٥٠٠٠٠	ح/ المدينون
	١٩٥٠٠٠	ح/ البضاعة
		الاصول المنقولة للشركة العامة
٦٠٠٠		ح/ أوراق الدفع
٢٤٠٠٠		ح/ الدائنون
٢٠٠٠٠		ح/مخصص الديون المشكوك فيها
	٥٠٠٠٠	ح/ الشركة العامة للغزل والنسيج
		الخصوم المنقولة للشركة العامة
٥٠٠٠		ح/ حملة الاسهم
	٥٠٠٠	ح/ البنك
		حصول المساهمين على النقدية بالبنك

٧٥٠٠٠٠ ح / حملة الاسهم

٧٥٠٠٠٠ ح/ الشركة العامة للغزل والنسيج

حصول المساهمين على ٧٥٠٠ سهماً بقيمة إسمية ١٠٠ جنيهاً

من الشركة العامة سداداً للمستحق لهم.

ح/الاندماج

منه			له
٢٠٠٠٠	ح/ الآلات	٢٠٠٠٠	ح/ الأوراق المالية
٥٠٠٠	ح/الأثاث	٨٠٠٠٠	ح/ العقارات
٢٠٠٠٠	ح/ مخصص الديون المشكوك فيها	٢٥٠٠٠	ح/ البضاعة
٥٠٠٠	ح/ أتعاب الخبراء والمثمنين		
٦٥٠٠٠	رصيد (أرباح الإندماج)		
١٢٥٠٠٠		١٢٥٠٠٠	
٦٥٠٠٠	ح/ حملة الأسهم	٦٥٠٠٠	رصيد
٦٥٠٠٠		٦٥٠٠٠	

ح/ الشركة العامة للغزل والنسيج

منه			له
١٨٠٠٠٠	ح/ العقارات	٦٠٠٠	ح/ أوراق الدفع
١٧٠٠٠٠	ح/ الآلات	٢٤٠٠٠	ح/ الدائنون
٥٠٠٠	ح/ الأثاث	٢٠٠٠٠	ح/ مخصص الديون المشكوك فيها
١٠٠٠٠٠	ح/ الأوراق المالية	٧٥٠٠٠٠	ح/ حملة الأسهم (٧٥٠٠ سهماً القيمة الإسمية ١٠٠جنيه).
١٥٠٠٠٠	ح/ المدينون		
١٩٥٠٠٠	ح/ البضاعة		
٨٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠	

ح/البنك

منه			له
١٠٠٠٠	رصيد	٥٠٠٠	ح/ أتعاب الخبراء والمثمنين
		٥٠٠٠	ح/ حملة الأسهم
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

ح/حملة الأسهم

منه			له
٥٠٠٠	ح/ البنك	٤٥٠٠٠٠	ح/ رأس المال
٧٥٠٠٠٠	ح/ الشركة العامة للغزل والنسيج	١٥٠٠٠٠	ح/ الإحتياطى القانونى
		٩٠٠٠٠	ح/ الأرباح المرحلة
		٦٥٠٠٠	ح/ الإندماج(أرباح)
٧٥٥٠٠٠		٧٥٥٠٠٠	

دفاتر الشركة العامة للغزل والنسيج

١٤٠٠٠٠ ح/العقارات
٢١٠٠٠٠ ح/ الآلات
٧٨٠٠٠ ح/ المدينون
١٤٥٠٠٠ ح/ البضاعة
    ١٠٠٠٠٠ ح/ السندات
    ٢٥٠٠٠ ح/ الدائنون
    ٤٠٠٠ ح/ مخصص الديون المشكوك فيها
    ٤٤٤٠٠٠ ح/ الشركة المصرية للنسيج
الاصول والخصوم المقدمة من الشركة المصرية

٦٠٠٠ ح/ أتعاب الخبراء والمثمنين

٦٠٠٠ ح/ الشركة المصرية للنسيج

المستحق للشركة المصرية عن أتعاب الخبراء

١٨٠٠٠٠ ح/ العقارات

١٧٠٠٠٠ ح/ الآلات

٥٠٠٠ ح / الأثاث

١٠٠٠٠٠ ح/ الأوراق المالية

١٥٠٠٠٠ ح/ المدينون

١٩٥٠٠٠ ح/ البضاعة

٦٠٠٠ ح/ أوراق الدفع

٢٤٠٠٠ ح/ الدائنون

٢٠٠٠٠ ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

٧٥٠٠٠٠ ح/ الشركة المتحدة للغزل

الاصول والخصوم المقدمة من الشركة المتحدة

٤٥٠٠٠٠ ح/ الشركة المصرية للنسيج

٧٥٠٠٠٠ ح/ الشركة المتحدة للغزل

١٢٠٠٠٠٠ ح/ رأس المال (اسهم عينية)

إصدار ١٢٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ جنيهاً

سداداً للحصص العينية المقدمة من الشركتين المذكورتين

وتظهر قائمة المركز المالى الافتتاحية للشركة الجديدة (الشركة العامة للغزل والنسيج) على النحو التالى :

الشركة العامة للغزل والنسيج
قائمة المركز المالي الافتتاحية

منه ... له

		الأصول الثابتة	١٢٠٠٠٠٠		رأس المال
	٣٢٠٠٠٠	العقارات			(١٢٠٠٠ سهم بقيمة اسمية
	٢٨٠٠٠٠	الآلات			١٠٠ جنيهاً).
	٥٠٠٠	الأثاث			
٧٠٥٠٠٠					
			١٠٠٠٠٠		السندات
		الأصول المتداولة			
				٦٠٠٠	أوراق الدفع
	١٠٠٠٠٠	الأوراق المالية		٤٩٠٠٠	الدائنون
		٢٢٨٠٠٠ المدينون	٥٥٠٠٠		
		٢٤٠٠٠- مخصص الديون المشكوك فيها			
	٢٠٤٠٠٠				
	٣٤٠٠٠٠	البضاعة			
٦٤٤٠٠٠					
٦٠٠٠		أتعاب الخبراء والمثمنين			
١٣٥٥٠٠٠			١٣٥٥٠٠٠		

المراجـــع

١- القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١، جمهورية مصر العربية

٢- اللائحـة التنفـيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ، قرار وزارى رقم ٩٦ لسنه ١٩٨٢ ، جمهورية مصر العربية .

٣- دكتور جلال الشافعى ، أصول المحاسبة فى شركات الاموال ، مكتبة المدينة ، الزقازيق ، ١٩٨٥ .

٤- دكتور سمير هلال ، محاضرات فى محاسبة شركات الاموال ، ١٩٨٦

5- Kieso, Donald E. and We Ygandt, Jerry J., Intermediate Accounting, John Wiley & Sons,Third Edition, (New York. 1980).

6- BedFord, Norton M., et. al., Advanced Accounting, John Wiley & Sons, (New York, 1961).

7-Booker, Jon A., and Jarmagin, Bill D., Financial Accounting Standards : Explanation and Analysis, Commerce Clearing House, Inc. 2 nd Edition (Illinois, 1980).

المحتــوى

رقم الايداع بدار الكتب ٢٥١١/ ١٩٩١
I.S.B.N. 977-5115-02-2